Le Monde Amazigh
العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
ⵜⵉⵏⵎⵍⵍⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
www.amadalpresse.com
المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476
العدد: 165 - 13 يوليوز - Juillet - 2014/ 2964 - ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵜ 1963 الثمن: 5 دراهم/ Euro 1.5

## Entretien avec Mr. Fouad AHIDAR
vice Président de Parlement de la région de Bruxelles Capitale

## عاطفة تيمجردين المنسقة الوطنية لأناروز في حوار مع «العالم الأمازيغي»

# الأمازيغ وإحصاء 2014
# خلفيات المقاطعة

الأستاذ الصافي مومن علي

## علم دستورية استمارة قانون الإحصاء الوطني

## الأسئلة المفخخة حول الأمازيغية في استمارة الإحصاء العام للسكان والسكنى للسيد الحليمي

# Accès à la justice pour les droits sociaux au Maroc

أمينة ابن الشيخ

## مرحبا بك منها

يبدو أن ترسيم الأمازيغية بالمغرب لم يكن كافيا لوضع حد للعنصرية والتمييز ضد الأمازيغية والأمازيغ، فبعد أن استبشرنا خيرا بذلك القرار التاريخي للدولة المغربية بعد أزيد من نصف قرن من الاستقلال، فوجئنا في إطار سلسلة القرارات السخيفة والتمييزية التي لا زالت مستمرة في عهد الدستور الجديد بما ورد في الاستمارة الخاصة بالإحصاء العام للسكان والسكنى، إذ بذل التشاور مع الحركة الأمازيغية بالمغرب والمؤسسة العلمية الوحيدة المختصة في هذا الشأن أي المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، اختارت المندوبية السامية للتخطيط بعيدا عن الجميع، إدراج أسئلة غريبة حول الأمازيغية في استمارة الإحصاء بشكل يقتصر عليها دون غيرها، من قبيل معرفة القراءة والكتابة بالأمازيغية وبحرف تيفيناغ.

إنه ليظهر لنا إما أن المندوبية السامية للتخطيط تعمل بعيدا عن الصيرورة السياسية والواقع المؤسساتي المغربي أو تتعمد لغرض لا نعلمه صياغة استمارة إحصاء لا جدوى بالنسبة للأمازيغة من ورائها، فما دمنا إذا استحضرنا كون إدماج الأمازيغية في المنظومة التربوية لم يتم إلا منذ سنة 2003 فقط، ومع العلم أن مختلف الوزراء الذين تعاقبوا من حينها على وزارة التعليم لم يبذلوا جهدا حتى لاحترام الاتفاقيات المبرمة بخصوص تعليم الأمازيغية، وإذا أخذنا بعين الاعتبار كذلك كون تدريس الأمازيغية بالمغرب مجمد بسبب كل العراقيل التي واكبته، فحينها سنعلم أن الذين سيعرفون الكتابة بتيفيناغ والقراءة بها فئة قليلة جدا من التلاميذ الذين تمكنوا من تعلم الأمازيغية في المدرسة العمومية.

هكذا نجد سؤال «هل تعرف الكتابة والقراءة بالأمازيغية وبحرف تيفيناغ» الذي طرحته المندوبية السامية للتخطيط في استمارة الإحصاء سؤالا سخيفا ومعروف النتيجة مسبقا، وليس مكانه استمارة الإحصاء، بل يصلح لنوع آخر من الاستمارات، تتعلق بمعرفة العراقيل التي تعترض تعليم الأمازيغية والجهات التي تقف خلفها، سعيا لإفشال إدماج الأمازيغية في المدرسة العمومية، لكي تتخذ الدولة بناء على خلاصات ذلك الإجراءات الكفيلة بالخروج بالأمازيغية من مأزق إفشال تدريسها مع تحديد المسؤولين ومحاسبتهم.

وإذا كان غرض الدولة هو معرفة عدد التلاميذ الذين يتقنون الكتابة والقراءة باللغة الأمازيغية، فما عليها إلا أن تجند جيوش المفتشين ليقوموا بعملهم داخل المدارس المغربية، فيما يتعلق بمراقبة مدى احترام تعليم اللغة الأمازيغية، والقوانين والاتفاقيات المتعلقة بذلك، ولأننا نعرف جميعا أن تعليم الأمازيغية لا يتم كما يفترض، وأن الاتفاقيات والقرارات المتعلقة بذلك تبقى حبرا على ورق، فيجب بعد ذلك إلزام الأكاديميات ومختلف المؤسسات التربوية بالقيام بواجبها ومحاسبة كل من يتهاون في النهوض بهذا الورش الذي مازال مفتوحا، وذلك باقرار قوانين زجرية تعاقب المسؤولين في الأكاديميات التي لازالت تصم آذانها ولا تواكب مسلسل إنصاف الأمازيغية بالمغرب، مادام المس بالأمازيغية الآن بمثابة خرق لأسمى قانون في البلاد الذي هو الدستور، هذا دون أن ننسى دور الأحزاب السياسية التي تتوالى على حقيبة وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم، والتي لم نراها لحد الآن تتعامل مع هذه القضية بمنطق الوطنية أو على الأقل وفق منطوق القانون والدستور.

للأسف لا تقتصر معاناة الأمازيغية على قطاع التعليم الذي يجعل استمارة الإحصاء غير ذات جدوى ومعروفة النتيجة سلفا بسبب تراجع الدولة عن تعهداتها، بل كذلك الحال بالنسبة للإعلام السمعي البصري مثلا، الذي مازال يضرب عرض الحائط، بكل ما تنص عليه دفاتر التحملات بالنسبة للحصص الخاصة بالأمازيغيه في القناة الأولى والثانية وباقي القنوات والإذاعات المغربية.

هكذا ومادامت المداخل الوحيدة التي من خلالها يمكن أن تعمم الأمازيغية، تواجه فيها عراقيل ومحاولات للإفشال وتجاهل ومقاومة عنصرية، فسيبدو إذا سؤال استمارة الإحصاء حول الأمازيغية أمرا يدعوا للريبة، خاصة وأنه طرح كما لو أن الأمازيغية تدرس فعليا في البلاد منذ عقود، ولم تعاني من العنصرية والتهميش لأكثر من نصف قرن، ولم يبدأ مسلسل إنصافها إلا في بداية القرن الحالي، لكن ولأنه لا يمكن أن يوجد دخان بدون نار فلا شك أن خلفيات هذا السؤال قد تكون مرتبطة بالمستقبل، وما أثير حول التراجع عن كتابة الأمازيغية بحرف تيفيناغ، ولو كان هذا هو الهدف فستكون مقامرة ومغامرة بمستقبل البلد برمته، وسوف لن يندم إلا أولئك الذين لا تزال الإيديولوجيات العنصرية البالية التي راح ضحيتها الشعب المغربي الأمازيغي لأزيد من نصف قرن تعشعش في رؤوسهم، لأنهم يتبثون كل مرة أنهم يجيدون تضييع الفرص للرقي بهذا البلد إلى مصاف الدول الديمقراطية التي يحترمها مواطنيها.

إن توجيه سؤال «هل تقرأ الأمازيغية وتكتب بها بحرفها تيفيناغ» إلى عامه الناس ما هو إلا ضحك على الذقون وخلط للأوراق ما دامت النتيجة معروفة سلفا، وقديما قال الحكيم الأمازيغي:

ihhi skrgh t gik

ihhi ssngh t srk

ⵉⵀⵀⵉ ⵙⴽⵔⴳ ⵜ ⵗⵉⴽ

ⵉⵀⵀⵉ ⵙⵙⵏⴳ ⵜ ⵙⵔⴽ

# ندوة للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية حول القانون التنظيمي للأمازيغية يطرح فيها إحداث لجنة ملكية

نظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يوم الجمعة 4 يوليوز 2014، ندوة فكرية حول مقترحات ومشاريع قوانين بخصوص إعمال الطابع الرسمي للأمازيغية، ابتداء من الساعة العاشرة ليلا بقاعة باحنيني، التابعة لوزارة الثقافة بمدينة الرباط.

واستهدف المعهد من تنظيم هذه الندوة فسح المجال لطرح معالم السياسة اللغوية والثقافية ومضامين القوانين التنظيمية ذات الصلة وكيفيات إدراج الأمازيغية وإدماجها في المؤسسات، ومساهمة المجتمع المدني والنخبة السياسية والفكرية في هذا الورش الوطني، وذلك عملا بمنهجية المقاربة التشاركية، وإيمانا من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بأن النقاش الهادف والتناظر البناء من شأنهما أن يسهما في توفير الظروف الملائمة لاستكمال بناء المؤسسات الدستورية.

السيد امحمد صلو مسؤول التواصل بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية قام بتسيير أشغال الندوة التي حاضر فيها كلا من الباحث والمحامي الصافي مومن علي ممثلا للجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، والمحامي والفاعل الحقوقي الحسين الملكي، والأستاذ الجامعي علي كريمي، والفاعل الجمعوي والرئيس الشرفي للتجمع العالمي الأمازيغي ميمون الشرقي، بالإضافة إلى محمد بن عبد القادر، مدير التعاون بالتعليم المدرسي الخصوصي.

واستهدفت الندوة فتح نقاش حول المقترحات المختلفة حول سبل إعمال مقتضيات الدستور المتضمنة في فصله الخامس والتي تم تقديمها من طرف بعض المؤسسات ومن ضمنها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ومجموعة من التنظيمات الجمعوية والفعاليات الثقافية الأمازيغية، والتي تم تقديمها على شكل مشاريع قوانين ومقترحات أفكار للنقاش داخل المؤسسة التشريعية وللنقاش العمومي، وذلك بهدف التحسيس بضرورة التسريع بإصدار القانونين التنظيميين المتعلقين بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وإعمال الطابع الرسمي للأمازيغية.

علي كريمي الأستاذ الجامعي المواكب للنقاش حول تفعيل ترسيم الأمازيغية تناول في مداخلته كيفية إعداد القانون التنظيمي لتفعيل ترسيم الأمازيغية والصعوبات التي تعترض ذلك، وأثار دور الأحزاب وإشكالية استحضار كل مكونات الحركة الأمازيغية، كما أكد على أنه لا يمكن صياغة القانون التنظيمي للأمازيغية بنفس الطريقة التي وضع بها الدستور. وشدد وجوب تغيير مجموعة من القوانين المغربية التي صارت متناقضة مع الدستور الجديد مقدما كأمثلة القوانين الخاصة بالحالة المدنية وتعريب القضاء، كما تناول ذات المتدخل معضلة اللغة المعيارية وعدم التفاهم باللهجات.

الدكتور ميمون الشرقي عن التجمع العالمي الأمازيغي تناول مشروع التنظيم الدولي المتعلق بالقانون التنظيمي للأمازيغية، وركز فيما يتعلق بتفعيل ترسيم الأمازيغية على أهمية توفر الإرادة السياسية مستحضرا مرور ثلاث سنوات على ترسيم الأمازيغية من دون تفعيلها، وبالتالي فالقضايا التي قد تتم معالجتها أحيانا في سنة واحدة يمتد حلها لسنوات مع غياب الإرادة السياسية، كما أكد ذات المتدخل على أن مشكل القانون التنظيمي للأمازيغية يتعلق بالجوهر وليس بالشكل وأن القضية الأمازيغية هي قضية حقوق إنسان.

الصافي مومن علي عن الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي تناول في مداخلته مشروع القانون التنظيمي للأمازيغية الذي أعدته الجمعية، وعدد مجموعة من الإشكالات التي تعترض الأمازيغية وتفعيل ترسيمها، كما لم تفته الإشارة لكون الحكومة المغربية لم تفي بإلتزاماتها فيما يتعلق بتفعيل ترسيم الأمازيغية، وبالتالي فإنه اقترح تشكيل لجنة ملكية تتولى إعداد القانون التنظيمي للأمازيغية لحل مختلف الإشكالات التي تعترض تفعيل ترسيمها،

معتبرا أن هذا المقترح/المبادرة سبق ودعت إليها الأستاذة أمينة بن الشيخ رئيسة التجمع العالمي الأمازيغي بالمغرب، وتبنتها الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي في بيان رسمي لها، كما أضاف ذات المتحدث أن السيد المحجوبي أحرضان على ما يبدو قد تبنى نفس المبادرة في رسالة وجهها للمؤتمر الثاني عشر لحزب الحركة الشعبية الذي عقد مؤخرا.

المحامي بهيأة الرباط والباحث الحسين الملكي تناول بالشرح الفصل الخامس من الدستور، وذكر بأن المشرع ربط تأدية الأمازيغية لأدوارها بالمستقبل، وأن المستقبل فيما يتعلق بعمر الدولة قد يرتبط بعشرات السنين لكن هذا المستقبل يتم التأسيس له منذ الآن، كما أكد الأستاذ ملكي على أن الدستور المغربي في صيغته الحالية غير مكتمل وأن القوانين التنظيمية هي التي تكمله، وبالتالي فإن إعداد القانون التنظيمي للأمازيغية بشكل سليم بعيدا عن أية مزايدات أو حسابات يجب أن يتم بنفس الطريقة التي تمت بها صياغة الدستور أي تشكيل هيأة عليا، نظرا حسب ملكي لكون الأمازيغية ورش استراتيجي للدولة غير مرتبط بالحكومات الظرفية أو بالأحزاب، ولكي يكون القانون التنظيمي للأمازيغية في مستوى الدستور، اقترح ملكي أن ينجز من طرف هيئة عليا تتسم بمواصفات إعداد الدستور، أو على الأقل وفق طريقة إعداد مدونة الأسرة، وليس منطق فرقاء سياسيين يخضعون هذه الأمور لمنطق سياسوي.

ذات المتدخل تناول كذلك مقترح مشروع القانون التنظيمي لتفعيل ترسيم الأمازيغية الذي أعده وطبعه على شكل كتاب، وذكر فصولا منه وتناولها بالشرح، كما أشار إلى أن اقتصاره على ذكر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في ديباجة القانون التنظيمي للأمازيغية الذي أعده، يعود لكون المعهد مؤسسة استشارية للملك، وأن ثمة مستشارين ماديين ومعنويين للملك، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية حسب ملكي هو مستشار معنوي للملك ولهذا الأخير وحده الحق في البث في كل ما يتعلق بالمعهد حاضرا ومستقبلا.

الأستاذ محمد بن عبد القادر مدير التعاون بالتعليم المدرسي الخصوصي تناول بالتقييم في مداخلته مشاريع القوانين التنظيمية لتفعيل ترسيم الأمازيغية التي أعدتها تنظيمات وفاعلين داخل الحركة الأمازيغية بالمغرب، وأعتبر ضمن ملاحظات له على أن هاجس الهوية كان حاضرا بشكل قوي في تلك المشاريع وأن هناك نوعا من الأدلجة في بعض المفردات ما اعتبره ردود فعل أيديولوجية على الآخر، إلى جانب كون معظم مشاريع القوانين التي أعدتها الإطارات والفاعين الأمازيغ ركزت على تناول الجانب الإجرائي للدولة وغيبت المواطن، كما أشار إلى أن ثمة حديثا عن تمازغا وبلدان شمال افريقيا لكن في المقابل هناك نوع من التغييب لذكر المغرب.

ذات المتدخل أكد كذلك على ضرورة تحديد المجال العمومي في مقابل الخصوصي الذي يجب أن يحدد كذلك، إلى جانب تحديد المجالات ذات الأولوية التي أشار الدستور لكون الأمازيغية ستدمج فيها، بالإضافة لمجموعة من الملاحظات الأخرى أدلى بها مستهدفا تحسين مشاريع القوانين التنظيمية لتفعيل ترسيم الأمازيغية بالمغرب.

### بمناسبة إعلان رئيس حكومة إقليم كردستان شمال العراق عزمه إجراء استفتاء على استقلال الإقليم

# التجمع العالمي الأمازيغي يساند الشعب الكردي وحقه في تقرير المصير

بمناسبة إعلان رئيس حكومة إقليم كردستان شمال العراق عزمه إجراء استفتاء على استقلال الإقليم خلال أشهر، وما أثاره ذلك من آراء بين معارض ومؤيد، واستحضارا لمعاناة الشعبين الكردي والأمازيغي المشتركة والمتماثلة من إيديولوجية القومية العربية العنصرية ومن التطرف والإرهاب الدينيين لعقود، ونظرا لما تقره المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والشعوب، أعلن التجمع العالمي الأمازيغي مساندته لقرار رئيس حكومة إقليم كوردستان المتعلق باستفتاء الشعب الكردي حول استقلال الإقليم وتكوين دولة كردية مستقلة، ويؤكد على دعمه لتطلعات الشعب الكردي في الحرية وتكوين دولته القومية.

ويعتبر معارضة تطلعات الشعب الكردي الذي عانى لعقود من العنصرية والإضطهاد ولا زال يعاني في دول عدة، خرقا فظيعا للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والشعوب وتنكرا للقيم والأخلاق الإنسانية.

ويؤكد أن الأمازيغ والأكراد عانوا كثيرا من محاولات إبادة كل مقوماتهم، ومن تطرف وعنصرية وديكتاتورية القومية العربية والإسلام السياسي، كما حرموا من أبسط حقوقهم ولا زالوا كذلك إلى حدود الآن بشمال افريقيا والشرق الأوسط، وبالتالي فإننا نؤكد على حق الشعب الكردي والشعب الأمازيغي اللجوء لحق تقرير المصير الذي تقره المواثيق الدولية لحقوق الشعوب والإنسان إذا واصلت الأطراف الأخرى التي تقاسمهم أرض أوطانهم إفشال تأسيس دول ديمقراطية مدنية تعددية.

Le Monde Amazigh العالم الأمازيغي

www.amadalpresse.com

• المديرة المسؤولة

أمينة الحاج حماد أكدورت ابن الشيخ

• هيئة التحرير:

رشيد راخا

رشيدة إمرزيك

سعيد الفرواح

• المتعاونون:

سعيد باجي

سعيد العمراني

إبراهيم فاضل

رشيد غاندي

منتصر أحولي (إثري)

مصطفى ملو

• كتاب الرأي:

محمد بسطام

مبارك بولكيد

علي أوعسري

علي أمصوبري

• الإخراج الفني:

رشيدة إمرزيك

• ملف الصحافة:

* الإيداع القانوني:

2001/0008

* الترقيم الدول: 1476-1114

* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06

• الإدارة والتحرير:

5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط

Tél/Fax: 05 37 72 72 83

E-mail:

amadalamazigh@yahoo.fr

Web: www.amadalpresse.com

• السحب:

GROUPE MAROC SOIR

• التوزيع:

ATLAS PRESS

• الجريدة تصدر عن شركة

EDITIONS AMAZIGH

• Editeur

Rachid RAHA

• R.C.: 53673

• Patente: 26310542

• I.F.: 3303407

• CNSS: 659.76.13

Compte Bancaire:

BMCE-Bank - Rabat centre

011.810.00.00.01.210.00.20703.58

• سحب من هذا العدد:

10.000 نسخة

Exe Presse ForfaiFix VAmaz 25,5x36 2014.pdf 1 15/07/2014 13:33

ⵜⴻⵅⵙⵓⴻⵍ ⵙⵔⵓⵍⵓⴻ ⵗⵔⵓⵢⵓⴻⵜ ⴻ ⵜⵔⵓⵔⵓⵏⵓⵗⵍ

ⵓⵔⵓⵍⵓⴻ
ⵍⵗⵔⵓⵢⵓⴻⵜ

ⵣⵓⵍ ⵙⵔⵓⴻⵓⵗ ⵓⵍⵍ ⴻⵕⵕⵓⵓⵍ

# ⵓⵀⵙⵓⵀⴻ ⵓⵅⵅⵅⵓⵍ

## ⵢⵓ ⵓⵜ ⴻ ⵍⵜⴻⵗⵀⵙⵍ ⴻⵔⵅⵅⵅⴻ, ⵓⵔⵓⵍⵓⵓⵓⵅ ⵏ ⴻⵀⴻⵗⵍⵓⵍ ⴻⵔⵓⴻⵗⵍⵓⵍ ⵓ ⵣⵓⵍ ⵍⵓⵜⴻⵅ

# 8 ⵜⵓⵓⵓⵅⴻⵍ

# ⵓ150 ⵙⵏⵓⵡⵓⵔ/ ⵙⵣⵙⵓ ⵝⵗⵓ ⵓⵓⵓⴻⵗⵍ ⴻⵔⵓⵜⴻⵅⵍ

ⵜⵓⵅⵙⵓⴻ ⴻⵔⵗⵜⵓⵢⵍ ⵏ ⵜⵔⴻⵙⵓⵓⵓ
ⵜⵓⵢⵙⵓⴻ ⵓⵔ ⵜⵜⵗⵗⵍ ⵏ ⵙⵔⵓⵓⵓⵓⵓ ⵓⵔⵓⵜⵓⵓⵓⵓ ⵙⵔⵓⵓⵓⵓⵓ

Itissalat Al-Maghrib–Société Anonyme à Directoire et à Conseil de surveillance au Capital de 5.274.572.040 DH- RC 48 947. Siège Social : Avenue Annakhil, Hay Ryad, Rabat.

ⵓⴻⵣⵓⵜ ⵓⵅⵅⵗ www.facebook.com/marocctelecom

## ⵓⵝⵔⵙⵓⵗⵗⵍ ⵓⵔⵓⵣⵍⵙ ⴻ ⵜⵔⴻⴻⵙⵓⵓ ⵏ ⴻⵔⵝⵔⵔⵓⵏⵓⵗ : ⵓⵀⵙⵓⵀⴻ ⵓⵅⵅⵅⵓⵍ ⵓⵝⵓⵓ ⵓⵍⵍ ⵣⵓⵗⵗⵓⵍ ⵗⴻⵅⵓⵍ ⵍ ⵜⵣⵙⵀⵓ ⴻ ⵍⵓⵝⵍⵓⵔ ⴻⵢⵙⵏⵓⵍ ⵅ ⵜⵝⵏⵓⴻⵔⵜ ⵙⵜⴻⵗⵀⵙⵍⵍ ⵍⵍⵙⵍ ⴻⵔⵅⵅⵅⴻ !

ⵏ ⵓⵀⵙⵓⵀⴻ ⵓⵅⵅⵅⵓⵍ, ⵓⵗⵗ ⵢⵓⵜ ⵅⵅ ⵜⵔⵓⵜⴻⵅⵜ ⴻⵅⵓⵍ ⵣⵓⵜ ⵢⵝⵝ ⴻⵜⴻⵗⵀⵙⵍⵍ ⴻⵅⵅⵅⴻ, ⴻⵔⵓⵝⵍⵓⵔⵓⵅⵍ ⵏ ⴻⵢⵓⵝⵓⵝⵍ ⴻⵔⵓⴻⵗⵍⵓⵍ ⴻⵔⵓⴻⴻⵙⵝ[1] ⵅⵅ 150 ⵙⵏⵓⵡⵓⵔ ⴻ ⵍⵣⵙⵝ ⵝⵗⵓ ⵝⵗⵓ ⵓⵝⵝⴻⵗⵍ ⴻⵔⵓⵜⴻⵅⵍ, ⴻⵗⵗⵓⵍ ⵅ ⵍⵗⵜⵓⵢ ⵅ ⵙⵢⵓⵝⵓⵝ ⴻⵔⵅⵅⵅⴻ.

ⴻ ⵍⵅⵓⵝ ⵙⵣⵓ, ⵏ ⵙⵝⵜⵓⵣ ⵓⵔⵓⵣⵍⵙ « ⵍⵓⵝ ⴻⵍⵜⵜⵓ ⵢⵝⵝ ⴻⵔⵅⵅⵅⴻ °, ⵢⵓⵝ ⵝ 167 ⵙⵏⵓⵡⵓⵔ ⵅ ⵙⵣⵙⵝ ⵝⵗⵓ ⵓⵝⵝⴻⵗⵍ ⴻⵔⵓⵜⴻⵅⵍ, ⵔⵓⵓⵍⵓⴻ ⵓⵜ ⵝ ⵙⵔⵣⵓ ⵏ ⵝⵗⵓ ⴻⵍⵜⵜⵓ ⵏ ⵓⵏⵍⵓ ⴻⵜⴻⵗⵀⵙⵍⵍ ⴻⵔⵅⵅⵅⵓⵍ ⵙⵔⵓⵓⵍⵓⴻ ⵗⵔⵓⵢⵓⴻⵜ.

ⵜⵢⴻⵣⵔ ⵓⵗⵜⵙ ⵓⵏ ⵜⵝⵍⵙⵜⵜⵙⵔ ⵜⵓⵏⵙⵗⴻ(2)ⵙⵀⵙⵝⵀⵙ ⴻⵔⵅⵅⵅⴻ ⴻ ⵍⵝⵝⵏⵔ ⵍ ⵜⵔⵝⵏⵓⵝⴻⵔⵜ ⵍⵍⵙⵍ.

(1) ⵜⵓⵔⵓⵝⵝⵓⵢⵜ ⵜⵓⵔⵙⵅⵙⵜ ⴻ ⵜⵔⴻⵅⵓⵝ ⵅⵗ ⵙⵏⵢⵓⵝ www.iam.ma

(2) ⵓⵝⵜⵓⵣ ⵙⵝⵍⵙⵜⵜⵙ ⵍ ⵜⵏⵙⵗⴻ ⵝ 19 ⵙⵏⵡⵓⵔ ⵅ ⵙⵣⵙⵝ ⵝⵗⵓ ⵓⵝⵝⴻⵗⵍ ⴻⵔⵓⵜⴻⵅⵍ.

**بعد أن أعلنت المندوبية السامية للتخطيط أن عملية جمع المعطيات لدى الأسر، والتي تعتبر أهم مرحلة في مسلسل إنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى، ستبدأ من فاتح إلى 20 شتنبر 2014، وعقب إعلانها عن الاستمارة الخاصة بالإحصاء، انتفضت إطارات وفعاليات أمازيغية ضد المندوب السامي للتخطيط أحمد الحليمي متهمة إياه بالسعي لإعادة سيناريو إحصاء سنة 2004 الذي قزم نسبة الأمازيغ بالمغرب وجعلهم أقلية، خاصة وأن استمارة إحصاء شتنبر المقبل تضمنت أسئلة حول الأمازيغية يشكك الامازيغ في خلفياتها والهدف من ورائها، ما دفعهم للخروج ببيانات تعلن المقاطعة كوسيلة لمواجهة ما تراه تآمرا ضد الأمازيغية والأمازيغ.**

# الأمازيغ يقاطعون الإحصاء ويتهمون الحليمي بالعبث والعنصرية

* ساعيد الفرواح

دعت تنظيمات أمازيغية لمقاطعة إحصاء شتنبر المقبل وطالبت بإقالة المندوب السامي أحمد الحليمي الذي يشرف على المندوبية السامية للتخطيط التي ستشرف بدورها على الإحصاء العام للسكان والسكنى، بسبب تزويره قبل عشر سنوات لنسبة الأمازيغ بالمغرب في إحصاء سنة 2004، كما اعتبرت الإطارات الأمازيغية في بيانات وتصريحات صحافية ما ورد في استمارة الإحصاء بخصوص الأمازيغية عبثا وصبيانية ومؤامرة تهدف للمس بمكاسب الحركة الأمازيغية بالمغرب.

### * رفض إشراف الحليمي على الإحصاء العام للسكان والسكنى

مباشرة عقب الرسالة التي وجهها الملك محمد السادس إلى رئيس الحكومة المغربية عبد الإله بنكيران بخصوص الإحصاء العام السادس للسكان والسكنى المقرر إجراؤه في شهر شتنبر 2014، عبرت فعاليات وإطارات في الحركة الأمازيغية عن رفضها لإشراف أحمد الحليمي المندوب السامي للتخطيط على أي إحصاء بالبلاد، خاصة وأن الإحصاء الذي أشرف عليه سنة 2004 يفتقد كليا للمصداقية، وحاول إظهار الأمازيغ كأقلية هامشية في المغرب، بحديثه عن كون الأمازيغ لا يتعدون نسبة ثمانية وعشرين بالمائة من السكان، أي أقل من نسبة المتكلمين بالفرنسية في البلاد حينها. وفي هذا الإطار اعتبر رشيد الراخا رئيس التجمع العالمي الأمازيغي في تصريحات إعلامية أن إحصاء سنة 2004 تم فيه تزوير نسبة الأمازيغ بالمغرب بشكل فظيع جدا، بالتالي فأي إحصاء سيجرى بالمغرب هذه السنة لن يقبل الأمازيغ أن يشرف عليه نفس الشخص الذي زور بحدة إحصاء المغاربة قبل عشر سنوات، وأكد الراخا أنه في حالة لم تتم الاستجابة لمطالب الأمازيغ بخصوص الإحصاء العام للسكان والسكنى وفي مقدمتها عدم إشراف المندوب السامي أحمد الحليمي عليه، فسيوجهون في الحركة الأمازيغية الدعوة لمقاطعة إحصاء سنة 2014.

### * التجمع العالمي الأمازيغي يلوح بالمقاطعة ويشترط إقالة الحليمي وتغيير الإستمارة

أصدر التجمع العالمي الأمازيغي بيانا حول الإحصاء العام للسكان والسكنى بالمغرب ورد فيه أنه عقب إطلاع المنظمة الدولية على استمارة الإحصاء العام للسكان والسكنى المزمع إجراؤه في المغرب شهر شتنبر المقبل، ونظرا لما فيها من تمييز ضد الأمازيغية وحرف تيفيناغ، وتجاهلها لإحصاء نسبة السكان الأمازيغ بالمغرب.

ومع استحضار ذات التنظيم لتزوير المندوب السامي للتخطيط في إحصاء سنة 2004 لنسبة الأمازيغ بالمغرب، حيث جعلها أقل من ثلاثين بالمائة من عدد السكان، أي أقل من عدد المتكلمين بالفرنسية. ونظرا لكون المندوب السامي للتخطيط الذي أشرف على إحصاء سنة 2004 هو نفسه من سيشرف على إحصاء سنة 2014.

ومع استحضار التجمع العالمي الأمازيغي كذلك لتقرير المجلس الأعلى للحسابات وما فيه من كشف لإختلالات كثيرة تشوب عمل المندوبية السامية للتخطيط، فإنه يعلن للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

1- يطالب بإقالة المندوب السامي للإحصاء أحمد الحليمي الذي قضى عشر سنوات على رأس المندوبية السامية للتخطيط، نظرا لما شاب عمله من اختلالات بالإضافة لعنصريته البينة ضد الأمازيغ والأمازيغية.

2- يؤكد على ضرورة إعادة النظر فورا في استمارة الإحصاء والاستجابة لمطالب الحركة الأمازيغية بالمغرب في ذلك الخصوص.

3- يدعو كل تنظيمات الحركة الأمازيغية بالمغرب إلى الإتحاد والتعبئة لمواجهة المخططات التي تستهدف المس بالأمازيغية والأمازيغ، ابتداء بتجميد تفعيل ترسيم الأمازيغية وانتهاء بتزوير الإحصاء واستعماله كوسيلة لممارسة العنصرية ضد الأمازيغية والأمازيغ.

هذا وقد أكد التجمع العالمي الأمازيغي في بيانه كذلك على أنه في حالة تم تجاهل مطالبه بخصوص الإحصاء العام للسكان والسكنى التي هي في نفس الآن مطالب تنظيمات وإطارات الحركة الأمازيغية بالمغرب، فإنهم في التجمع العالمي الأمازيغي سيوجهون الدعوة للإطارات وللمواطنات والمواطنين لمقاطعة الإحصاء العام للسكان والسكنى.

### * المرصد الأمازيغي يتهم مندوبية الحليمي بالصبيانية والعبث

أصدر المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات من الرباط بيانا يوم الخميس 12 يونيو 2014، حول إدراج حرف تيفيناغ في استمارة الإحصاء، وفي لهجة حادة انتقد بيان المرصد الطريقة التي أدرجت بها الأمازيغية في استمارة الإحصاء، ونظرا لما ورد في ذات البيان من دق لناقوس الخطر بخصوص الإحصاء الذي سيشرف عليه أحمد الحليمي وما اعتبره تآمرا ضد الأمازيغية وحرف تيفيناغ وفيما يلي نصه:

تدارس المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات الطريقة التي أدرجت بها المندوبية السامية للتخطيط اللغة الأمازيغية في استمارة الإحصاء المرتقب في فاتح شتنبر القادم، والتي تميزت بذكر اللغة الأمازيغية ضمن اللغات المعيارية المكتوبة، مع تمييزها بذكر حرفها ووضعه بين قوسين، دون بقية اللغات الأخرى. ونظرا لمعرفتنا بأن الإحصاء يرتبط بالخطط القادمة للدولة وباختياراتها المستقبلية التي ستعتمد بلا شك المعطيات الإحصائية، ونظرا لما عبر عنه المندوب السامي للتخطيط خلال الندوة الصحفية التي أقامها يوم الأربعاء المنصرم، حيث اعتبر أن إدراج هذا الحرف في استمارة الإحصاء آت من أنه غير مفهوم عند المغاربة (كذا !)، فإنه وجب تذكير المشرفين على الإحصاء بالمعطيات التالية درءا لأي لبس أو محاولة للالتفاف على أحد مكتسبات الأمازيغية الراسخة منذ عشر سنوات:

- إن حرف تيفيناغ كان محظورا قبل ترسيمه في 10 فبراير 2003، وكانت السلطات تعتقل من كتب به في الفضاء العام، كما كانت تنتهج سياسة تعريب التعليم والهوية والذاكرة وأسماء الأماكن والمواليد والرموز التاريخية. وقد أصبح تيفيناغ حرفا رسميا لتدريس اللغة الأمازيغية في إطار «المصالحة الوطنية» التي تعهدت فيها السلطة بعدم العود إلى المسّ بتراثنا الثقافي وهويتنا الأمازيغية والتي يعدّ حرف تيفيناغ أبرز مظاهرها وأقواها على المستوى البصري وأعرقها تاريخيا.
- أنه بعد إقرار تيفيناغ حرفا لتدريس اللغة الأمازيغية ارتبط بمسلسل إدراج هذه اللغة في التعليم، والذي تعرض لكل أشكال العرقلة واللامبالاة، حيث لم تبلغ نسبة تعميم تدريس اللغة الأمازيغية إلا 14 في المائة إلى حدود السنة الماضية، وهو أمر يعود إلى عدم توفير الاعتمادات والإمكانيات المطلوبة لإنجاح هذا الورش من طرف الوزارة الوصية.
- أن القلة القليلة من تلاميذ التعليم الابتدائي الذين درسوا اللغة الأمازيغية في بعض المدارس التي أدرجت فيها، لم يستطيعوا متابعة تعلمهم لهذه اللغة بسبب عدم تجاوزها للسنوات الأولى من الابتدائي حيث لم تصل مطلقا إلى الإعدادي ولا الثانوي.
- أن هذا يعني بأن حرف تيفيناغ الذي تنوي الدولة إحصاء عدد المغاربة الذين يتقنون الكتابة به، والذي قال عنه السيد الحليمي إنه غير معروف لديهم، لا يمكن إلا أن يكون كذلك لأنه لم يصل إليهم عبر المدرسة والتعليم النظامي، القناة الوحيدة التي نشرت العربية والفرنسية بحرفيهما في المغرب منذ الاستقلال.
- أن إقحام السؤال عن تيفيناغ في استمارة الإحصاء في ظل الوضع المشار إليه، والذي تتحمل مسؤوليته السلطات التربوية، سيؤدي إلى نوع من التضليل للمغاربة وللرأي العام الوطني والدولي، لأنه كمن يطالب 50 في المائة من المغاربة الغارقين في الأمية بمعرفة الكتابة بالعربية الفصحى أو بالفرنسية.
- أنّ ما عبر عنه السيد الحليمي هو إعلان عن نتائج الإحصاء قبل إجرائه، وهو ما يدلّ على أنّ استطلاع نسبة المغاربة الذين يكتبون بالحرف الأمازيغي أمر غير ذي جدوى ما دامت النتيجة معروفة، لكن أسبابها هي التي يتم التستر عنها بشكل غير بريء، فالجميع يعرف بأن هذا الحرف تم تدريسه لنسبة ضئيلة من أطفال الابتدائي، بينما سيسأل عنه في الإحصاء البالغون من كل الأعمار، والذين لم يسبق أن تلقوا أي تعليم به من قبل.

- أنه إذا كان القصد من هذه المناورات، التي تقرب إلى الصبيانية والعبث، هو تبرير أي تراجع عن المكتسبات التي حققتها الأمازيغية ورموزها الثقافية عبر تحدّي الزمن وكل مخططات الإبادة، فإنّ من يخططون لذلك سيكونون ملزمين بتحمل مسؤوليتهم في المسّ بالنموذج المغربي السلمي في تدبير التنوع الثقافي واللغوي خارج الصراعات الهدامة، والذي أصبح منذ ترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور نموذجا متميزا في المنطقة بكاملها.
- أن حرف تيفيناغ الذي يخطط البعض لمصادرته من جديد قد نال اعترافا دوليا، وانتقل إلى دول شمال إفريقيا أخرى، بعد أن تمّ تقعيده ومعيرته من طرف مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالمغرب، وقد اعتمد في ليبيا بعد الثورة بنفس صيغته المغربية، حيث وضعت به المؤلفات المدرسية في الدخول المدرسي الأخير.
- إن الدراسة التي على الدولة إنجازها حول حرف تيفيناغ ينبغي أن تكون ميدانية داخل الفصول الدراسية التي تتم فيها العملية التعليمية بالأمازيغية، والتي ما زالت محدودة جدا، وذلك لمعرفة مدى إقبال التلاميذ على هذا الحرف ومدى سهولة تعلمه، وهو ما تم إثباته من خلال تقارير سابقة لوزارة التربية الوطنية.
- ندعو قوى الحركة الأمازيغية وحلفائها الديمقراطيين إلى التعبئة واليقظة لمواجهة أية محاولة للالتفاف على المكتسبات الديمقراطية التي تحققت بعد نضال مرير. ونحمل قوى النكوص داخل الدولة ما يمكن أن ينجم عن أية تراجعات من نتائج تمس بالسلم الاجتماعي في بلادنا.

### * الشبكة الأمازيغية

يشار إلى أنه بعد أن أثارت استمارة المندوبية السامية للتخطيط الخاصة بإحصاء شتنبر المقبل في المغرب استياء عارما في الأوساط الأمازيغية، وأطلقت الدعوات لمقاطعة الإحصاء المقبل وإقالة أحمد الحليمي، ظهرت مفاجأة غير سارة وسط كل هذا وتتمثل في رسالة توصلنا بها لإطار يحسب في صفوف الحركة الأمازيغية بالمغرب، وهو الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة.

الرسالة مؤرخة بأبريل الماضي ومرسلة للمندوب السامي للإحصاء، الذي أرسل جوابا لذات الإطار حول الرسالة حمل تعبيرا عن النية والإرادة في التعامل البيني، ولكن المفاجأة تكمن في وجود تطابق بين استمارة الإحصاء العام للسكان والسكنى التي أثارت استياء الأمازيغ وما ورد في رسالة الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة من أمور طالبت بها المندوب السامي للإحصاء.

نص رسالة الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة للمندوب السامي للإحصاء

الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة
الرباط في 10 أبريل 2014
إلى السيد المندوب السامي للتخطيط
الموضوع: مطالب « أزطا أمازيغ» بشأن الإحصاء العام للسكان والسكنى بالمغرب المقرر تنظيمه في أفق شتنبر 2014.
السيد المندوب السامي
يتشرف المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة « أزطا أمازيغ» -منظمة غير حكومية-، وفي إطار اختصاصاتكم القانونية والمؤسساتية، وانسجاما مع برنامجها الترافعي، أن يتوجه إليكم بهذه الرسالة من أجل تفاعلكم مع مطالبها بخصوص عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى بالمغرب والمزمع تنظيمه في أفق شتنبر 2014، وعليه، واستنادا إلى التوصية الصادرة عن لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري في دورتها 67 في غشت 2010، والتي تدعو فيها الدولة المغربية إلى «توفير معطيات حول التركيبة السكانية واستعمال اللغات الأم وغيرها من اللغات، وأي مؤشر على التعدد الإثني».
فإننا نوافيكم بمطالبنا في هذا السياق كما يلي:
أولا: استعمال الأمازيغية بشكل عرضاني في كل عمليات الإحصاء، شفاهة وكتابة، مع التركيز على تكوين الموارد البشرية في التواصل بالأمازيغية مع المحصيين.
ثانيا: إدراج اللغة الأمازيغية في خانة «اللغات المكتوبة» في الاستمارة، لإحصاء عدد القادرين/ت على التواصل الكتابي والشفوي بهذه اللغة.
ثالثا: إحصاء عدد الناطقين/ت باللغات الشفهية بدقة أكبر، مع تحديد عدد المستعملين لأكثر من لغة شفهية، (تشلحيت فقط، تشلحيت وتاريفيت ..مثلا).
رابعا: استعمال مصطلح «الدارجة المغربية -Le Darija» بدل اللهجة العربية، مع العمل قدر الإمكان على أن تعكس عملية الإحصاء الخريطة اللغوية، ووثيرة تطور اللغات أو انكماشها وغيرها من المعطيات المفيدة في الورش الدستوري المفتوح في هذا السياق.
نتمنى لأشغالكم التوفيق، وتقبلوا فائق عبارات الاحترام.

### * المندوب السامي للإحصاء يرد على الأمازيغ المحتجين

قال أحمد لحليمي العلمي، المندوب السامي للتخطيط، في ندوة صحافية يوم الأربعاء 25 يونيو الماضي في تصريح خاص لـجريدة «العاصمة بوست»، بخصوص احتجاج الأمازيغ على طريقة إدراج حرف تيفيناغ في عملية الإحصاء، «أن حرف تيفيناغ هو حرف الأمازيغية، والإحصاء يوجد فيه شقين فيما يتعلق باللغات، وضروري أن نعرف ما يتكلمه المغاربة من لغات».

وأضاف لحليمي «إن هذه أشياء ليس فيها اختيارنا بحيث إن الإحصاء هو عبارة عن عملية نعرف فيها حقيقة المغاربة وظروف عيشهم ومستوياتهم الثقافية».

### * المجلس الأعلى للحسابات يكشف عن اختلالات مندوبية الحليمي

إلى جانب اتهام المندوب السامي للتخطيط أحمد الحليمي بتزوير إحصاء الأمازيغ لسنة 2004، وبالإضافة للانتقادات التي أثارتها استمارة الإحصاء الذي سيتم بالمغرب في شهر شتنبر من هذه السنة وتهديد الأمازيغ بالمقاطعة، كشف التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات عن مجموعة من الإختلالات تعرفها المندوبية السامية للتخطيط، دفعت فاعلين إلى التشكيك في الأرقام التي تصدرها، خصوصا ما يتعلق بالمديريات الجهوية وبرمجة الميزانية وتدبير التعويضات، ونظرا لكون ذلك المجلس مؤسسة رسمية مغربية وتزامنا مع الإنتقادات التي توجه للمندوبية السامية للتخطيط وللمندوب أحمد الحليمي وزير الشؤون العامة سابقا في حكومة التناوب، وعضو سابق باللجنة التنفيذية لحزب الإتحاد الإشتراكي، الذي يشغل منصب المندوب السامي للتخطيط منذ سنة 2003، ويطالب الأمازيغ بإقالته ويتهمونه بالعنصرية، نورد أسفله بشكل عام أهم محاور الإختلالات التي رصدها تقرير المجلس الأعلى للحسابات المغربي حول مندوبية الحليمي.

### * ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات

أولا- ملاحظات خاصة بمهام المديريات الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط:

1-فترات غير ملائمة لإجراء البحوث.
2-استهداف غير صائب للوحدات المستطلعة.
3-غياب سياسة للتواصل والتحسيس بأهمية البحوث.
4-فوارق كبيرة ما بين العينات المستهدفة والبحوث الميدانية.
5-عدم ملاءمة مؤهلات الباحثين لطبيعة البحوث الإحصائية.
6-الاستعمال المحدود للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل في عملية جمع المعلومات.
7-نتائج البحوث الإحصائية المنجزة من طرف المديريات غير قابلة للاستثمارعلى المستوى المحلي.
8-غياب تقييم مردودية وجودة أعمال الباحثين الإحصائيين.
9-استغلال ونشر متأخر لنتائج بعض البحوث والدراسات الإحصائية.

ثانيا- ملاحظات متعلقة بالبرمجة في الميزانية وتدبير التعويضات عن التنقل.

1-نواقص على مستوى برمجة الميزانية وانعدام التعاقد بين المندوبية السامية للتخطيط ومديرياتها الجهوية.
2-اعتماد مقاييس متعددة وغير قانونية في مجال التعويضات عن التنقل.
3-استفادة موظفي المديريات الجهوية من تعويضات عن التنقل رغم عدم مشاركتهم في العمليات الإحصائية الميدانية.
4-تصميم على المقاس للنظام المعلوماتي المتعلق بتعويضات التنقل.
5-تداخل بين فترات التوقف عن العمل والفترات المعنية بالتنقل.

لقد مكن اطلاع المجلس على بعض البيانات من الوقوف على اختلالات على مستوى صرف تعويضات التنقل، ويتعلق الأمر بما يلي:

- التداخل بين فترات العطل الإدارية وتلك المتعلقة بالتنقلات.
- التداخل بين فترات رخص المرض وتلك المتعلقة بالتنقلات.
- صرف تعويضات التنقل لموظفين برسم فترة إضرابهم عن العمل.

يشار إلى أن تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول مندوبية الحليمي صدر مدة قليلة بعد تكليف الملك للحليمي بالإعداد لإجراء إحصاء شتنبر المقبل.

# عدم دستورية استمارة قانون الإحصاء الوطني

الصافي مومن علي

بداية لا جدال في أهمية الإحصاء الوطني بالنظر لما يوفره من قاعدة معطيات أساسية لتحقيق الغايات التنموية التي تهدف إليها بلادنا، كما أكدت ذلك الرسالة الملكية السامية لسنة 2014 حول الإحصاء العام للسكان والسكنى.
ولا جدال أيضا في ضرورة تحيين استمارات الإحصاء الوطني لمطابقتها مع مبادئ وأحكام الدستور الجديد.
غير أنه بالرجوع إلى الاستمارة المتعلقة باللغات المحلية المستعملة، وكذا بالتعليم والأمية، نجد أنها تخالف الدستور من عدة وجوه أهمها:
أولا: ان هذه الاستمارة أطلقت مصطلح «اللغات» على: الدارجة المغربية، وعلى تشلحيت، وتمزيغت ، وتاريفيت، والحسانية، في حين أن الدستور في فصله الخامس أطلق عليها تارة اسم «اللهجات» ، وتارة أخرى لفظ: « التعبيرات الثقافية».
ثانيا: ان الاستمارة تكون بذلك قد رفعت مجموع عدد اللغات المستعملة في المغرب إلى سبع لغات هي : الدارجة، تشلحيت، تمزيغت، تاريفيت، الحسانية، العربية الفصحى، وا لأمازيغية المعيارية الموحدة، بينما الدستور حصر عدد اللغات في اثنين فقط هما: العربية والأمازيغية.
ثالثا: أن المؤسسات العمومية المكلفة بتنفيذ قانون ال إحصاء ، ولا سيما منها المندوبية السامية للتخطيط ، مفروض فيها أن تكون دقيقة في مطابقة لوائحها مع الدستور، لما عهد فيها من الدقة والتركيز في تعاملها مع الأرقام والبيانات الاحصائية ، خصوصا وأنها تعلم جيدا الفروق الشاسعة الموجودة بين «اللغة» وبين لهجاتها وفروعها وتعابيرها»، كما تعلم أيضا النتائج الخطيرة المترتبة عن هذه الفروق.
رابعا: أنه مطلوب منها والحالة هذه أن تعمل على تصحيح هذه الاستمارة، وذلك بحذف مصطلح «اللغات» من الخانة المتعلقة باللغات المحلية ، وتعويضه بما نص عليه الدستور من مصطلحات ، أي إما «اللهجات» ، وإما «التعبيرات الثقافية».
خامسا: أن هذه المؤسسة ارتكبت خرقا آخر للدستور حينما اعتبرت الأمازيغية من ضمن لغات التعليم، وكذا محاربة الأمية، وذلك إلى جانب اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية، والحال أن الواقع غير ذلك، لأن الأمازيغية كما هو معلوم طالما كانت مادتها لا تخضع للامتحان ، ولا يقع تدريسها بالشكل البيداغوجي المتعارف عليه دوليا لتعليم اللغات، فهي تعتبر إذ ذاك كالأناشيد والألعاب الحرة وغير ذلك من المواد التعليمية الغير الملزمة، ومن تم فإن إلصاق صفة «لغة التعليم» بها، وهي أصلا محرومة منه ، يخالف الحقيقة والصدق.
سادسا: إن الوجود الحالي للأمازيغية في بعض المدارس المحدودة والمتفرقة، يدخل فقط في إطار سياسة التجريب، الهادفة إلى تهيئة الظروف والأجواء، تمهيدا للشروع في إدماجها رسميا في التعليم بالشكل الصحيح، وذلك بعد إصدار القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، المنصوص عليه في الفصل الخامس من الدستور (الفقرة الرابعة).
سابعا: انه تبعا لذلك تكون الاستمارة المذكورة متناقضة مع الدستور تناقضا صارخا، لأنه في الوقت الذي يستفاد من الفقرة الرابعة الآنفة الذكر، عدم قيام الدستور بالادماج المباشرللأمازيغية في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة، رابطا الإدماج الفعلي لها بصدور القانون التنظيمي المشار إليه آنفا، فإن الاستمارة على العكس من ذلك قد وضعت الأمازيغية إلى جانب العربية والفرنسية في تحملها مسؤولية التعليم وفي محاربة الأمية، لتقوم بعد ذلك بتقييم مردوديتها بعد إحصاء عدد الذين تعلموها، وتعلموا كذلك الكتابة بحرفها تيفيناغ.
ثامنا: أنه أمام العشوائية واللاجدية التي يتعامل بها في المدارس مع الأمازيغية، فإن أي عاقل سيعرف مسبقا النتائج السلبية بل والمضحكة ، التي ستستخلصها المندوبية السامية للتخطيط من تعسفها في اعتبارالامازيغية لغة تعليم، خصوصا عند مقارنة تلك النتائج ، مع نتائج العربية والفرنسية وغيرها من اللغات ، على اعتبار أن عدد الذين سيتعلمون الأمازيغية بحرفها تيفيناغ ، بواسطة ذلك التعليم العشوائي ، سيكون حتما ضئيلا جدا ، إلى حد القول بتجاوزه قليلا عدد أصابع اليـــــد.
تاسعا: ان هذه النتائج المخجلة من شأنها بداهة أن تخلق بلبلة وسخطا اجتماعيا، لأن البعض سيعتبرها استفزازا واستهزاء بالأمازيغية، والبعض الآخر سيعتمدها ذريعة للمطالبة بحذف هذه اللغة من المدارس ، بل ومن التعليم اصلا لانعدام مردوديتها، وعدم إقبال الناس عليها.
عاشرا: أن المطلوب من المؤسسة المكلفة باعداد هذه الاستمارة ان تقوم بتعديل مضمونها ، وذلك بحذف الأمازيغية من الخانة الخاصة بمحاربة الأمية وبلغات التعليم ، رجوعا منها إلى الحق والصواب ، ودرءا للعواقب المحتملة الناجمة من المساس بهذه اللغة التي يعتبرها الدستور مكونا اساسيا في هويتنا الوطنية.
وبعد.
إذا افترضنا جدلا ان هذه المؤسسة تمسكت باستمارتها معتبرة إياها صحيحة ومطابقة للدستور، فما هي يا ترى الجهة القضائية المختصة بالحسم في هذه المسألة ؟ هل هي المحكمة الدستورية ؟ أم المحكمة الإدارية ؟.
الجواب في اعتقادي هو أن الاختصاص لا يعود إلى أيواحدة منهما ، ولا حتى إلى أية محكمة تابعة للقضاء الشامل ، لانه طالما كان الامر متعلقا باثارة بطلان الاستمارة الصادرة من المندوبية السامية للتخطيط لمخالفتها للدستور، وكانت هذه الاستمارة تتصف بطابع القرار الاداري، وليس بطابع القانون التنظيمي الصادر من السلطة التشريعية، فان المحكمة الدستورية المخول لها قانونا البث في دستورية القوانين التنظيمية، تكون والحالة هذه غير مختصة لمراقبة مطابقة الاستمارة للدستور، استنادا إلى الفقرة الثانية من الفصل 132 من الدستور التي تنص على ما يلي:« تحال إلى المحكمة الدستورية القوانين التنظيمية قبل اصدار الامر بتنفيذها لتبت في مطابقتها للدستور.»
كما لايمكن ايضا احالة الاستمارة على المحكمة الادارية ، على الرغم من اتصافها بطابع القرار الاداري ، للمطالبة في اطار دعوى الالغاء ببطلانها لعدم مشروعيتها ، بسبب تجاوز السلطة ، لان هذه المحكمة ستعتمد في رفضها هذه الاحالة على علة، ان القانون لا يخول لها حق البث في عدم دستورية القرار الاداري، من منطلق ان المشروعية المختصة بالنظر فيها ، هي فقط مراقبة مدى مطابقة القرارات الادارية للقانون ، وليس مطابقة هذه القرارات للدستور.
ونفس الشئ كذلك يحصل اذا ما عرض الامر على القضاء الشامل، فسوف لن يقبل هذا القضاء ايضا ، البث فيه، ليس لعلة ان القانون التنظيمي المنصوص عليه في الفصل 133 من الدستور، الذي يخول للاطراف حق الدفع بعدم دستورية القانون ، لم يصدر بعد ، بل لعلة ان القضاء الشامل مقيد بدوره بسماع الدفوع المتعلقة بعدم دستورية القوانين فقط ، دون الدفوع المتعلقة بعدم دستورية القرارات الادارية.
وهكذا نجد ان ابواب المحاكم كلها مغلقة ليس امام البث في عدم دستورية الاستمارة فحسب، بل ومغلقة ايضا امام كل طعن في عدم دستورية القرارات الادارية بوجه عام.
لذلك في انتظار ايجاد حل لهذا الفراغ التشريعي ، فان امكانية البث في دستورية الاستمارة تبقى حاليا في يد رئيس الحكومة ، بحكم كونه المكلف بتنفيذ قانون ال إحصاء ، حسب الرسالة الملكية السامية الموجهة اليه ، المتعلقة بالاحصاء العام للسكان والسكنى 2014 .
وبالفعل فبالنظرالى الظرف الاستعجالي المرتبط بتنفيذ هذه الاستمارة في فاتح شتنبر 2014 ، أي بعد شهر تقريبا من تحرير هذه المقالة ، فان تصحيحها مرتبط اساسا بقيام الجهة العمومية المكلفة بتنفيذ قانون الاحصاء ، باعادة النظر في الاستمارة استنادا إلى مبادرتها الخاصة، وذلك اذا ما تبين لها فعلا مخالفة هذه الاستمارة للدستور.
اما بخصوص الفراغ التشريعي الملاحظ في هذا المضمار، فان الحل المقترح لملئه ، وبالتالي لخلق امكانية التصدي للقرارات الادارية التي تصدر في المستقبل مخالفة للدستور بسبب تجاوز السلطة ، يتمثل في نظري في تعديل الفقرة الثالثة للفصل 132 من الدستور لتصبح كالتالي:
« يمكن للملك وكذا لكل من رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس النواب ، واربعين عضوا من اعضاء مجلس المستشارين، ان يحيلوا القوانين ، او الاتفاقيات الدولية، او المقررات التنظيمية الصادرة عن رئيس الحكومة ، او القرارات الادارية التي يتعدى نطاق تنفيذها دائرة الاختصاص المحلي لمحكمة ادارية ، قبل اصدار الامر بتنفيذها ، او قبل المصادقة عليها ، إلى المحكمة الدستورية لتبت في مطابقتها للدستور.»
كما يتمثل ايضا في تعديل الفقرة الاولى للفصل 133 من نفس هذا القانون الاسمى كما يلي: « تختص المحكمة الدستورية بالنظر في كل دفع متعلق بعدم دستورية قانون، او مقرر تنظيمي صادر عن رئيس الحكومة ، او قرار اداري يتعدى نطاق تنفيذه دائرة الاختصاص المحلي لمحكمة ادارية ، وذلك اذا دفع احد الاطراف اثناء النظر في قضية ، بكونها تمس بالحقوق وبالحريات التي يضمنها الدستور.»

* المحامي بالدارالبيضـــاء

# الأمازيغية والإحصاء : الدساتير وضعت لتحترم، وكل إدارة تبرمج مشاريع تمول من المال العام يجب أن تضع نصب عينيها ما أتفق عليه الشعب واقره لنفسه

معروف في البحوث الإحصائية، أن الأجوبة عن المواضيع المطروحة تتأثر كثيرا بالمنهجية المعتمدة: شكل الاستمارة )تسلسلي أو على شكل مصفوفة: (Séquentiel ou Matriciel، عدد الأسئلة و مكانها داخل الاستمارة والصيغة التي كتبت بها(Nombre, Libellé et Emplacement des questions sur le questionnaire) ، زيادة على نسبة التغطية وطريقة جمع ومراقبة واحتساب الأجوبة (Couverture, procédure de Collecte, de Contrôle et d'imputation). وبالطبع موضوع التنوع اللغوي لا يشد عن هذه القاعدة، وكان بإمكان نسبة المغاربة الذين يتكلمون الأمازيغية التي جاء بها الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004، أن تكون أكبر بكثير من 28% لو أعتمد أكثر من سؤال واحد، ولو تم إدراج تلك الأسئلة في المكان الملائم.
والأسئلة التي ينتظر الأمازيغ بل المغاربة كافة الجواب عنها هي:

•الأمازيغية هي اللغة الأصلية للبلاد، وبمقتضى دستور 2011 هي لغة رسمية ورصيد مشترك لجميع المغاربة يجب حمايته وصيانته. فماذا أعد إحصاء 2014 للتعرف على وضعية هذه اللغة وتطورها عبر السنين؟
•إضافة إلى السؤال اليتيم الذي برمج في إحصاء 2004 (اللغة المحلية المستعملة)، هل سيكون هناك سؤال عن اللغة الأم كما هو الشأن في كل دول العالم المعنية بالتنوع اللغوي، خصوصا أن الموضوع في المغرب يهم لغة أصلية ورسمية؟
•بل هل سيكون هناك سؤال عن اللغة الأم للأصول من أجل التعرف على التراجع الذي تتعرض له الأمازيغية عبر الأجيال، في أفق إيجاد حلول لحمايتها وتنميتها كما هو منصوص عليه في الفصل الخامس من الدستور؟

ففي الدول الديمقراطية التي تحترم مواطنيها وحقوقهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتكون هذه الحقوق فوق كل الحسابات السياسوية، يعتبر التنوع اللغوي ثروة وفخرا إنسانيا يستوجب الاهتمام والتطوير، في هذه البلدان، خصوصا التي تستقطب أعداد مهمة من المهاجرين، يتم التركيز في الدراسات و البحوث و الإحصاءات السكانية، ليس فقط على اللغات الأصلية للبلاد، بل كذلك على لغات المهاجرين الذي استقروا بين ظهرانيها.
وللتعرف والتعريف بالثراء اللغوي لهذه البلدان، خلال الإحصاءات السكانية، إضافة إلى اللغات الرسمية للبلاد، يتم الاهتمام بباقي اللغات من خلال طرح أسئلة عن اللغة الأم وعن اللغة المستخدمة في المنزل . على سبيل المثال، فيما يخص كندا، إضافة إلى اللغتين الفرنسية والإنجليزية، تم سنة 2011 إحصاء أكثر من 200 لغة كلغة أم أو كلغة مستخدمة في البيت، كان أكثرها تطورا ما بين إحصاءي 2006 و 2011، التغلوغ الفلبينية (64%+)، الماندرين الصينية (51%+) ، العربية (47%+)، الهندية (44%+)، الكريول الهايتية (42%)، البنغالية (40%+)، والفارسية (33%+) و الأسبانية (32%).
أخيرا وجب التنبيه إلى أن الدساتير وضعت لتحترم، وكل إدارة تبرمج مشاريع تمول من المال العام، يجب أن تضع نصب عينيها ما أتفق عليه الشعب واقره لنفسه.

## الفصل الخامس من الدستور

تظل العربية اللغة الرسمية للدولة.
وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها.
تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة، بدون استثناء.يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية.
تعمل الدولة على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم ; باعتبارها وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر.
يُحدَث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغات العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا. ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبَته وكيفيات سيره.

# الأسئلة المفخخة حول الأمازيغية في استمارة الإحصاء العام للسكان والسكنى للسيد الحليمي

من ضمن الأسئلة التي أُدرجت في استمارة الإحصاء المتعلقة باللغات وخاصة منها اللغة الأمازيغية سؤال عن اللغات المحلية المستعملة؛ إذ من ضمن هذه الأسئلة سيُطلبُ من المواطن المغربي أن يُحدّد ويُرمّزَ لغتين على الأكثر (وأسطر على تعبير «لغتين على الأكثر») من اللغات المُستعملة، والتي تم تحديدها على التوالي في -0 «لاشيء» -1 الدارجة المغربية -2 تشلحيت -3 تمزيغت -4 تريفيت -5 الحسانية.

والحقيقة أن إدراج هذا السؤال بهذه الصيغة يطرحُ علينا أكثر من تساؤل، من ذلك:

-أولاً: ما هو الهدف من هذا السؤال؟ هل المقصود به هو تحديد لُغتين فقط باعتبارهما أكثر استعمالاً واعتبار الأخرى التي لن تُذكر في الاستمارة كما لو أنها أقل استعمالاً أو غير مُستعملة أو غير موجودة أصلاً ؟ وإذا افترضنا أن المقصود هو فقط تحديد درجة الانتشار أو الاستعمال، فهل يمكن تحديد هذا الاستعمال والاستمارةُ تُقصي منذ البداية اللغات المحلية الأخرى لحساب لُغتين فقط؟ ثم كيف يمكن لنا أن نحدد هاتين اللغتين الأكثر استعمالاً وانتشاراً والاستمارة (وليسَ المُستجوَبُ) هي ما يُحدد، منذ الوهلة الأولى، الجواب «الملائم» وبدون أن تُطرحَ عليه أسئلة أخرى تمكن من جمع معلومات موضوعية عن اللغات (كل اللغات الوطنية والمحلية) ومستعمليها ودرجة وسياقات استعمالاتها؟ إن الجواب واضح منذ البداية، إذن، فلماذا الإحصاء إذا لم يكن واضعو أسئلة الاستمارة يريدون معرفة دقيقة عن الواقع اللغوي المغربي؟ بل والأدهى من ذلك أنهم لا يريدون إلا أن يؤكدوا قناعات إيديولوجية ثابتة في معتقداتهم.

-ثانياً: ما المقصود من تعبير «اللغات المستعملة»؟ هل المقصود به تلك اللغات المستعملة في المنزل؟ في المدينة ؟ في القبيلة ؟ في الجهة ؟ على الصعيد الوطني؟ في السياقات الشكلية (contextes for-mels)؟ في السياقات غير الشكلية (contextes non- formels)؟ إلخ. إن هذا السؤال يفترض أكثر من جواب فإذا كنتُ في مدينة الناظور، مثلاً، يمكن أن أجيب أن اللغة الأكثر استعمالاً في المدينة والجهة هي «تريفيت»؛ وإذا كنتُ في فاس أجيب أن «الدارجة» هي اللغة الأكثر استعمالاً؛ وإذا كنت في «خنيفرة» أقول إنها «تمازيغت»؛ وإذا كنت في أكادير فأقول هي «تشلحيت»؛ وإذا كنتُ في الساقية الحمراء أو في واد الذهب قلتُ هي الحسانية؛ وإذا أخذتُ بعين الاعتبار درجة استعمال هذه اللغة في وسائل الإعلام وفي الإدارات المغربية فأقول إن هذه اللغة هي الدارجة؛ وأما إذا أخذت معيار الاستعمال داخل المنزل فحتى لو كنتُ أسكن، مثلاً، في فاس أو في الرباط أو في الدار البيضاء أو في الساقية الحمراء إلخ فإنني قد أستعملُ أحد فروع اللغة الأمازيغية وليس بالضرورة الدارجة إلخ والعكس بالعكس؛ في حين أنني إذا كنت في سياق يتطلبُ مني استعمالاً فنياً للغة (الأدب، الفنون الشعبية، المآتم، الأفراح إلخ) فسأكون في وضعية لسانية يُحددها الوسط الذي أكون فيه والوظيفة التي تضطلع بها اللغة إلخ.. إن السؤال فضفاض وهو يرشحُ بالإيديولوجية التي تسكن واضعيه.

عبد السلام خلفي

-ثالثاً: ما هي خلفية هذا السؤال؟ هناك اعتقاد قبْلي خاطئ لدى واضعي السؤال مفادُه أن كل المواطنين يتحدثون فقط لغتين محليتين على الأكثر ولغة واحدة على الأقل؟ وهو اعتقاد دفع بأصحاب الاستمارة إلى اعتبار اللغات التي لن ترِدَ في الاستمارة عند الإجابة، بحكم إقصائها ابتداءً، كما لو أنها لغات غير مستعملة أو مستعملة قليلاً أو لا أهمية لاستعمالاتها؟ وهذا خطأ كبير في منهجية البحث أو على الأقل في التقدير؛ إذ أن الواقع يؤكد أن هناك مواطنين يستعملون أكثر من لغتين محليتين؛ فهناك الآلاف من مغاربة سوس والريف والأطلس والمناطق الأخرى بجانب كونهم يعرفون تشلحيت أو تمازيغت أو تريفيت يعرفون بل ويتقنون فروعاً أخرى للأمازيغية؟ ويُمكن للسيد المندوب السامي إن كان لا يعرف المغرب جيداً، أن يزور، مثلاً، مناطق أكوراي والحاجب وزرهون وأزرو وغيرها في الأطلس أو يمكن له أن يزور مناطق أمازيغية أخرى في الريف كمنطقة الناظور حيث تكثر الأيدي العاملة المهاجرة من منطقة الراشيدية والنواحي، أو كذلك الآلاف من المواطنين الذين أصبحوا يتقنون أكثر من فرعين للأمازيغية إما بحكم الهجرة أو بحكم الوعي الذي أصبح اليوم ينتشر شيئاً فشيئاً في أوساط أمازيغية وغيرها ؟ إن السؤال لم يأخذ، للأسف، عامل الهجرة الداخلية الذي أصبح يشكل، منذ أكثر من خمسين سنة، أحد الأسباب الأساسية في انفتاح المغاربة على الدارجة المغربية أو على فروع أخرى أمازيغية. ويؤكد هذا المعطى أن الأمازيغية بتعدد فروعها أصبحت وطنية وليست فقط محلية كما هو وارد في السؤال.

ويبدو أن الخلفية المتحكمة، بغض النظر عن صحتها أو عدم صحتها، تنطلق من مسلمة مفادها أن هناك لغة واحدة هي الأكثر استعمالاً بين المغاربة، وهذه اللغة هي الدارجة؛ فأغلبُ المغاربة بحكم التعريب المنهج لأكثر من خمسين سنة قد أصبحوا رغماً عنهم يتكلمون إلى جانب الأمازيغية اللغة الدارجة؛ ولم يأت هذا السؤال ليقدم لنا معرفة محددة ودقيقة عن واقع التعدد اللساني المغربي بل جاء فقط ليؤكد هذه المسلمة إحصائياً وليؤكد من جهة ثانية هامشية الاستعمالات اللسانية للفروع الأمازيغية؛ إن السؤال -للأسف- يستبق النتائج ويُحددها بالتوجيه عن طريق الوقوف فقط عند لغتين، في حين أن المقصود هنا هي لغة واحدة. هكذا إذن سيتم إقصاء كل الذين يتكلمون أكثر من فرعين للأمازيغية من الإحصاء، وهو ما سيُعزز هامشية هذه اللغات في هذا الإحصاء، مقابل مركزية الأولى؛ وإذا أضفنا إلى هذا عدم معرفتنا ما إذا كانت مندوبية السيد لحليمي ستأخذ الملايين من المغاربة الأمازيغ المهاجرين في أوروبا، فإن هذا يعني أن الإحصاء لن يؤكد إلا ما جاء في الإحصاء السابق من حيث عدد الناطقين بالأمازيغية، والذي قُدّر آنذاك في 28 من الساكنة المغربية، وهي فضيحة إحصائية بكل المقاييس العلمية؛ لقد كان على واضعي أسئلة الاستمارة أن يستعينوا بعلماء السوسيو-لسانيات وبالمتخصصين في علم الإحصاء المتجردين من الإيديولوجيات المسبقة، ليحددوا لهم مجالات الاستعمال وسياقاتها؛ ولكن بما أنهم يريدون أن يُحدّدوا منذ البداية اللغة الأكثر انتشاراً والأكثر استعمالاً عن طريق إقصاء اللغات الأخرى حتى لا يظهر لها أثر قوي في الإحصاء، فقد فعلوا.

إنه استفتاءٌ غير مباشر، إذن، على هامشية ما تُسميه الاستمارة «اللغات المحلية» الأخرى؛ وهو ما يعني دعوة غير مباشرة للمسؤولين كي يتوقفوا عن السياسات التي أريدَ لها أن تُتّبع في مجال اللغة / اللغات باعتماد إحصاءات موجّهة منذ البداية. ويتأكد لنا هذا التوجه أكثر عندما يتم إقحام سؤال آخر عن تيفيناغ؛ ذلك لأن واضعي السؤال يريدون أن يؤكدوا مرة ثانية هامشية استعمالات هذا الحرف للتدليل على فشل تدريس اللغة الأمازيغية؛ وكأن هذا الفشل مرتبطٌ بالحرف وباللغة وليس بالسياسة الإقصائية التي اعتمدتها الدولة المغربية بكل حكوماتها المتعاقبة ضد كل ما يرتبط بالأمازيغية لغة وثقافة وحضارة؛ إذ كيف يُمكن أن نحصي عدد المغاربة الذين يقرأون أو يكتبون بالحرف تيفيناغ وهذه الدولة لم تقم بأي دور أساسي كي تنشر هذا الحرف وهذه اللغة منذ الاستقلال؛ وهل يمكن في هذه الحالة أن نقارن ما قدمته الدولة للعربية وللفرنسية بما لم تُقدّمه للأمازيغية كي تحكم بشكل جائر على واقع يُرادُ له أن يستمر؛ لقد كان على المندوبية السامية أن تطلع، على الأقل على الدراسات التي أُقيمت في هذا الصدد على حرف تيفيناغ، داخل الأقسام الدراسية، والتي تؤكد كلها أن الحرف تيفيناغ لا يطرح أي مشكل بل إنه من أسهل الحروف على التمثل والتعلّم؛ أكثر من الحرف العربي وأكثر من الحرف اللاتيني؛ إن لوبيات مناهضة اللغة الأمازيغية بحرفها تيفيناغ قد تحركت منذ مدة؛ تحركت عندما باشرت عملية تجميد دستوريتها؛ وتحركت عندما أفرغت عملية تدريسها بإفشالها؛ وتحركت عندما باشرت حملات مغرضة ضد الأمازيغية ولغتها وثقافتها باتهام الأمازيغ بكونهم صهيونيين وخونة لمجرد أن أشخاصاً باسمهم الخاص قرروا زيارة جامعة في إسرائيل؛ وتحركت أيضاً عندما باشرت أجنحةٌ دعويةٌ تابعة للحزب الحاكم في إنشاء رابطات سمتها أمازيغية، ليس للدفاع عن الأمازيغية وإحلالها المكان اللائق بها في مرافق الدولة المغربية، بل من أجل خوض صراع ضد من ظل يدافع عن هذه اللغة وثقافتها وحضارتها منذ أكثر من خمسين سنة؛ وجاء هؤلاء لكي يقولوا إن المدافعين عن الأمازيغية ما هم سوى متصهينين وخونة وضد الإسلام؛ ثم تحركت هذه الحملة عند باشر العديد من قياديي الحزب الحاكم في تدبيجه لمقالات توجيهية يدعو فيها إلى التراجع عن الكتابة بحرف تيفيناغ، وإلى إعادة النظر في كل ما تم ترصيده منذ إنشاء مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛ بل إن بعضا من أشكال هذه الحملة اتخذت لها اتجاهاً نحو أوروبا عندما عبّرت النّخب المنظمة لمهرجان تاووزيا عن رفضها لحرف تيفيناغ، وعلى رأسهم السيد عبد الله بوصوف الذي جاهر بمعاداته لحرف تيفيناغ بما يعني ذلك رفضه لقرار سياسي اتُّخذَ على أعلى مستوى في الدولة المغربية... هو، إذن، إحصاءٌ مخدوم، ويسيرُ في نفس اتجاه من لا يريدُ للأمازيغية خيراً.

# غياب الأمازيغية في الإنجازات المرحلية للحكومـــة

الصافي مومن علي

الآن بعدما قدم رئيس الحكومة السيد عبد الإله بنكيران أمام البرلمان بمجلسه ، الحصيلة المرحلية لإنجازات حكومته، يمكن القول ان حق الأولوية المقرر للقانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية ، وقع انتهاكه ، وبالتالي أصبح غير وارد ، لأنه حينما خلا عمل الحكومة في النصف الأول من الدورة التشريعية الحالية من إصدار هذا القانون، فإن هذا الحق يكون قد فقد جوهره وامتيازه الإيجابي على اعتبار أن حق الأولوية كما هو معلوم مرتبط أساسا بالبدايات، وليس بالنهايات وأنه بغياب الأمازيغية في الإنجازات الحكومية المرتبة في خانة البدايات ،يستنتج من ذلك ضمنيا ، أن الحكومة نقلت تدبير الحقوق والحريات المرتبطة بالأمازيغية ، الى النصف الأخير من ولايتها.

بيد أن هذا الأمر يطرح التساؤل القانوني التالي:

هل تملك الحكومة حق نقل الأمازيغية من مستوى البعد الاستراتيجي المرتبط بها دستوريا، والذي فرض تخصيصها بحق الأولوية ، وما يترتب عنه من السرعة والاستعجال، الى المستوى العادي البسيط الذي لا يتطلب هذه العناية الخاصة ؟

الجواب في اعتقادي هو أن الحكومة لا تملك هذا الحق، من منطلق ان الدول عامة عندما تقوم بترتيب بعض القضايا الحساسة في خانة البعد الاستراتيجي، فذلك معناه أن تلك القضايا تشكل بؤرة توتر خطيرة، من شان إهمالها أو عدم التعامل معها بالحكمة والتبصر اللازمين ، أن يؤدي الى الإخلال بالاستقرار وبالأمن الاجتماعي.

ولعل هذا الامر هو ما ادى بالحكومة في بداية عهدها الى ادراك حساسية القضية الأمازيغية وبعدها الاستراتيجي ، مما جعلها في تصريحها الأول الذي أعلنت فيه عن برنامج عملها، تصنف قوانين الأمازيغية ضمن القوانين ذات الطبيعة المهيكلة، متعهدة بإعطائها الأولوية في الإصدار.

غير أن الجواب الحاسم على ذلك التساؤل نجده متضمنا في الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان في أكتوبر 2012، مذكرا فيه باعتبار الأمازيغية من ضمن الأوراش التشريعية ذات الأولوية، نظرا لبعدها الاستراتيجي العميق.

إذن إذا كانت هذه المعطيات القانونية والواقعية تفرض أن تكون قوانين الأمازيغية من بين الإنجازات المرحلية للحكومة، فما هو السر في إبعادها عنها ، أو بالأحرى ما هو السر في حرمانها من حق الأولوية المكتسب، المخول لها؟

الراجح في تقديري ، أمام مبدأ حسن النية المفترض دوما في الأعمال والتصرفات، أن الحكومة تعاني حتما من صعوبة قانونية ،أو مادية ، أو هما معا، جعلتها عاجزة عن تنفيذ تعهدها السابق رغم أولويته.

وبالفعل فإن ما يؤكد وجود هذه الصعوبة ، عجزها عن الاستجابة للنداءات الكثيفة والمتكررة للحركة الأمازيغية، وللأحزاب السياسية، ولبعض المؤسسات العمومية، كالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وغير ذلك من الجمعيات والفعاليات التي لم يكتف بعضها برفع مطالبها في الندوات وفي البيانات والوقفات الاحتجاجية، وكذا الدعوة الى الحوار المباشر معها ، بل قامت ببلورة هذه المطالب في شكل مشاريع قوانين عملية، ومذكرات اقتراحية.

هذا ومما تجدر الإشارة إليه أن الدستور تصور قبليا حدوث مثل هذه الصعوبة ، ففتح إمكانية تجاوزها ، بمقتضى الفصل 78 ، الذي يخول لكل من رئيس الحكومة، ولأعضاء البرلمان على السواء، حق التقدم باقتراح القوانين، غير أنه مع الأسف الشديد لم يبادر اعضاء البرلمان بدورهم الى تقديم مقترح قانون بشأن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وذلك على الرغم من التوصية الملكية السامية الموجهة اليهم في الخطاب السامي الآنف الذكر، بجعلهم الأمازيغية من ضمن الأوراش التشريعية ذات الأولوية نظرا الى بعدها الاستراتيجي العميق.

وبعد.

لما كانت أبواب كل من البرلمان والحكومة والحالة هذه ، موصدة في وجه الأمازيغية فإلى أية جهة دستورية ستتوجه لإنصافها وأخذ حقها ؟

هذا السؤال استحضر في ذهني فكرة التحكيم الملكي التي طرحتها الأستاذة أمينة بن الشيخ في مقالتها المنشورة في جريدة أماضل أمازيغ، مقترحة فيها تأسيس لجنة ملكية خاصة لإعداد القانونين التنظيميين الواردين في الفصل الخامس من الدستور المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وبتنميتها، وذلك قبل عرضهما على البرلمان لمناقشتهما والمصادقة عليهما.

فهذه الفكرة نظرا لنجاعتها تبنتها الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي في البيان الصادر لها في شهر ماي المنصرم ، غير أن السيد المحجوبي أحرضان ، بحنكته السياسية طورها، محولا إياها من مجرد رأي فرد مستقل، ومن مطلب جمعوي محدود، الى عمل سياسي واسع، وذلك بواسطة رسالته الموجهة الى مؤتمر حزب الحركة الشعبية المنعقد في شهر يونيو الأخير.

والحق أن المؤسسة الملكية تشكل فعلا الجهة الدستورية التي يمكنها أن تملأ الفراغ السياسي الحاصل في معالجة حقوق الأمازيغية وحرياتها، وذلك بعدما ثبت عجز الحكومة والبرلمان عن إيجاد هذا العلاج، غير إن كل الأسباب المؤسس عليها التحكيم الملكي المقترح من طرف الشخصيات والجمعية السابقة ، ان كنت اراها معقولة ومقنعة، فإن انتهاك حق الأولوية المقرر للأمازيغية المطروح في هذه المداخلة، يعد سببا خطيرا ينضاف الى تلك الأسباب ، التي تبرر التدخل الملكي لإعادة الأمور الى نصابها.

وبالفعل فإن مشروعية هذا التدخل الملكي يؤكدها الفصل 42 من الدستور الذي ينص على ما يلـــــــي:

(( .....يسهر الملك على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة حقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات .....))

وهكذا طالما كانت الحكومة والبرلمان مؤسستين دستوريتين، وطالما ثبت مساسهما بحق الأولوية المخول للأمازيغية باعتبارها قضية ذات بعد استراتيجي عميق، فإنه بمقتضى الفصل المذكور، يحق للملك باعتباره الساهر على حسن سير المؤسسات الدستورية ، أن يتدخل لإصلاح خلل سير هاتين المؤسســتين في الشأن الامازيغي.

ومن جهة أخرى لما كان نفس الفصل ينص كذلك على صيانة الملك لحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وكان المساس بحق الأولوية المقرر لقوانين الأمازيغية يضر حتما بحقوقها وحرياتها، فإنه يحق للملك أن يمارس سلطاته الدستورية لضمان حماية هذه الحقوق.

* المحامي بالدار البيضـــــــاء

**كشف تقرير أمريكي، نشرته وكالة الاناضول التركية، أن عدد المقاتلين الأجانب الذين دخلوا سوريا، للقتال ضمن تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، المعروف بـ"داعش"، خلال الثلاث سنوات الماضية، تجاوز 12 ألف مقاتل، ضمنهم 1500 مغربي. وحسب معطيات التقرير، الصادر عن مركز "سوفان غروب" للدراسات الاستراتيجية، الذي يوجد مقره بنيويورك وأشرف على تحضيره الدبلوماسي ورجل الاستخبارات البريطاني السابق "ريتشارد باريت"، فإن ذوي الجنسية التونسية يتصدرون عدد المقاتلين الأجانب بـ 3000، يليهم السعوديون بـ 3 آلاف، ثم المغاربة بـ1500، والجزائريون بـ200 مقاتل..**

**ونظرا لخطورة الوضع خصوصا بعد تزايد عدد المغاربة الذين يتبنون فكرة شرعية الجهاد في سوريا والعراق، ف «العالم الأمازيغي» حاولت من خلال هذا الملف مقاربة هذا الموضوع الشائك من خلال مجموعة من المقالات والتقارير التي تناولت الموضوع بشكل معمق ومفصل.**

# هجرة المغاربة إلى بؤر التوتر: الدوافع والمعابر والمآلات

عبد الفتاح نعوم*

يكتسي مفهوم الهجرة في الثقافة العربية الإسلامية بريقا ودلالة خاصة، فأول هجرة في تاريخ المسلمين ارتبطت بحدث مفصلي تأسس بعده مجتمع المهاجرين والأنصار في المدينة في القرن السابع للميلاد. وإذا كانت حركات الإسلام السياسي تبتغي إعادة إنتاج تجربة النبوة، والسير على خطى الحركة التي نشرت الإسلام في جزيرة العرب، فإن عددا منها يحيط الهجرة بهالة من الألق إذا ارتبطت بفعل الجهاد، وما ينسحب على مفهوم الهجرة ينسحب على مفهوم الجهاد. ربما هكذا يمكن قراءة هجرة المغاربة وغيرهم إلى بؤر التوتر تحت مبرر الجهاد، ولعل سوريا منذ سنة 2011 أصبحت جاذبة لهذا النوع من الهجرات لعدة أسباب أهمها تناسل فتاوى الجهاد، وتزايد الاستقطاب من جميع أنحاء العالم، وكان نصيب المغاربة إلى سوريا سواء من المغرب أو من أوروبا.

تكون مفهومة هجرة المغاربة من المغرب إلى سوريا، نظرا لأنهم تلقوا أفكارا دينية متشددة في ظروف معينة، سهلت عبورها إليهم البيئة الاجتماعية والدينية في المغرب. لكن الذي يحتاج إلى وقفة هو ما يتعلق بهجرة المغاربة من أوروبا إلى سوريا، وهؤلاء هم الأكثر عددا، إذ يصعب فهم كيف يفكر في الهجرة إلى بؤر التوتر من هاجر أصلا إلى «بلاد الكفر» بحثا عن العيش الكريم. وحينما يتعلق الأمر بأبناء المهاجرين فالمسألة تصبح أكثر تعقيدا، إذ كيف تمر الأفكار المتشددة إلى من يجد مناخا من الحرية بحيث يتبنى ما شاء من الأفكار ويعلن عنها دون مانع، في حين يتجه صوب إقصاء كل من لا يفكر مثله. هذا زيادة على التسهيل المخابراتي والضخ الإعلامي، واحترافية شبكات التجنيد.

## * هجرة المغاربة إلى سوريا

يتبنى المغاربة الذين يقاتلون في سوريا مفهوما للجهاد يتطابق مع مفهومه لدى الوهابية وتنظيم القاعدة، فهم ينتمون في غالبهم إلى تكوين نفسي وفكري واحد، يعتقدون أنهم يشاركون في معركة جاءت في نبوءة «لا تقوم الساعة حتى ينزل الروم بالأعماق أو بدابق» وهي منطقة بالقرب من حلب، وهو توصيف في حديث نبوي يحكي تفاصيل معركة يكون فيها المسلمون حلفا مع «الروم» ضد «الكفار». هؤلاء المتدفقون على سوريا يعتقدون أن هذه هي بشائر الحرب المقصودة لذلك يعمل شيوخهم على اعتبار الناتو امتدادا عرقيا للروم، و كما كان الروم حلفاء للمسلمين في زمن البعثة سيكونون حلفاء لهم في آخر الزمان. وزيادة على ذلك يعتقدون أنهم يقاتلون أيضا حاكما «علويا نصيريا» وحليفا للفرس «المجوس». لذلك فالجهاد واجب سيما وأنهم يعتقدون أيضا أن هذا الحاكم علاوة على ذينك السببين حاكم «طاغية» يقتل شعبه المسلم ومن الواجب عليهم نجدته بقتال هذا الحاكم، وهم كما شيوخهم يعطون لأنفسهم حقا استثنائيا في تقرير تلك التأويلات للنصوص وللواقع ضاربين عرض الحائط بما يخالفها.

المغاربة الذين يتوجهون إلى سوريا يتم تلقينهم بهذه الأفكار وما يتفرع عنها للرفع من استعدادهم للقتال شأنهم شأن غيرهم من القادمين إلى معسكرات التدريب الموجودة سواء على تراب سوريا أو على أراضي بعض بلدان جوارها الجغرافي، وتقدر معظم مراكز الأبحاث المتخصصة أعداد المغاربة الموجودين في مختلف جبهات القتال في سوريا بحوالي 4000 شخص من مغاربة أوربا ومغاربة الداخل، وقد بدأت أعدادهم تتزايد باطراد منذ مطلع سنة 2012. التحق المغاربة في البداية بجبهة النصرة التي يقودها أبو محمد الجولاني، ثم بعد الإعلان عن تأسيس دولة الإسلام في العراق والشام المعروفة اختصارا في الإعلام بـ«داعش» في ابريل 2013 التحق عدد من أولئك المغاربة بالتنظيم المذكور. لكن «الزخم و التميز» الذي سيجنيه المقاتلون المغاربة سيتضح بعد تأسيس حركة شام الإسلام على يد إبراهيم بنشقرون الذي كان معتقلا سابقا في غوانتنامو و الذي لقي حتفه في الأيام الماضية رفقة عشرات المقاتلين من الحركة في ريف اللاذقية عقب تداعيات معركة كسب شمال سوريا.

لاشك أن شبكات التجنيد كانت وما تزال تجري في أماكن معروفة في المغرب بحيث تنشط تلك الشبكات في مدن

كبرى كالدار البيضاء وسلا وفي مدن اسبانية واقعة على التراب المغربي كمدينة سبتة التي شهدت تفكيك ما عرف السنة الماضية بـ«خلية سبتة» بتعاون استخباراتي مغربي اسباني، لكن الملاحظة الأساسية في ذلك كله تتمثل في كون المغرب يقوم -خصوصا في الآونة الأخيرة- بتعاط مزدوج مع تلك العمليات، بحيث أن ذهاب المقاتلين المغاربة إلى سوريا كان يتم غالبا بعلم أجهزة الاستخبارات المغربية، لأنهم في الغالب كانوا يغادرون عبر المطارات المغربية إلى تركيا ثم يعبرون إلى سوريا بتسهيل من الاستخبارات التركية، وهؤلاء في الغالب معروفون لدى أجهزة الاستعلامات المغربية بميولاتهم الدينية المتشددة أو بسوابقهم كما هو الحال بالنسبة لإبراهيم بن شقرون، لكن كان في الغالب يسمح لهم بالمرور للتخلص منهم من جهة، ومن جهة ثانية لان المغرب رغما عنه وبحكم موقعه من خارطة النظام الدولي منخرط في حلف تسخين جبهات الحرب السورية، والتي رُسم لها هدف تدمير الدولة السورية باستثمار أصوات المطالبين بالتغيير المشروع من حيث المضمون، وتحويل سورية إلى ساحة للاحتراب وإغراقها في الفوضى لتوليد معادلات جيوبوليتيكية جديدة تخدم المصالح الجيواستراتيجية للحلف الذي يقود الحرب بجميع تمظهراتها، وقد كان احتضان مراكش لمؤتمر أصدقاء سوريا في دجنبر 2012 تعبيرا واضحا على ذلك الانخراط.

منذ انطلاق الأزمة في سوريا تغيرت الكثير من الأمور وأجبرت غرف العمليات المختلفة على إعادة النظر في تكتيكاتها، كما وأجبرت الأطراف الدولية و الإقليمية الراعية على إعادة النظر في استراتيجياتها وتكييفها مع النتائج الميدانية، مرت ثلاث سنوات ولم يتحقق الهدف ولم يسقط لا النظام ولا الدولة في سوريا، بقيت المعارضات المختلفة على حالها بل ازدادت انقساما.

وما بعد معركتي القصير ويبرود ليس كما قبلهما، ترتيبا على ذلك كله شرع العديد من المقاتلين المغاربة في سوريا يعودون إلى المغرب، وازدادت مخاوف المغرب من تحول هؤلاء إلى خلايا نائمة مدربة على فنون القتال ومُعبأة بالأفكار المتطرفة بما يجعلها خطرا قائما ومحتملا على الأمن القومي المغربي، فخطورة المسألة تأتي من تداخلها مع قضايا أخرى من قبيل ملف معتقلي السلفية الجهادية على خلفية أحداث 16 ماي، بحيث أن السجن صار مكانا للتعبئة الجهادية، وأيضا يأتي الخطر من وجهة نظر هؤلاء إلى الملكية في المغرب، وارتباط ذلك بالتسهيل الذي جرى مؤخرا أثناء التدخل الفرنسي في شمال مالي بحيث منح المغرب طواعية أجواءه للجيش الفرنسي، زيادة على التهديدات الحقيقية التي تشكلها القاعدة في إستراتيجية الجهاد المحلي التي بدأت عقب التدخل الأمريكي في أفغانستان و أسفرت عن ميلاد «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي». كلها أسباب تبرر تلك المخاوف، لكن ماذا عن التدابير؟

مؤخرا صلى الملك خلف محمد الفيزازي ابرز شيوخ «السلفية» «التائبين»، ربما هي رسالة يوجهها القصر إلى من يحملون فكرا كذلك الذي جعل الفيزازي يوما ما يحاكم بموجب قانون الإرهاب، لكن ذلك لا يعني أن المغرب يتسامح مع العائدين من هؤلاء من سوريا، بحيث يجري ترصدهم فور وصلهم إلى المغرب، واعتقالهم والتحقيق معهم وتقديمهم للمحاكمة أمام المحكمة المختصة في قضايا مكافحة الإرهاب بسلا، ليتم بعدها إيداعهم بالسجن لمدة تمتد من سنتين إلى خمس سنوات نافذة حسب قانون الإرهاب. بعض العائدين يعتبرون تائبين عن معركة جهاد في غير محله بحيث أنهم اكتشفوا أنها عمليات إجرام مُمنهجة تستهدف أبرياء، لكن التعاطي معهم لا ينبغي أن يكون امنيا زجريا صرفا، لان من شأن ذلك أن يزيد من قابليتهم للعنف متى ما سمحت الفرصة.

ينبغي معاملة هؤلاء بشكل خاص تماما، بحيث ينبغي أن تجري عملية عزل تام لهم ووضعهم في بيئة خاصة، ودمجهم في برنامج مكثف يشرف عليه أخصائيون نفسيون ومتخصصون في علم الاجتماع وعلماء الفقه ومتخصصون في العقيدة والفكر، لأنه ينبغي أن يكون واضحا أن هؤلاء جرت لهم عملية غسل دماغ وجميع أفكارهم عن الدين والجهاد والمجتمع مشوشة بالقدر الذي يجعل منهم دبابات متنقلة قد تقصف في أية لحظة. ولعل المتخصصين في علوم النفس والاجتماع والعقيدة والفقه أكثر قدرة من غيرهم على إحداث تغيير نوعي في أذهانهم، شريطة تعريضهم لإستراتيجية إكساب مدروسة تروم إعادة تأهيلهم بعد انتهاء عملية العزل المنتظمة.

## * مكافحة التداعيات

المشكل يكمن في كون الدولة المغربية تتعامل بمنطق علاجي في القضايا الحساسة التي تحتاج تدخلا أمنيا، ولا يوجد ما يؤشر على أن هناك إرادة سياسية للتدخل الوقائي. هناك حقد دفين لدى حاملي الفكر «الجهادي» على السلطة التي تحرمهم من حقهم في الالتزام بالدين و تكرههم على أن يعودوا إلى حياة البدع و التشبه بالغرب بعدما أن هداهم الله إلى سبيل الرشاد !. أغلبهم يعتقدون ذلك جازمين لذلك لم أعد أستغرب حينما أجد أحدهم تخلى عن لباسه و ذقنه الطويلة لكنه ما يزال يحتفظ بمشاعر الإجلال و الحب «للمجاهدين» و بكره أعمى للشيعة و للعلمانيين، وهي مشاعر يخفيها و يعلنها أغلبهم حسب الضرورة أو يلطف صياغاتها بما يسمح له - بعد مروره من ماكينة الدولة الأمنية- أن يندمج في المجتمع، و تجد آراؤه قدرا من المقبولة في المجتمع لأن المبرر موجود سلفا وهو الفقر بكل تمظهراته و الفساد بكل أنواعه ومستوياته.

الجهاز الذكي في الدولة يعرف ذلك جيدا وليس من مهامه أن يغير أفكار الآخرين، لكن الإستراتيجية الموضوعة سلفا لمواجهة مثل هذه الأفكار وأنماط السلوك التي تنجم عنها، إستراتيجية غير سليمة إلا إذا كانت مقصودة !. فالمعروف أن «عملية الضبط الخشن و الميكانيكي» للأشخاص من خلال إعمال آليات القسر و العنف التي تحتكر الدولة استخدامها قد تأتي بالنتائج المرجوة منها لكن ليس في جميع الأحوال. فمثلا قد تنجح الأجهزة المختصة «بتتويب» هذا المتشدد أو ذاك و جعله يصرح بكلام مرغوب، لكن لا ينبغي نسيان الكم الهائل من الحقد الذي أصبح يملكه هذا الشخص اتجاه الدولة التي أجبرته بمختلف الوسائل على الإفصاح عن خطاب يشعر انه غريب عنه بكل تمفصلاته و مستوياته، وهو ما يؤكد له آراءه السابقة في هذه الدولة كما يصبح كارها للمجتمع الذي يتواطأ معها.

بطبيعة الحال أجهزة الدولة تقوم بالتحقيق بالدرجة الأولى في مسألة تورط الأشخاص في أعمال عنف أو عدم تورطهم، و تتعامل مع دوافع هذه الأشخاص بمنطق الحصول على المعلومات. لكن عمليات الضبط الخشنة تلك شبيه إلى حد كبير بمثيلاتها التي يتعرض لها الجنود في الجيوش المهنية، لكن تأثيرها ينتهي مع أول اشتباك، و بالتالي عندما يحصل أي اهتزاز للأمن ستجد كل هؤلاء الذي لم يتعرضوا لإستراتيجية شاملة لتغيير رؤاهم و تصوراتهم -ستجدهم خلايا نائمة ينضاف إليها من تعلموا فنون استخدام السلاح في مختلف بؤر التوتر و لم يجدوا عند عودتهم سوى سنوات في السجن زادتهم حقدا على الدولة و المجتمع و قابلية للانتقام..

الجهات الأمنية في المغرب تتبنى ما يعرف في الدراسات الأمنية بـ«سياسة صفر تسامح»، و قد بدا ذلك واضحا بعد أحداث 16 ماي، و نراه اليوم في الصرامة مع العائدين من جبهات القتال بعدما تغيرت الإستراتيجية الدولية إزاء ما يجري في سوريا تبعا للخلل الذي أحدثته الإستراتيجية العسكرية السورية في موازين القوى على الأرض بين الجسم المسلح و الجيش العربي السوري، لكن التحقيقات المكثفة و السجن لا تكفي إذا كان الهدف هو وضع تصور للأمن القومي المغربي يحميه من هذا الخطر المحتمل والذي تجعله كذلك مختلف المتغيرات المحيطة، فتنظيم القاعدة يتوسع في صيغة الجهاد المحلي والاتجاهات الأكثر تطرفا تتقوى خصوصا بعد «البيعة الخراسانية».

لحماية النسيج الدولتي و الاجتماعي المغربي من هذا الخطر ينبغي بشكل أساسي تخديم ترسانة العلماء و فقهاء القرويين و لكن ليس بالشكل الذي يجري اعتماده منذ مدة، فالتسطيح و الميكانيكية هما ميسمه، و الهشاشة و هي الوضع الذي يعاني من هم محسوب عليه و من هم ممتلكون لإمكانية التغلغل في أدق البنيات المجتمعية، و هو بهذا لا يستطيع مواجهة خطاب مختلف الحركات الإسلامية من أقصاها إلى أقصاها و التي بات واضحا أنها برغم الاختلافات بينها تراكم لبعضها، فهي تعتمد دغدغة المشاعر و الوجدان و الخيال، و تغذي مشروعها ذلك بحنق و حقد الناس على السلطة التي هي بالفعل تتيح ذلك من خلال الواقع الغير النزيه الذي تتعيش عليه أدواتها، فالأفراد في هذا المشروع يجري تعليب أدمغتهم بخطاب ذي صلاحية معينة و تحويلهم إلى حشود يجمع بينها رفضها للواقع و حلمها بالمستقبل و إيمانها بصدقية أدواتها.

لا أعتقد أن الدولة غير قادرة إذا أرادت على صناعة خطاب منبثق من الرؤية المقاصدية للإسلام و المتناغمة مع العقيدة الأشعرية و الفقه المالكي و طريقة الجنيد في التصوف، و وضعها في وجه الخطاب الذي يرى كل هذا بدعا منكرة و فسادا في العقيدة و يجمع إليه تكفير ما تبقى من ملل في الفكر و السياسة كما طلع علينا مؤخرا المدعو «أبو النعيم». بطبيعة الحال خطة من هذا النوع قد تأتي بنتائج عكسية إذا لم تكن مدروسة بما يكفي، بحيث أنها إذا أسيء استخدامها قد لا تعود سوى بتبريز وتظهير الخطاب الآخر !!.

يتفهم المرء أن صناعة هذا الفكر و السماح به كان جزءا من استراتيجية دولية في فترة الثمانينات وأن الحاجة إليه قد تبزغ بين الفينة والأخرى كما حدث مؤخرا، لكن ينبغي أيضا فهم اللحظة فالعالم يتجه صوب تسويات جزء منها و ثمرتها دحر هذا الفكر الذي ستصبح الخسائر الناجمة عنه

←

# من المسؤول عن مصير المغاربة المقاتلين في سوريا والعراق ؟

أحمد الدغرني

كثر الكلام هذه الأيام عن مغاربة التحقوا بصفوف القتال في العراق وسوريا، وصار بعض الكتاب والصحافيين المخزنيين يتناولون الموضوع مرة بسب وقذف هؤلاء المغاربة ووصفهم بأبشع الأوصاف عشوائيا وترديد النعوت التي يطلقها الأطراف المتقاتلة على بعضهم، وتارة برز أناس يدافعون عنهم باسم الدين ويسمونهم مجاهدين وشهداء يطبقون ركنا من أركان الإسلام وهو الجهاد حسب فهمهم لهذا الركن، كما ظهرت آراء أخرى تربط انضمام هؤلاء الى حروب سوريا والعراق بسياسة النظام المخزني الحاكم التي نتج عنها الفقر والبطالة والفساد الإداري والمالي واليأس من الحياة تحت الذل..، وكثر المستفيدون من السياسة الأمنية أنيابهم ليستعرضوا خدماتهم ويطبخوا ملفاتهم، وينجزوا اعتقالاتهم وينفخوا ترقياتهم وتعويضاتهم على حساب هؤلاء..

هنا، سنحاول بتواضع مقاربة هذا الموضوع الشائك مع وضع أسس ملامسة المشكلة بالرجوع إلى أصولها السياسية والعسكرية والعقائدية والاستعمارية والاقتصادية بدل التستر وراء استعمال مصطلحات ومسميات لا معنى لها في ذهنية الجمهور المغربي، ولا يفهمها الشعب البسيط الذي تسخر منه النخب الحاكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكتابها وأحزابها وصحافتها ونقاباتها ومجالسها المكلفة بحقوق الإنسان والمغاربة المقيمين بالخارج، مثل «داعش»(دولة الإسلام في الشام والعراق) لنتساءل عن مشروعية حروب المخزن وأحزابه بالشرق الأوسط قديما وحديثا ما هو المشروع منها؟ وما هو غير المشروع؟ وما هو إرهاب؟ وما هو حركة إسلامية؟ وما هو حركة قومية عربية؟ وما هو من قوات التحالف الدولي؟ وما هو من الأخوة الإسلامية والعربية المنافقة؟.

ولاشك أن تجربة الهجرة العسكرية إلى الشرق في العصر الحالي انحرفت عن ما ترمز إليه فريضة الحج من السلم والتجرد حتى من الثوب المخيط وبالأحرى السلاح، حيث اقتضى هذا الانحراف حاجة الأنظمة الحاكمة هناك إلى قوات أجنبية تحميها من شعوبها مثل إقامة الجينرال العنيكري وشرطته وعساكره بالخليج لعدة سنوات في عهد الحسن الثاني، ومثله ضابط الاستعلامات الشهير الخلطي، ولكن مرحلة مابعدسنة2011 تحولت من مستوى انتداب الخبراء العسكريين والشرطة التي كانت معتادة ومربحة، إلى هجرة شعبية تقودها منظمات المعارضة الثورية التي ترتكز على الإسلام، وهي رد فعل شعبي من المشرق على استعانة الأنظمة الحاكمة بالخبراء العسكريين والأمنيين المنتمين للطبقة الغنية وأثرياء السلطة بالمغرب لقمع المظاهرات الشعبية.

لم تعلن حكومة 10 اكتوبر2013 أي سياسة رسمية تجاه هؤلاء المغاربة الذين أوردت بعض التقارير الأجنبية أن عددهم وصل الى 1000 شخص خلال ثلاث سنوات من حرب سوريا التي تمثل التحالف العسكري بين السنة والشيعة من جديد (حزب البعث، وحزب الله اللبناني، ودولة إيران)، وسوف يتزايد العدد المغربي إذا ساءت الأحوال ليصبح بنفس التصاعد آلافا أخرى إن لم يهتد أهل الخير والعلم والسلام إلى الحلول العقلية بكامل العناية والمسؤولية، وهي حكومة تعيش تناقضات انتماءاتها المذهبية والحزبية لأطراف الحروب في الشرق الأوسط، وتتورط مع سياسة السعودية وقطر ودول الخليج بسبب أطماع المخزن في أموالهم، ووقعت في مصيدة ظنها بقرب سقوط حكم حزب البعث السوري منذ ثلاث سنوات توازي عمر هذه الحكومة منذ سنة2011 ولها ارتباطات مع حكام تركيا التي تمرر المقاتلين المغاربة نحو سوريا، وكان يكفي أن تتوقف تركيا عن التمرير ليتوقف سيل المقاتلين، فلولا وجود حزب العدالة والتنمية بالحكم في تركيا والمغرب وبينهما التزامات حزبية تمنع أي نوع من الاحتجاج المغربي، الشيء الذي بتمييع موضوع هذه الهجرة الحربية المقدسة التي يسقط فيها فقراء الشعب، وهو نوع من الهجرة المقدسة يختلف واقعها عن زمن تهجير فرنسا لعسكر المغاربة نحو حرب فيتنام، وتهجير اسبانيا للشماليين وايت باعمران نحو الحرب الأهلية الاسبانية لا يستطيع عبد الله بوصوف ولا إدريس اليزمي اللذان يمولان الندوات الباهظة في الدول الأوربية أن ينظما لها ولو ندوة في تركيا أو إحدى دول الشرق الأوسط، ولا زيارة مهاجري الحروب بأماكن وجودهم، ولا مواساة عائلاتهم التي تظل تبكي وتتألم في الخفاء لأنها هجرة عقائدية سرية وأحيانا علنية تشبه الموت في قوارب الموت تخترق عقول النخب المخزنية المرتبطة بسياسات الشرق الأوسط ولا تجلب العملة الصعبة العلنية.

والإشكالية الأساسية في موضوع هجرة المقاتلين من شمال افريقيا نحو سوريا والعراق لها تاريخ خطير بدأته فرنسا عندما رحلت 1000شخص من جيش الأمير عبد القادر الجزائري إلى الشام لم يعودوا إلى شمال افريقيا (ولد عبد القادر الجزائري عام1808 وتوفي عام 1883 ودفن بدمشق، ثم نقل جثمانه ليدفن بالجزائر بعد سنة1962 ليخلو لها الجو والاستقرار في احتلال الجزائر، وأيضا عندما بدأ بعض المغاربة ينتمون الى ميليشيات حزب البعث السوري تحت غطاء الدراسة بدمشق منذ سنوات 1970، والانخراط في جيوش فلسطين التي تعمل في لبنان وسوريا والمخيمات المنتشرة في دول الجوار لإسرائيل قبل إنشاء الدولة الفلسطينية ( يمكن مراجعة كتابات بعض هؤلاء مثل أحمد بنجلون، ومحمد لومة، والحبيب طالب..)، وعندما شارك جيش المغرب في حرب الخليج الثانية (17يناير1991) بثلاثة عشر ألف عسكري لطرد القوات العراقية من الكويت (حسب موسوعة Wikipedia (لا يعرف الأحياء منهم ولا الأموات، وحرب الخليج الثالثة (مارس2003)، وشارك في حرب الجولان بستة آلاف جندي (9يونيه سنة1973 ) ترك قتلى وموتى في ذلك الشرق الذي لاتنتهي فيه الحروب، لم تنقل جثامينهم لتدفن في المغرب كما وقع للأمير عبد القادر، ومنهم الكولونيل عبد القادر العلام من سيدي قاسم، وتطرح مشاركة المقاتلين المغاربة في تلك الحروب مشكلات داخلية في غاية الأهمية منها محاولات مجلس التعاون الخليجي ضم المغرب الى عضويته قصد توظيف قواته العسكرية في حماية الأنظمة الحاكمة ضد ثورات شعوبها والاستعداد لحماية الخليجيين من هجمات إيران المحتملة مستقبلا، والمخاوف المتعلقة بانتشار مذهب الزيدية الشيعية في اليمن، وهم في حاجة إلى جيش ينتمي الى علي الأشعري عدو الزيدية والشيعة عموما يأتيهم من شمال إفريقيا، ولو كتب على الشعب المغربي أن يجري استفتاء للتصويت على من يعرف «علي الأشعري» ومن لايعرفه لتأكد أنه غير معروف في المغرب الحالي حتى لدى الفئة المتعلمة سوى بعض المختصين في الدراسات الإسلامية، وهناك جانب آخر يتعلق بمفهوم «الوطن» لدى بعض نخب السياسة المخزنية، ونقصد منها النخب التي تعلن كتابة وشفويا أن لها أكثر من وطن، نذكر منها على الخصوص «الوطن العربي» و»الوطن الإسلامي»..ولهم أكثر من أمة مثل «الأمة المغربية» و»الأمة العربية» و»الأمة الإسلامية» وأن لها في الإسلام مذهبا واحدا هو مذهب علي الأشعري وهو من العراق (ولد بالبصرة سنة874م وتوفي سنة936م)، وفقه مالك بن أنس(ولد في المدينة سنة711م وتوفي سنة795م)،وهو من السعودية، وصوفية الجنيد وهو أيضا من العراق، والثلاثة ليسوا من شمال افريقيا، وهنا يبدأ فهم مسألة الهجرة العسكرية من أصولها لنعرف كيف يمكن لامرأة مغربية أن تسخر جسدها لمشاركة رجال مقاتلين في الشرق الأوسط يريدون اسقاط نظام «حزب البعث العربي الاشتراكي» في سوريا؟ وكيف يمكن لرجل مغربي أن يترك بلده وأولاده وأهله ليموت عسكريا في ذلك الشرق البعيد الذي يجري فيه القتال بين السنة والشيعة منذ ظهور الإسلام، وبين من يريد إحياء «حزب البعث العراقي» الذي كان يرأسه صدام حسين؟ وماذا سيربح الرجل والمرأة المغربيين من سقوط نظام حاكم في العراق وسوريا وقيام نظام آخر مكانه؟

لا شك أن الموضوع يكتسي أهمية قصوى لأن هذا الشرق البعيد يذهب اليه مغاربة مستعدون لتقديم أرواحهم، ويبلغون درجة من القناعة تتجاوز إيمان المنافقين المعروفين في السياسة والعقيدة الدينية بداخل المغرب، وجوهر المنهجية العقلانية هو محاولة فهم هذه القناعة الخالصة بالهجرة المقدسة، وجذورها في المجتمع المغربي، وكيف يربط التعليم والمدارس ووزارة الشؤون الإسلامية عقول الشباب والأجيال بالشرق الأوسط وهي سياسات يجب إدراكها قبل فوات الأوان.

اكبر من الأرباح. والمغرب كان لزاما عليه أن يقتنص هذه اللحظة، ويشرع في توفير البيئة المناسبة للقضاء على هذا الفكر، وتجفيف منابعه. ولعل البداية كانت من الاهتمام الإعلامي بالمغاربة المقاتلين في سوريا، والمشاكل التي ستطرحها عودتهم.

فقد حدثت عدة تحولات دفعت إلى التموضعات الجديدة في الإعلام والسياسة.على صعيد جبهات القتال داخل سوريا، هناك تقدم سريع ومريح للجيش السوري، حسم لمنطقة القلمون، وتقدم في كسب وريف اللاذقية، ثم إخلاء لحمص القديمة دون الدخول في معركة ردع شامل، و الآن الوجهة إلى حلب، ومن شرقها إلى شرق سوريا وشمالها الشرقي. وضع ميداني يؤشر بأن هناك هجرة عكسية للمقاتلين الأجانب من سوريا، ويُلاحظ في إستراتيجية الدولة السورية أنها تنتهج أسلوب المصالحات مع السوريين، وتطارد غير السوريين إلى خارج الحدود، وهو الأمر الذي يهدد أمن بلدان الجوار السوري على الخصوص مثل تركيا والأردن تحديدا، ناهيك عن أمن بلدان أوروبا، ولذلك عُقد مؤخرا اجتماع بروكسيل الأمني، ليناقش موضوع العائدين من سوريا، وكان المغرب من ضمن الدول الممثلة في الإجتماع.

إذا فالسياق العام هو فشل الخطة التي رسمت، والتي كان هدفها استنزاف مكونات الدولة السورية، والضغط عليها، بهدف إسقاطها، أو إعادة تشكيل سقف خياراتها الجيواستراتيجية. والآن هناك خوف كبير من أن ينقلب السحر على الساحر، لذلك شاهدنا هذا الهلع في الإعلام العالمي المحيط بملف العائدين من سوريا، والمغرب آخر طائر يصيح في السرب. للأسف قبل أن يتناول الإعلام الرسمي الموضوع، كان استقبال العائدين، يتم بطرق تقليدية، ميسمها رد الفعل الأمني الصرف والتقليدي، وقد ناقشنا هذه القضية في مقال «من يصنع التطرف الديني بالمغرب».

كان برنامج «مباشرة معكم» حاملا لوجهتي نظر هامتين، وجهة نظر الباحث المحترف (عبد الله الرامي)، ووجهة نظر رجل الدولة (هشام باعلي). أما ما عداهما هم مجرد تأثيث للمشهد الحواري. فالأول كان يشرح الوضع في سياقه الجيوبوليتيكي، ويتفهم موقع المغرب، وتبعيته لحلف كان هدفه تدمير سوريا، في حين كان الثاني يدعو إلى أخذ الأمور بواقعية، إذ من الصعب على «جهاز دولتي» أن يفكر بمنطق العواطف، ويتساهل مع العائدين. أما برنامج «تحقيق» حول الموضوع نفسه، فتركز على نقل صورة عن البيئة الاجتماعية والثقافية المغربية، والتي لا تحتضن مثل هذا الفكر بتاتا، بحيث أن العينة المأخوذة هي من اسر المعنيين بالأمر، لكن هل أبعاد هذا العرض متصلة بأهداف واضحة ومحددة ومعلنة؟

اعتُمد في ذلك العرض أسلوب التهويل، لكن ليس بما يعكس حقيقة الظاهرة، وإنما بما يثير غرائز الخوف لدى جهات معينة، وكأني بالمراد من ذلك، إرسال رسائل إلى المسلحين المغاربة في سوريا مباشرة أو عبر ذويهم، مفادها أن الدولة لن تتساهل معهم، وأن المجتمع يرفض فكرهم، وتصور لهم المسألة وكان الموت هناك أفضل من العودة للاعتقال في المغرب، فالانطباع الأول الذي يأخذه المشاهد العادي، هو أن كل المسلحين المغاربة في سوريا يقيمون مسألة العودة من نفس المنظار.

هؤلاء هم بالطبع ضحايا الفكر الأحمق، والجيو بوليتيك المتعطش للجغرافيا، وهُم وقود الحروب على مدار أربعين سنة. لذلك فأسلوب الإعلام الرسمي المغربي في التعاطي مع الظاهرة، لا يخرج عن استعمال تقنية «الضخ الناعم والمنظم للمعلومة في ذهن الناس»، وهي تقنية جرى استخدامها خلال الحرب الباردة، ووصلت مداها في العالم العربي مع توظيفات قناة الجزيرة، بحيث مازال الكثيرون إلى اليوم لم يفهموا الدور المزدوج الذي لعبته الجزيرة أثناء حرب العراق، تجييش الشعوب العربية وإخراجها إلى الشوارع، وتسعير الحرب النفسية على الجيش العراقي عبر التهويل من إمكانيات المارينز، وبين هذا وذاك تهييء العراقيين كي يستقبلوا صواريخ الناتو القادمة من العيديد والسيلية!!.

فالمطلوب بناء على ذلك، تهويل الظاهرة بقدر يدفع صوب تحقيق أهداف معينة، أهمها أنه يُفضل أن يموت أولئك الأفراد في سوريا، ولا يعودوا إلى المغرب، وهي إستراتيجية معمول بها، فقد ذهبت بعض الدول مثل بريطانيا من أجل ذلك إلى حد تجريد من يقاتل في سوريا من جنسيته، ليس حرصا على سوريا من الإرهاب، ولكن حرصا على أن يتم استنفاذ ورقة الإرهاب إلى أخر الإمكانات التي تتيحها، لتحقيق ما خصصت له، وإبعادا للخطر عن أراضي تلك الدول. والمغرب أيضا يفعل نفس الأمر، نظرا لأنه يقع ضمن نفس الحلف، وينفذ ذات التصورات.

يتحدث بعض الخبراء في الملف، عن ملامح التهييء لمحرقة على أرض سوريا، تُنهي أو تقوم بتحجيم الجسم المسلح. ولذلك يلاحظ ميل لدى الدولة والجيش في سوريا إلى عدم تنفيذ تلك المخططات بدون أثمان في السياسة، فالأكيد أن سقف الحلف الدولي الذي اجتمع منذ الأيام الأولى كي يعطي الغطاء السياسي والدولي والحقوقي والإنساني لما يجري في سوريا، سقفه تراجع من إسقاط الدولة السورية تحت عنوان «رحيل بشار»، إلى إنهاكها في تحمل مسؤولية منفردة هي حلفاؤها جوهرها تخليص العالم من ثقل فكر وتنظيمات الإرهاب والتطرف الديني.

تجدر الإشارة إلى أنه ليس غرض هذا النقاش قياس درجة الديمقراطية في سوريا، قبل 18 مارس 2011 وبعده، تلك قضية أخرى تماما، لذلك فسياق وغايات الحديث المُسهب مؤخرا في الإعلام العالمي عامة، والإعلام المغربي خصوصا، ليس لهواجس إنسانية أو حتى أمنية صرفة، وإنما استمرار في ترصيد وكشف الحسابات الجيوبوليتيكية. فالدول عادة لا تترك المصالح والإصطفافات المصلحية عبر العالم، كي تعود إلى التفكير في القيم الإنسانية ونبالة المشاع، هذا أمر مفهوم طبعا، بل إن الهاجس الأمني نفسه ليس مبعثه الخوف على سلامة المواطنين، بقدر ما تخشى الدول على الاستقرار الذي يضمن بيئة ملائمة لعدد من أنشطة الاستثمار، وهذا أمر مفهوم أيضا، ولذلك تأتي مصلحة الأفراد البسطاء في الطريق إلى ذلك فقط، والمهم أن تأتي – كما قلت في مقال سابق-.

الإرهاب وما شاكله هو من مخلفات الحرب الباردة، وقد كانت الحاجة تظهر إليه من حين لآخر في إطار جيوبوليتيك الإرهاب، فالقوى التي راهنت عليه طيلة أربعين عاما، باعتباره أسلوبا أمثل للحرب بالوكالة، لم يعد في مستطاعها تحمل تبعاته، خصوصا وأنها اكتوت من نيرانه أكثر من مرة، وربما القادم أسوأ، فمن يقترب من هذا المكون اشتباكا أو تشبيكا لابد أن يكتوي منه. ومع انكشاف العلاقات المعقدة لأجهزة الاستخبارات العالمية مع شبكات التجنيد والتدريب والتعبئة للإرهابيين، أصبح الرأي العام الأوروبي والأمريكي يضغط صوب رمي تلك الورقة إلى صندوق القمامة، زاد من ذلك السياق الموضوعي المرتبط بتحولات النظام الدولي وإعادة تشكيل موازين القوى وإعادة النظر في أدواتها.

* باحث في العلوم السياسة

pleine et entière des DESC, et pour certains même du minimum essentiel de ces droits, reste largement inaccessible. Les progrès globaux dans l'accès aux biens et aux services nécessaires à la réalisation des DESC ne devraient cependant pas faire oublier les importantes inégalités qui persistent au Maroc. Celles-ci sont notoirement au détriment des femmes et des filles, ainsi que des populations en milieu rural. Or, comme réitéré tout au long de cette étude, même si les questions de réalisation des DESC ne sont pas le sujet principal du présent document, le manque de jouissance de ces droits au quotidien pose des obstacles matériels et pratiques à l'accès à la justice bien réels pour les personnes affectées.

En outre, il ressort des recherches menées qu'un problème récurrent affecte le cadre normatif dans le pays. En effet, les réformes constitutionnelles et législatives font que ledit cadre offre formellement un nombre important de dispositions positives et protectrices des droits. Il en va ainsi notamment de la Constitution. Toutefois, trop souvent, ces avancées restent au stade de garanties générales car les lois organiques ne sont pas (encore) adoptées, et/ou les décrets d'application ne sont jamais passés. En l'absence de ces textes de mise en œuvre, il est difficile pour les acteurs et usagers de la justice de faire un usage efficace des promesses normatives. La flagrante absence de jurisprudence relative aux DESC, surtout en dehors d'affaires concernant les droits du travail, est en grande partie une conséquence de ces lacunes.

De manière générale, il existe des obstacles à la justice et à la réalisation du droit à un recours efficace qui ne sont pas spécifiques aux DESC et ont trait à des questions plus générales d'Etat de droit, de persistance de la corruption à divers niveaux et d'indépendance du pouvoir judiciaire. En particulier, des efforts significatifs et changements restent à fournir en ce qui concerne cette dernière, ainsi que pour assurer l'exécution des décisions de justice et l'autorité de la chose jugée.

Outre ces obstacles et recommandations d'efforts correspondants pour les dépasser d'un caractère général, les recommandations plus spécifiques ci-après reprennent les points clés identifiés dans le présent document.

❋ Obstacles normatifs et besoins de réformes:

Même s'il intègre d'importantes améliorations, le nouveau cadre normatif (constitutionnel et législatif) devrait être amendé ou interprété afin de garantir et protéger tous les droits économiques, sociaux et culturels reconnus en droit international des droits de l'homme. Ainsi, il est recommandé, en particulier au pouvoir législatif, de :

• Ratifier les instruments internationaux de droits de l'homme auxquels le Maroc n'est pas encore partie, et, notamment les protocoles additionnels, dont ceux au PIDESC, au PIDCP, CRC et CEDAW, qui permettent aux organes onusiens de surveillance des traités d'examiner des allégations de violations des droits contenus dans les traités concernés.

• Amender la charte des droits constitutionnels, et notamment, l'article 31 pour inclure les DESC manquants par rapport au PIDESC: le droit à des conditions de travail justes et favorables, le droit à un niveau de vie suffisant, le droit à une alimentation adéquate, le droit à l'assainissement, plusieurs droits culturels dont le droit de bénéficier du progrès scientifique et de ses applications et celui de bénéficier de la protection des intérêts moraux et matériels des auteurs de toute production scientifique, littéraire ou artistique dont il est l'auteur.

• Assurer que la référence aux constantes du Royaume dans les dispositions constitutionnelles ne sera pas utilisée pour vider la primauté des conventions internationales sur le droit national de son sens et de son potentiel de protection des droits.

• A cet égard, et malgré les avancées en faveur de l'égalité de genre et dans l'élimination des dispositions législatives discriminatoires à l'encontre des femmes, il reste à revoir les normes contenues dans le Code de la Famille qui continuent à discriminer les femmes, et notamment celles relatives à la polygamie, à l'héritage et à la tutelle légale sur les enfants. Cela permettra au Maroc de se conformer au PIDESC (en particulier articles 3 et 10) et à la CEDAW. Des réformes concernant la gestion des terres collectives et la reconnaissance formelle des femmes comme ayants droit au même titre que les hommes devront être menées afin de codifier les mesures déjà prises par circulaires ministérielles.

• Par des réformes législatives et une interprétation des dispositions constitutionnelles en conformité avec les obligations internationales du Maroc, assurer une protection au moins d'un niveau minimum de jouissance des DESC des migrants et non citoyens qui sont actuellement exclus par la formulation des articles 6 et 31 de la Constitution.

• Amender l'article 288 du Code Pénal, conformément aux recommandations du CODESC dans ses Observations finales de 2006,177 et afin que le droit de grève reconnu dans la nouvelle Constitution ne soit pas vidé de son sens dans la pratique et que les droits garantis à l'article 8 du PIDESC puissent être réalisés.

❋ Efforts administratifs :

• Revoir et simplifier les procédures administratives pour diminuer les obstacles à la formation et à l'action des associations, et en particulier les syndicats et les associations de protection des consommateurs, notamment en ce qui concerne la demande de reconnaissance d'utilité publique de ces dernières.

• Dans le cadre d'une stratégie nationale de promotion et d'éducation aux droits de l'homme, améliorer la connaissance des DESC des fonctionnaires et agents des services publics, notamment ceux particulièrement pertinents pour les DESC comme ceux en charge de la sécurité sociale, de l'éducation et de la santé. Pour cela et en tant qu'élément de stratégie de lutte contre les abus de pouvoirs et la corruption, adopter des mesures de formation et de sensibilisation afin d'assurer que les agents publics traitent les utilisateurs comme des détenteurs de droits.

❋ Obstacles institutionnels et procéduraux : Système judiciaire en général

• Mettre en place, dans les plus brefs délais, les lois organiques qui permettront une justice constitutionnelle pour les DESC et notamment l'opérationnalisation de la procédure d'exception d'inconstitutionnalité prévue par la nouvelle Constitution.

• Renforcer la capacité, notamment par des mesures de formation, des acteurs de la justice à tous les niveaux de juridictions, et en particulier des juges et des avocats, afin de garantir une application des normes nationales en conformité avec les obligations internationales et à la lumière des normes internationales auxquelles le Maroc a adhéré.

• Renforcer les capacités et expertise en matière de DESC des institutions nationales des droits de l'homme (CNDH et Médiateur) afin qu'ils puissent jouer un rôle plus grand dans la protection des DESC et l'accès à la justice en cas de violations de ceux-ci.

• Améliorer la carte judicaire et investir dans l'amélioration de la disponibilité et accessibilité géographique et physique des tribunaux qui devront être dotés des ressources humaines, techniques et financières nécessaires à un fonctionnement efficace.

• Assurer l'accessibilité économique de la justice en étendant la gratuité et l'assistance judiciaire à toutes les affaires concernant les DESC, pour les individus et groupes qui ne peuvent pas assumer les dépenses et coûts directs et indirects d'une procédure juridictionnelle.

• Assurer que la langue amazighe soit bien utilisée et que des services de traduction compétents puissent être mobilisés dans toutes les étapes de la procédure judiciaire, si besoin est, conformément à la reconnaissance de cette langue dans la nouvelle Constitution comme langue officielle à côté de l'arabe.

# L'Assemblée Mondiale Amazighe soutiens le droit à l'autodétermination du Peuple Kurde

A l'occasion de la déclaration du président du gouvernement du Kurdistan du nord de l'Irak quant à sa décision d'organiser un référendum sur l'indépendance de la région dans un mois ainsi que les réactions qu'elle a entrainées de la part des opposants et des défenseurs de l'idée, et en se remémorant les souffrances communes des peuples kurde et amazighe qu'incarnent l'idéologie nationaliste arabe raciste et l'extrémisme terroriste religieux, durant des décennies, et partant de ce que prescrivent les Chartes internationales des droits de l'homme et des peuples, nous, au sein de l' Assemblée Mondiale Amazighe, déclarons ce qui suit :

– Notre soutien à la décision du président du gouvernement de la région du Kurdistan relative à la consultation référendaire du peuple kurde sur l'indépendance de la région et la formation d'un Etat kurde autonome; nous réaffirmons notre soutien aux aspirations du peuple kurde à la liberté et à la formation de son Etat national ;

– Nous considérons que l'opposition aux aspirations du peuple kurde qui a souffert des décennies durant de racisme et de répression et continuer à souffrir dans d'autres Etats, constitue un viol flagrant des chartes internationales des droits de l'homme et des peuples et la négation des valeurs et de la morale humaines ;

–Affirmons que les Kurdes et les Amazighes ont trop souffert des tentatives d'élimination de leur fondements, d'extrémisme, de racisme, de la dictature du nationalisme arabe et de l'islam politique ; ils sont été également privés de leurs droits élémentaires et le sont toujours jusqu'à aujourd'hui en Afrique du nord et au Moyen Orient. De ce fait, nous insistons sur le droit du peuple kurde et du peuple amazighe de recourir au droit de l'autodétermination qui est prescrit par les chartes internationales des droits des peuples et de l'homme, au cas où les autres parties avec qui ils partagent la terre de leurs patrie, tentent de créer des obstacles à la création d'un Etat démocratique civil et pluriel.

# l'Assemblée Mondiale Amazighe appelle au bouycott du recensement

Après avoir pris connaissance de la fiche du recensement général de la population et de l'habitat qui est prévu pour le mois de septembre prochain au Maroc, et vu son contenu discriminatoire vis-à-vis de l'amazighe et du son caractère tifinaghe, en plus de l'absence de questions relative au recensement du pourcentage d'Amazighes au Maroc ;

Prenant en compte la falsification du pourcentage des Amazighes au Maroc opérée par le Haut Commissariat au Plan lors du recensement de 2004, réduit à trente pour cent de la population, chiffre inférieur au nombre de locuteurs en français ;

Vu que c'est le Haut Commissaire au Plan qui a supervisé le recensement de 2004 est la même personne qui est chargé de l'opération de 2014 ;

Prenant en considération le rapport de la Haute Cour des Comptes qui fait état de dysfonctionnements et de malversations au sein du Haut Commissariat au Plan ;

Nous déclarons à l'opinion publique nationale et internationale ce qui suit :

1 – Nous demandons le limogeage du Haut Commissaire au Plan pour le recensement, M. Ahmed Lahlimi Alami, qui a passé dix ans à la tête du Haut Commissariat au Plan, en raison des dysfonctionnements qu'a connu son travail en plus de sa discrimination affichée à l'encontre des Amazighes et de l'amazighité ;

2 – Nous demandons que la fiche de recensement soit revue en répondant aux revendications du Mouvement Amazigh au Maroc sur cette question ;

3 – Nous invitons toutes les organisations du Mouvement Amazigh à l'union, à la sensibilisation et à la mobilisation pour affronter les plans qui visent l'amazighité et les Amazighes, dont le gel de la mise en œuvre de l'officialisation de l'amazighe et la falsification du recensement pour en faire un instrument de pratique du racisme d'Etat contre l'amazighité et les Amazighes ;

4 – Au cas où nos revendications relatives au recensement général de la population et de l'habitat, et qui sont les revendications des organisations et des cadres du Mouvement Amazigh au Maroc, sont ignorées, nous adresserons des demandes aux cadres, aux citoyennes et citoyens pour boycotter le recensement générale de la population et de l'habitat.

# Accès à la justice pour les droits sociaux au Maroc

La Commission Internationale de Juristes (CIJ), en collaboration avec l'Organisation Marocaine des Droits Humains et la Fondation Friedrich Ebert, a présent é son étude sur « l'accès à la justice les droits sociaux au Maroc « à Rabat le 18 juin dernier en présence de Ms. Juez Philippe Texier, du Professeur Olivier de Shutter et Mme. Sandra Ratjen. La journée a été caractérisée par la présence de plusieurs ONG marocaines, des représentants syndicalistes et des journalistes.

Cette étude a été réalisée sous la coordination de Sandra Ratjen, Conseillère juridique principale de la Commission internationale de Juristes (CIJ) en charge du programme Droits Economiques, Sociaux et Culturels, en collaboration avec Saïd Benarbia, Directeur du programme MENA de la CIJ. Elle se base sur des recherches menées par Sandra Ratjen, Laura Torre, Mohammed Bouzlafa et Abdelaziz El Aatiki.

Dans la préface, M. Juge Philippe Texier, Commissaire de la Commission Internationale de Juristes, a exprimé que : « Un droit qui, en cas de violation, ne peut être invoqué devant un tribunal, quel qu'il soit, ou, à tout le moins, devant un organe administratif ayant pouvoir de décision, a peu de valeur pour les victimes de cette violation. C'est sous le terme un peu rébarbatif de « justiciabilité » que cette obligation est désignée. Si généralement, la justiciabilité des droits civils et politiques n'est pas contestée, il n'en a pas toujours été de même pour les droits économiques, sociaux et culturels. Toutefois, de gros progrès ont été fais au cours des dernières années et il est maintenant communément admis que l'ensemble des droits de l'homme sont justiciables, comme l'a rappelé la conférence mondiale des droits de l'homme de Vienne de 1993 : « Tous les droits de l'homme sont universels, indissociables, interdépendants et intimement liés. »

C'est le thème de ce livre : les droits économiques, sociaux et culturels sont « justiciables », et cette justiciabilité, qui passe souvent par la reconnaissance des droits sociaux comme droits fondamentaux dans de nombreuses constitutions, doit se développer au Maroc. Le livre, résultat de plusieurs ateliers et de nombreuses consultations, souligne, de façon concrète, la nécessité de mettre en oeuvre ou de développer des politiques publiques et, surtout, de lever les obstacles susceptibles de s'opposer à un accès pour tous aux tribunaux, en cas de violations des droits économiques, sociaux et culturels (DESC).

Cette étude analyse d'abord le support juridique des DESC, c'est-à-dire les textes internationaux ratifiés par le Maroc, dont le Pacte international des droits économiques, sociaux et culturels (PIDESC) et l'ensemble des Conventions universelles contre la discrimination, la torture, etc., ainsi que les principales conventions de l'OIT. Il précise aussi que le Maroc, qui reconnaît la compétence de plusieurs comités pour recevoir des communications individuelles en cas de violations des droits protégés, n'a pas encore ratifié le Protocole facultatif au PIDESC. C'est sans doute l'un des enjeux de cette étude : faciliter une telle ratification, qui permettrait une réelle avancée dans la protection judiciaire des DESC.

La base juridique nationale s'est renforcée avec l'adoption par referendum de la nouvelle Constitution, le 1er juillet 2011, promulguée par Dahir du 29 juillet 2011. Le préambule de ce texte se réfère aux grands principes de justice sociale et affirme la primauté des Conventions internationales sur la loi. La Constitution elle-même garantit certains droits économiques, sociaux et culturels, notamment dans les articles 29 et 31, mais elle ne les garantit pas tous. La protection juridique, comme le souligne l'ouvrage, ne sera pleinement opérationnelle qu'avec l'adoption des lois organiques, annoncées mais non encore votées. De telles lois permettraient notamment un contrôle de constitutionnalité par la Cour constitutionnelle.

La dite étude sortie sous forme d'un ouvrage ne masque pas les obstacles qui freinent la pleine réalisation des DESC : la persistance du rôle des coutumes et du droit musulman – malgré les progrès que constituent les textes sur le statut de la femme dans le code de la famille – qui peut expliquer le maintien de certaines limites, comme la polygamie, la procédure

de divorce unilatéral de la part du mari ou le maintien de certaines inégalités en matière d'héritage. La persistance de la pauvreté dans de nombreuses couches de la société, en particulier dans les zones rurales, est aussi un obstacle matériel et social à un accès pour tous à la justice.

Le rôle de nouvelles institutions dans la protection des DESC est aussi souligné : la création du Conseil national des droits de l'homme en mars 2011 (en remplacement de l'ancien Conseil consultatif des droits de l'homme) est porteuse d'espoir : cet organisme peut recevoir des plaintes, sans aucun formalisme, et apporter sans doute des solutions rapides. Mais des progrès restent à faire en matière d'aide juridique et d'accès à l'information.

Après l'examen des fondements juridiques, l'ouvrage procède à une étude rigoureuse de la protection des divers droits énumérés par le PIDESC : l'accès à la justice pour les travailleurs, le droit à la sécurité sociale, le droit à la santé et la justice, le droit à un niveau de vie suffisant et l'accès à la justice pour une vie dans la dignité, en particulier le droit au logement, l'accès à la terre, la protection du consommateur. Pour chacun de ces droits, l'étude analyse la situation concrète des titulaires des droits au vu des témoignages reçus, puis étudie le cadre normatif (par exemple, le code du travail pour les droits des travailleurs), puis les possibilités de recours juridictionnels de protection. Elle décrit ensuite les forces et les faiblesses du système en vigueur : par exemple, une certaine impunité des employeurs en matière d'infractions au code du travail en raison de la faiblesse des sanctions prévues et, à l'inverse, une répression contre les syndicalistes, ou une discrimination syndicale et de sérieuses limitations au droit de grève. Elle pointe la nécessité de progrès à faire dans plusieurs domaines en matière de sécurité sociale pour arriver à une couverture universelle, à partir de constatations très concrètes, telles que le fait que seulement 32% de la population bénéficie d'une assurance maladie, ou bien les carences de la protection maternelle et les insuffisances de la législation sur l'interruption de grossesse. ».

Cette comporte des recommandations que ces auteurs espèrent qu'elles soient suivies afin de lutter contre les inégalités persistantes, en particulier à l'égard des femmes, que les lois organiques soient adoptées et que, progressivement, s'instaure une jurisprudence dans le domaine des DESC.

• Les conclusions et recommandations de la dite étude sont les suivantes :

Depuis 1979, le Maroc est partie au PIDESC, et, depuis 2011 le pays s'est doté d'une nouvelle Constitution. Il a ainsi des obligations de respect, de protection et de mise en œuvre des

DESC à la fois au titre du droit national et à celui du droit international. La mise à disposition de recours utiles, c'est-à-dire accessibles et susceptibles d'apporter une réparation adéquate et satisfaisante aux victimes de violations, fait partie intégrante de ces obligations. L'Etat doit donc répondre de ses efforts à cet égard.

Le CODESC s'est particulièrement intéressé à la question des recours en cas d'allégations de violations des DESC et a ainsi exigé des informations spécifiques à ce sujet de la part de l'Etat marocain. Dans ses dernières Observations finales, le Comité a ainsi fait la demande suivante :

« Le Comité prie l'État partie de lui fournir, dans son quatrième rapport périodique, des informations précises et détaillées, ainsi que des exemples spécifiques, sur les recours judiciaires dont disposent les victimes de violations de droits établis dans le Pacte. »

Ainsi, le Maroc devra, au plus tard lors de l'examen périodique de son rapport sur les DESC, discuter avec le CODESC des recours juridictionnels à la disposition des victimes de violations de ces droits.

La réponse provisoire de l'Etat à cette recommandation du CODESC se cantonne à parler du rôle des tribunaux administratifs et de celui des institutions nationales de droits de l'homme, c'est-à-dire le Conseil National des droits de l'Homme et le Médiateur. Il est intéressant de noter qu'aucune référence n'est faite à d'autres recours pouvant être pertinents tels que les recours civils ou pénaux, ou bien à la possibilité d'un recours constitutionnel ou au futur mécanisme d'examen constitutionnel que devrait représenter la procédure d'exception d'inconstitutionnalité. Ceci dénote une conception restrictive des recours pour les DESC et du droit des victimes à un recours et à une réparation adéquate en cas de violations.

Dans ce contexte, la présente étude devrait contribuer à mettre en exergue certains des éléments clé de l'accès à la justice pour les DESC. Elle devrait également aider à souligner le rôle potentiel que peuvent avoir d'autres recours et juridictions pour la réparation de violations des DESC. Enfin, elle devrait illustrer les obstacles qui restent à éliminer, les défis qui restent à relever afin de créer un contexte plus susceptible de rendre la justice accessible aux victimes de violations des DESC en particulier, et des droits de l'homme en général. Bien que loin d'être exhaustive, la présente étude offre des exemples de difficultés et obstacles entravant le plein exercice des DESC, y compris l'accès à des recours accessibles et efficaces en cas de violation, et reprend, ci-dessous, certains changements qu'il conviendrait de réaliser et certaines recommandations. Ceux-ci devraient être considérés comme une opportunité de dialogue et comme un point de départ d'une réflexion plus large et poussée qui devra avoir lieu au niveau national avec tous les acteurs pertinents.

❋ Progrès globaux dans la réalisation des DESC, persistance des inégalités :

Malgré une situation plus difficile ces dernières années en raison de la crise économique mondiale qui n'épargne pas le pays, le Maroc a fait d'importants progrès dans la lutte contre la pauvreté et en faveur de la réalisation des droits économiques, sociaux et culturels en général. Notoirement, l'accès à l'eau et à l'électricité ont largement progressé y compris en milieu rural.

Malgré des disfonctionnements, des programmes ambitieux en matière de logement et d'amélioration de l'habitat informel ont été mis en place, tandis que les programmes de sécurité et d'assistance sociale se développent.

A ces mesures et politiques publiques s'ajoutent les dispositions de la nouvelle Constitution, en matière de garantie d'un catalogue de droits économiques, sociaux et culturels ; d'égalité et d'interdiction de discrimination ; ainsi que de mécanismes de protection juridictionnelle.

Ce sont là autant de progrès sur la voie de la réalisation des DESC et de leur plein exercice qui implique l'accès à la justice en cas de litiges et violations. Cependant, pour des millions de Marocains et plus encore de Marocaines, la jouissance

→

وزارة الشؤون الخارجية و التعاون
MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES
ET DE LA COOPERATION

مركز الاصطياف
اتصالات المغرب
Centre de Vacances
www.cmkd-

إقامة تيليلي

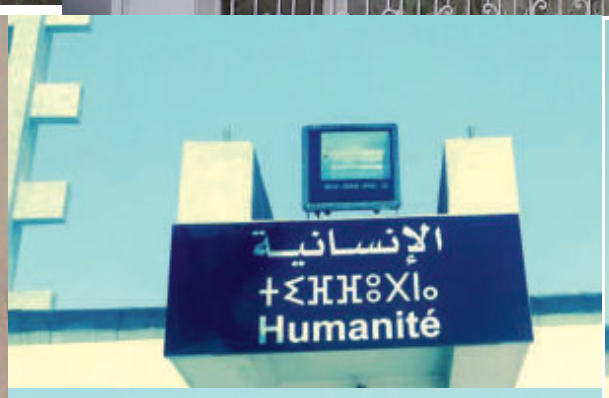
الإنسانية
Humanité

الأخلاق
Morale

الجدية
Rigueur
كلية الطب و الصيدلة

ECRITURE TIFINAGH
DE LA LANGUE AMAZIGHE
LE MONDE AMAZIGH
amadalamazigh@yahoo.fr

Le Monde Amazigh
العالم الأمازيغي
www.amadalpresse.com
تعلم جريدة «العالم الأمازيغي» قراءها أنها
أطلقت موقعها الإلكتروني الجديد والمتجدد على مدار الساعة
www.amadalpresse.com
وبإمكان متتبعي
الجريدة كذلك متابعة
كل الأخبار على موقعنا على الفايسبوك
www.facebook.com/pages/Amadalpresse
LISEZ ET FAITES LIRE VOTRE JOURNAL «LE MONDE AMAZIGH» LA VOIX DES HOMMES LIBRES
إقرأوا جريدتكم «العالم الأمازيغي» صوت الإنسان الحر

# ٢٠١٤ ١ ٢٠١٥ ٢٠١٤ ١ ١٨٠ ٢٠١٤ ٢٠١٤

## ١٨٠ ٢٠١٤ ١ ٢٠١٤ ٢٠١٤ ١٨٠ ٢٠١٤ ٢٠١٤ ١٨٠ ٢٠١٤ ٢٠١٤

٢٠١٤ ١ ٢٠١٤ ٢٠١٤ ١٨٠ ٢٠١٤ ٢٠١٤ ١٨٠ ٢٠١٤ ٢٠١٤ ١٨٠

# ٢٠٤٥٠ ٢٠٤٥٠٠ ٢٠٤٥٠٠ ٢٠٤٥٠٠

##

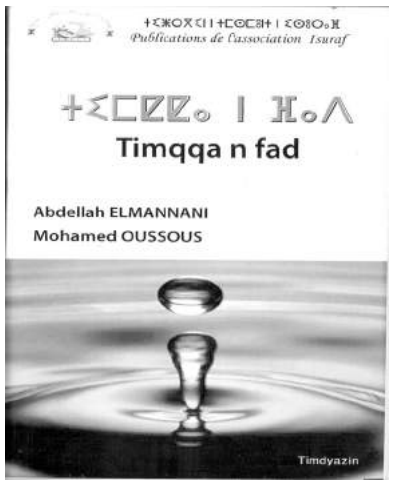


Le Monde Amazigh
العالم الأمازيغي
www.amadalpresse.com

# ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴰⵏⵓⵔⴰⵏ ⵏ ⵜⵉⵡⵙⵉⵏ ⵏ ⵍⵓⵔⵙ

ⵍⴻⵣⵙⵕ ⵜⵉⵢⵔⵜⵓⵏ ⵜⵔⴰⴻⵎⴰⵍ, ⵜⵉⵢⵔⵜⵓⵏ ⵍⵍⴰ ⵜⵔⵔⴰⵎⴰⵍ ⴰⵊⵍⵜ ⴰⵓⵓⵜⴰⵍ ⵏ ⵜⵍⵓⴻⵜⵉ, ⵏ ⵔⴰⵔⵍⵕ ⵏⵏⵏⴰⵍ ⵔⵜⵏⵏⵍ, ⵍⵙⵣⴰ ⵍⵍ ⵜⵓ ⵎⵎⴰⵍ ⵕⵓⴰ ⵏ ⵜⵔⵜⵊⴰⵓ ⵎⵕⵔⵍ ⴰⵓⵍⵜⵓ ⵙⵙⵎⵜⵍ ⵔ ⵙⵓⵕⵕⵜⵍ ⴰⵍⴰⵔⵙⵍ, ⵎⵕⵔⵍ ⴰⵣⵓⵕ ⵓ ⵜⵊⵓⵣⵜ, ⵜⵓⵓⵍ ⵏⵜⵏⵢⴰⵔⵜ ⵍⵍⵓ ⵜⵓⵣⵓⵓⵣⵜ ⵏⵎⵎⴰⵍ. ⵔ ⵙⵔⵍⴰⵜⵜ ⵙⵓⵍⵜⵜⵙ ⵏⵜⵜⵓⵎⵎⵜ ⵏⵜⵜⵓⵎⵎⵜ ⵏⵜⵜⵓⵎⵎⵜ

*Fouad Ahidar est belge d'origine rifaine (marocaine), âgé de 41 ans, père de famille, Il est parlementaire bruxellois et membre influent du parti socialiste flamand SP.A. A son actif, de nombreuses propositions qui sont liées de près ou de loin à la communauté d'origine marocaine.*
*Défenseur de la cause rifaine, il soutient des évènements et festivités en rapport avec l'identité et la culture amazighes.*
*Fouad Ahidar entame son troisième mandat en tant que député régional bruxellois. Il est le président de la section bruxelloise de son parti, et a été par le passé membre de cabinets ministériels au gouvernement flamand et fédéral. Il a aussi un mandat en tant qu'élu local, dans sa commune de résidence, Jette.*
*Fouad Ahidar est devenu le mardi 10 juin 2014 le 1er vice-président du parlement de la région de Bruxelles Capitale. C'est dans ce cadre que nous l'avons rencontré pour nos lecteur, du journal le Monde Amazigh, pour un entretien à cœur ouvert et il nous a ouvert son cœur*

# Je suis Musulman, Marocain, Rifain, Flamand, Bruxellois et Belge

** Monsieur Ahidar, Bonjour,*
*Quelles sont vos impressions après votre désignation à la place du vice-président du parlement bruxellois?*
**⁂ Très heureux par cette nomination. Être le fils d'un ouvrier venant du village lointain de Tamassint d'Al Hoceima et devenir le 1er vice-président du parlement bruxellois : c'est le plus beau cadeau que je puisse offrir à mes parents.**
** Quelles vont être vos tâches, à partir de maintenant ?*
**⁂ Mes tâches: gérer le bon déroulement des travaux législatifs du parlement.**
**Co présider les séances du bureau et du bureau élargi du parlement.**
**S'occuper des relations avec les autres parlements.**
**Veiller au bon déroulement des commissions et organiser la séance plénière.**
**Favoriser les relations internationales en organisant des échanges avec d'autres parlements en Belgique et à l'étranger.**
** Vu le nombre important que représente nos concitoyens belges amazighs, quelle place pensez-vous accorder à l'identité, à la culture, à la langue et à la religion d'origine de cette communauté ?*
**⁂ Je ne sais pas dissocier le fait d'être d'origine rifaine, car je le suis et je le resterai que je sois président du parlement ou un simple ouvrier.**
**Je suis le vice-président de tous, mais c'est vrai que nous avons un pincement positif au cœur supplémentaire quand il s'agit de la langue, la culture ou l'histoire du monde amazigh dans son ensemble.**
** L'intégration signifie-t-elle pour vous l'abandon de l'identité d'origine ou inversement une meilleure place à l'identité et à la culture d'origine dans la vie et dans la réalité belge ?*
**⁂ L'intégration: on ne peut être intégré et se sentir bien dans sa peau, que si on sait qui on est, d'où on vient et où on va. C'est parce que j'ai su garder cette identité multiple, que j'ai un contact facile avec les autres. Je ne me sens pas menacé. Je suis Musulman, Marocain, Rifain, Flamand, Bruxellois et Belge. Cela sans aucun complexe.**
** Pensez-vous que la politique menée par les autorités belges, depuis quatre décennies est un échec ?*
**⁂ Bien qu'il y ait eu un gros problème au niveau de l'échec scolaire, nous avons des milliers de jeunes gens qui obtiennent des diplômes qui ont des compétences et pourtant on ne leur donne pas leur chance sur le marché de l'emploi. Oui, il y a des échecs, mais il y a aussi des réussites comme je le dis plus haut on peut toujours mieux faire.**
**Il y a toujours de la discrimination sur la base du nom, des origines et surtout sur la base religieuse, des milliers de femmes sont exclues du marché de l'emploi. C'est scandaleux.**
** Immigration choisie, limitée, ou immigration zéro. Ce sont des propositions d'un nombre important d'autochtones. Ces slogans sont-ils applicables, et aussi sont-ils souhaitables, pour notre pays ?*
**⁂ L'homme ce n'est pas un arbre. Il a deux jambes. Quand il ne trouve pas son bonheur dans un village, dans une ville, un pays ou un continent, l'homme se déplace. On a tous droit au bonheur. L'immigration choisie pourquoi pas, mais cela veut dire vider les cerveaux de nos pays d'origine et abandonner son développement. Il faut bien y réfléchir. L'Europe ne doit pas devenir une forteresse, malgré qu'elle le devient chaque jour un peu plus.**
** Pensez-vous que la Belgique est à l'abri du terrorisme religieux suite à l'attentat terroriste au Musée juif de Belgique, qui a couté la vie à quatre personnes, commis par un ancien djihadiste en Syrie ?*
**⁂ Personne n'est à l'abri du terrorisme. Vous parlez du Musée juif, je condamne fermement cette acte ignoble. Cet attentat lâche vient nous rappeler qu'il ne faut pas cesser de combattre en Belgique et en Europe l'antisémitisme, l'islamophobie et toutes les formes de racismes Vous savez très bien que moins de 2% du terrorisme en Europe est lié directement ou indirectement avec l'Islam : quoi qu'il faille encore le prouver. 98 % est causé par d'autres mouvements qui ne font pas la une des journaux. L'islam est pris pour cible depuis des années. Quand on sème la haine on risque de récolter de la haine. C'est valable pour tous.**
** L'intégrisme religieux fait que de jeunes issus de l'immigration marocaine partent pour le Jihad en Syrie, quelles mesures pourraient être prises afin d'enrayer ce problème ?*
**⁂ Oui, j'ai parlé à une dizaine de jeunes en décrochage scolaires. Ils me disaient qu'ils allaient partir en Syrie. J'étais abasourdi. Ils en avaient marre d'entendre leurs parents, leurs amis, leurs professeurs leur dire que c'étaient des ânes des moins que rien, qu'ils ne savaient ramener que des problèmes, qu'ils faisaient la honte de leur famille. Sur base de ce genre de remarques répétés-depuis des années, ils allaient prouver à leurs parents qu'ils ne sont pas des moins que rien et qu'ils allaient être fiers d'eux. Pour cela, ils partiraient en Syrie pour prouver que ce sont des hommes prêts à mourir pour l'islam. Je trouve ces départs irresponsables pour ces jeunes qui sont encore en pleine croissance.**
** Un dernier mot pour nos lecteurs de journal Amazigh au Maroc ?*
**⁂ Je souhaite un très bon ramadan à tous les lecteurs du magazine, et leur dire que ma porte sera toujours ouverte, grande ouverte en tant que Fouad Ahidar, mais aussi en tant que vice-président du parlement bruxellois.**

**⁂ Interview réalisé par Mohamed EL-HAMOUTI**

# China -Africa Investment Meetings "CHINE AFRIQUE: LE NEW DEAL", une rencontre historique en faveur de développement de l'afrique sub-saharienne

**BMCE Bank et sa filiale Bank of Africa, en collaboration avec la China Africa Joint Chamber of Commerce and Industry (CAJCCI) ont organisé les 24 et 25 juin derniers la première édition des rencontres B to B sur le thème du partenariat "China Africa Investments Meetings" à Rabat.**
**La rencontre a été caractérisée par la participation de plus de 250 investisseurs et chefs d'entreprises du Maroc, de Chine et des pays d'Afrique Sub-saharienne qui se sont réunis pour échanger et sceller des partenariats dans divers secteurs d'activité d'intérêt commun: automobile, agriculture, énergies renouvelables, tourisme, logistique et infrastructures.**
**Cette rencontre a débuté par une séance plénière en présence de conseiller royal Fouad Ali El Himma, de l'ambassadeur de la République de Chine, S.E.M. Sun Shuzhong, des personnalités gouvernementales, diplomatiques, nationales et étrangères. Les deux thématiques développées à cette occasion répondent à la thématique centrale choisie pour la rencontre : « Bâtir un partenariat équi-profitable Chine / Afrique» et « Investir en Afrique : retours d'expérience ». Durant ces deux journées, un espace a été dédié et spécialement aménagé pour des rencontres B to B auxquelles ils ont participé une centaine d'entreprises venues de Chine et du notre continent africain.**
**BMCE Bank, présente depuis plus d'une décennie en République Populaire de Chine à travers son bureau de représentation à Pékin, a été la première banque marocaine à s'installer en Asie, avec pour mission principale de faciliter les relations avec les entreprises et les investisseurs chinois. Présente également en Afrique Subsaharienne depuis plus de 25 ans, BMCE Bank y a renforcé son réseau par l'acquisition de Bank Of Africa en 2008. Le choix stratégique du Groupe BMCE Bank de densifier sa présence en Afrique procède de sa volonté de mettre davantage en valeur le gisement exceptionnel de croissance que recèle ce continent. A travers l'initiative de cette rencontre de haut niveau, le Groupe BMCE Bank entend également souligner que le Maroc représente un « pont » naturel et une plateforme appropriée pour l'intensification des relations d'investissement et d'échanges entre la Chine et le continent africain.**
**Dans son allocution, M. Le Président Othman BENJELLOUN, a souligné que : « Le rapprochement entre la deuxième puissance économique au monde et moteur de la croissance mondiale qu'est la République Populaire de Chine d'une part et, d'autre part l'Afrique, le continent de toutes les richesses et le pôle émergent de la politique et du développement, revêt aux yeux du monde, une importance grandissante… Désormais, la Chine représente le premier partenaire commercial de l'Afrique ainsi que l'une des principales sources de nouveaux investissements: 200 Milliards de Dollars d'échanges globaux – des niveaux qui furent multipliés par 20 en 12 ans – et 3 milliards de Dollars d'investissements Directs, des chiffres également en croissance constante. Les pays d'Afrique ne peuvent oublier que la Chine avait « osé croire » en eux à un moment où le continent n'était pas encore considéré « l'Eldorado » qu'il est devenu aujourd'hui. La Chine avait, en effet, encouragé l'essor du commerce avec notre Continent par des dons ou des prêts publics puis avait progressivement étendu sa coopération à un éventail large de secteurs et d'aspects du développement des pays africains.**
**L'Afrique, quant à elle, du fait de ses frontières balkanisées, se meut progressivement dans des ensembles régionaux. Émergente, elle a dorénavant de nouvelles ambitions, celles de poursuivre la modernisation de ses infrastructures, développer son secteur agricole, implanter de plus en plus de processus de transformation industrielle sur ses territoires, bénéficier du transfert de savoir-faire étranger et ainsi, renforcer les capacités de son jeune Capital Humain. » Il a ajouté que : « A travers cet événement, ici à Rabat, nous avons voulu célébrer – nous, représentants des opérateurs économiques et financiers – la relation historique d'exception liant la Chine et le Maroc. Cette relation remonte fort loin dans l'histoire, jusqu'au 8ème siècle sous la dynastie chinoise des Tang. C'est une relation qui fut magnifiée par les visites de voyageurs des deux nations, notamment, en 1346, d'Ibn Battouta, ressortissant de ce que l'on nommait alors « L'Empire fortune » alors qu'il séjourna trois ans durant, dans « l'Empire du Milieu ». C'est aussi une amitié qui fut consolidée à l'ère contemporaine quand le Maroc fut parmi les tous premiers pays au monde à reconnaitre la République Populaire de la Chine, en novembre 1958. Depuis, le peuple de la « Grande Marche » partage avec le peuple de la « Marche Verte », un respect profond pour la souveraineté et l'intégrité territoriales… ».**

# La fondation BMCE Bank introduit le mandarin à l'école de Bouskoura

**Dr Leila Mezian Benjelloun, Présidente de la Fondation BMCE Bank pour l'Education et l'Environnement, accompagnée de Monsieur Othman Benjelloun, Président de BMCE Bank, des Administrateurs Directeurs Généraux de BMCE Bank ainsi que d'autres éminentes personnalités ont accueilli au siège de BMCE Bank le vendredi 20 juin dernier les invités conviés à la cérémonie de signature de partenariat avec l'institut Confucius de formation et d'enseignement de la langue chinoise de l'Université Hassan II-Casablanca. La convention de partenariat signée par Monsieur Driss Mansouri, Président de l'Université Hassan II et Dr Leïla Mezian Benjelloun, Présidente de la Fondation BMCE Bank, en présence de S.E.M. Sun Shuzhong, Ambassadeur de la République de Chine, rentre dans le cadre des orientations des politiques et programmes publics en matière d'enseignement primaire et des dispositions de la Charte nationale d'éducation et de formation concernant l'introduction d'une seconde langue étrangère en fin de cycle primaire.**
**Ainsi, la volonté de la Fondation est d'introduire la langue chinoise en 5ème et 6ème années primaires à l'école Medersat.com Bouskoura ; ceci revêt l'intérêt que portent les deux parties à l'innovation pédagogique, particulièrement dans le domaine de l'enseignement des langues. La volonté des deux parties est de renforcer leurs efforts communs ainsi que leurs expertises et ressources pour accompagner les politiques publiques de promotion de la qualité de l'apprentissage des langues étrangères.**
**Rappelons que la Fondation BMCE Bank a été choisie parmi plus de 500 projets à l'international par le World Innovation Summit for Education (WISE) et ce pour avoir présenté une solution à fort impact pour l'un des défis majeurs des temps modernes en termes d'innovation pédagogique.**

Le Monde Amazigh
العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵉⵎⵣⵡⵔⵓⵏ
www.amadalpresse.com

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISNN: 1114 – 1476 – N° 165 / 13 Juillet 2014 –1 ⵗⵓⵍⵢⵓⵣ 2964 – PRIX: 5 DH / 1,5EURO

# LA QUESTION AMAZIGHE
# ENTRE LES PRINCIPES, LE DROIT ET LES CALENDES GRECQUES

Dr.MIMOUN CHARQI

**Azul felawen, wa ramadan mabrook,**
**Bonsoir à tous,**

**Avant tout je souhaite remercier l'IRCAM de l'organisation de cette table ronde et d'avoir bien voulu m'y inviter à y participer. Je souhaiterai partager avec vous quelques réflexions autour du thème de cette rencontre, à travers une communication que j'ai intitulée « La question amazighe entre les principes, le droit et les calendes grecques ».**

**Chacun peut se rendre compte de ce que le temps pris par l'Etat marocain pour compléter ce qui est affirmé par la constitution dénote d'une gestion élastique des revendications. Pourquoi régler un problème dans l'année, lorsque l'on peut le faire dans cinq, dix, vingt ans ou plus ?**

**La dernière constitution marocaine consacre un certain nombre de principes, au demeurant importants, car réclamés par une certaine frange de la société civile. Pour la plupart des principes affirmés, la constitution renvoie à des lois organiques qui devraient venir compléter la loi fondamentale. Or, aujourd'hui encore, alors que la constitution a été adoptée en juillet 2011 et que nous sommes en juillet 2014, soit trois ans plus tard, nous sommes encore entrain d'attendre et d'espérer que l'édifice juridique soit complété.**

**Il faut dire que les principes ne sont pas le droit et que le droit n'est pas toujours effectif. Le droit ne vaut que par l'usage qui en est fait. Une norme peut être par définition obligatoire, mais elle est sans intérêt s'il n'y a pas de sanction en cas de violation. La mise en œuvre du droit, le respect du droit ne suffit pas qu'il y ait affirmation ou reconnaissance d'une norme générale théorique.**

**Il ne suffit pas de reconnaître, dans la constitution, le caractère officiel de la langue et de la culture amazighes pour que le problème soit réglé. A ce jour, le gouvernement qui était censé élaborer les différentes lois organiques devant compléter la constitution ne dispose pas même de projets, excepté certains cas. Aussi, la question qui se pose est de savoir pourquoi ? Pourquoi les différents projets de lois organiques n'ont pas été élaborés ? Est-ce un problème de compétences ? Est-ce difficile ? Tout porte à croire que c'est plutôt un problème de volonté politique. La construction de l'ensemble de l'édifice juridique selon les principes affirmés par la constitution ne semble pas faire partie des priorités de l'Etat.**

**Les réformes juridiques et institutionnelles ne viennent pas comme par enchantement, car un beau matin le tenant du pouvoir en se rasant se dit tiens, je décide d'engager telle ou telle réforme. Le droit et les institutions sont le reflet de la société, doivent être le reflet de la société. D'ailleurs, on dit que l'institution c'est le droit et inversement. Le droit n'est que le produit de rapports sociaux et inter sociaux. Aussi, lorsque la société évolue, lorsque les rapports sociaux changent, le droit et les institutions doivent changer. Autrement, on va au devant de crises. Mais, comment est ce que l'on peut constater que la société a changée, que les rapports sociaux ont évolués ? Cela peut se constater dans les revendications, les manifestations, les différentes formes d'expressions sociales, politiques, culturelles, économiques,…**

**Nombreux ont été ceux qui ont pu penser que dès lors que la Loi fondamentale affirmait, reconnaissait certains principes, l'action militante avait porté ses fruits. Ils ont vite fait de déchanter. Les réunions et tables rondes de la société civile au sujet de la mise en œuvre de l'officialisation de l'amazighité ne se comptent plus. Diverses propositions ont vu le jour. Parmi ces propositions figure celle de l'Assemblée Mondiale Amazighe et d'autres. On peut comprendre qu'il y ait des périodes transitoires, des processus,… Mais la période transitoire, comme son nom l'indique, ne peut s'éterniser.**

**En outre, il convient de noter que le mouvement amazigh et au-delà la société civile ne doivent pas se focaliser sur une loi organique en particulier. De même que les revendications quant à la langue, à la culture et à l'identité amazighe ne sauraient être ramenée et réduites à des réclamations folkloriques. Le problème n'est pas un problème de forme. C'est un problème de fond. Au-delà de la langue amazighe et des droits culturels qui s'y rattachent, figurent les droits économiques, politiques, sociaux et civils, tels que consacrés par les pactes internationaux des droits de l'homme. Une loi organique pour la mise en œuvre du caractère officiel de la langue amazighe n'est pas la panacée pour la démocratie et l'égalité des droits entre des « citoyens » à priori dits égaux en droits. A suivre le leurre, on risque de laisser la proie pour l'ombre. Car, le problème est un problème de droits.**

**Par ailleurs, les différentes lois organiques prévues par la constitution se doivent elles mêmes d'être complétées par des lois ordinaires, des décrets, des arrêtés, circulaires et autres ordonnances. En sus, il faut voir ce que seront et de quoi seront fait ces différents textes. Visiblement, le « processus » risque d'être long. Au-delà de la forme, le contenu, le fonds même des textes constituant l'ensemble de l'édifice juridique est important et essentiel.**

**Mais voyons ce que dit la Loi fondamentale, au sujet des lois organiques. « Les projets de lois organiques font partie des attributions dévolues au conseil des ministres sous la présidence du Roi, ou le chef du gouvernement agissant en tant que délégataire du souverain ».**

**Selon l'article 5 de la constitution en date de 2011, « (…) l'amazighe constitue une langue officielle de l'État, en tant que patrimoine commun à tous les Marocains sans exception.**

**Une loi organique définit le processus de mise en oeuvre du caractère officiel de cette langue, ainsi que les modalités de son intégration dans l'enseignement et aux domaines prioritaires de la vie publique, et ce afin de lui permettre de remplir à terme sa fonction de langue officielle ». Il semblerait que c'est le chef du gouvernement qui ait lui-même le dossier sous le coude, alors que le ministère de la culture, quant à lui, s'occuperait du « Conseil national des langues et de la culture marocaine ». Car, ce même article 5 prévoit la création d'un «(…) Conseil national des langues et de la culture marocaine, chargé notamment de la protection et du développement des langues arabe et amazighe et des diverses expressions culturelles marocaines, qui constituent un patrimoine authentique et une source d'inspiration contemporaine. Il regroupe l'ensemble des institutions concernées par ces domaines ». En précisant : « Une loi organique en détermine les attributions, la composition et les modalités de fonctionnement ».**

**A ce jour, ces deux Lois organiques et bien d'autres, dont celle sur la régionalisation dite « avancée » font toujours défaut.**

**L'Etat doit être à l'écoute des voix qui s'élèvent dans la société, des réclamations, des revendications, des sentiments, des marches pacifiques, voire des actes plus ou moins violents et des violations de la loi. Le but de l'Etat doit être la recherche de la paix sociale. Les partis politiques sont sensés y contribuer, y participer, ainsi que les associations formant la société civile elles mêmes. Lorsque une grande frange de la population se considère marginalisée, non reconnue, non considérée, exclue, méprisée dans ce qu'elle est, dans ce qu'elle ressent, et que l'Etat n'y accorde pas l'attention et l'intérêt qu'il faut pour y remédier, cela peut avoir des conséquences graves à même de nuire à la paix sociale avec la radicalisation des revendications.**

**Les institutions étatiques ne peuvent se permettre de souffrir de la perte de crédibilité. Lorsque le discrédit est jeté sur le droit et les institutions les conséquences peuvent être lourdes pour la société.**

**Il est important que la société civile amazighe, les défenseurs de Tmazight aient une vision claire et commune de ce qu'ils veulent, de ce qu'il faudrait. Aujourd'hui, diverses propositions sont sur la table. Demain, l'Etat probablement aura son projet de texte. Il est important que ce dernier tienne compte de ce que la société civile réclame, comme il est important qu'il n'y ait pas seulement les lois organiques. Les autres textes de lois, les décrets, arrêtés et autres doivent aussi être prêts sans tarder. Autrement, ce serait renvoyer la question de la mise en œuvre de l'officialisation de l'amazighe aux calendes grecques.**

**Je souhaiterai, pour finir, rendre hommage au travail fait pour l'amazighe par l'IRCAM depuis sa création. D'aucuns certes sont très critiques voire contre l'IRCAM, alors que c'est tout le contraire qu'il faudrait. La force de l'IRCAM et son renforcement ne peuvent provenir que du soutien de la société civile et du mouvement amazigh et non le contraire.**

**A bon entendeur salut.**

❊ ❊ **Conférence offerte à l'occasion de la table ronde organisée par l'IRCAM le 4 juillet 2014 à l'occasion de la commémoration de la constitutionnalisation de l'amazigh le 1 juillet 2011.**

# آلاف المغاربة ينخرطون في الهجرة الجهادية وسط تخوف رسمي من عودتهم

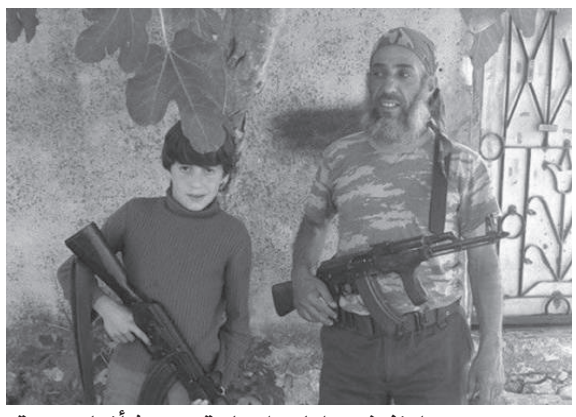

وفق أرقام نشرتها "الإدارة العامة للأمن الوطني" فقد تم في الفترة الممتدة بين سنتي 2011 و2013، تفكيك ثمانية عشرة خلية إرهابية تنشط في مجال تجنيد وتدريب الجهاديين في المغرب.

وأفادت أرقام رسمية أدلى بها مسؤول أمني مغربي من المديرية العامة للأمن الوطني في 14 ماي الماضي على القناة التلفزيونية الثانية المغربية، أن أكثر من ألف جهادي مغربي التحقوا بسوريا منذ 2011 بينهم 900 مقاتل التحقوا خلال سنة 2013 وحدها.

هذا وتقدر "اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين" في المغرب، عدد المقاتلين المغاربة في سوريا وأغلبهم من السلفيين بما بين 1200 و1500 مقاتل، وبحسب الإحصائيات المتداولة فإن أكثر من 400 مغربي قتلوا في سوريا، من أصل حوالي 11 ألف أجنبي سافروا للقتال هناك.

وكشف تقرير لمركز "سوفان كروب" الأمريكي صدر نهاية شهر يونيو الماضي، أن المغاربة يحتلون المرتبة الثالثة من حيث ترتيب جنسيات المقاتلين الأجانب في سوريا، حيث يبلغ عددهم ألف وخمسمائة مقاتل.

وبحسب خبراء آخرين فمجموع المغاربة المقاتلين في سوريا يصل إلى 2000 مقاتل أو أكثر، إذا تمت إضافة الشباب المغاربة المتوجهين مباشرة من الدول الأوروبية إلى سوريا.

ولا تخفي السلطات المغربية، التي أعلنت منذ تفجيرات الدار البيضاء في 16 مايو 2003 عن تفكيك أكثر من 130 خلية إرهابية، مخاوفها المتصاعدة من عودة المقاتلين المغاربة في سوريا إلى المغرب لتنفيذ عمليات إرهابية.

وكان بيان للإدارة العامة للأمن الوطني المغربي في 14 أبريل الماضي، صدر على إثر تفكيك خلية إرهابية بحسب السلطات، قال أن المتطوعين المغاربة في سوريا يستفيدون من تدريب دقيق على استعمال الأسلحة وتقنيات التفجير والعمليات الانتحارية، قبل تعبئتهم من أجل العودة إلى أرض الوطن لتنفيذ عمليات إرهابية من شأنها زعزعة أمن واستقرار البلاد.

كما قال وزير الداخلية المغربي يوم الخميس 10 يوليوز 2014 خلال اجتماع مجلس الحكومة الأسبوعي، أن المعلومات الإستخباراتية المتوفرة تفيد بوجود "تهديد إرهابي جدي موجه ضد المغرب" يرتبط خصوصا بتزايد عدد المغاربة المنتمين للتنظيمات المتطرفة في سوريا والعراق.

وأوضح محمد حصاد وزير الداخلية المغربي في عرض حول التهديدات التي تستهدف المملكة والتدابير المتخذة من أجل مواجهتها، قدمه أمام رئيس الحكومة والوزراء، أن عدد من المقاتلين المغاربة في سوريا والعراق وبعضهم يتولى مراكز قيادية بهذه التنظيمات، لا يخفون نيتهم تنفيذ مخطط إرهابي يستهدف المغرب"، و أن "ما قد يساعدهم في ذلك، هو التجربة التي راكموها في مجال إعداد المتفجرات وتقنيات الحرب واستعمال الأسلحة الثقيلة والتكوينات التي استفادوا منها في مجالات عسكرية متعددة".

كما أشار الوزير إلى أنه "من المحتمل أن يلجا هؤلاء إلى الاستعانة بخدمات المجموعات الإرهابية التي تنشط بدول شمال أفريقيا أو بعض المتطرفين المغاربة الذين أعلنوا ولاءهم لتنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشام".

وحسب المصدر نفسه فقد "وردت معلومات أخرى تشير إلى سعي مجموعات إرهابية إلى صنع متفجرات غير قابلة للكشف بواسطة أجهزة المراقبة الإلكترونية".

# موسم الهجرة إلى «الشام» !

لطالما كان العنف سَمة الجماعات الإسلامية لتحقيق كلمة الله في الأرض، فقد كانت البداية مع أشكال الغزو المختلفة قبل 1400 سنة، الذي وظف فيه العنف بكافة أشكاله، وتراسلت سلوكات الغزو تلك كل الجماعات الإسلامية إلى اليوم، لكن الحديث في الآونة الأخيرة انحصر في جماعة تسمي نفسها بـ «داعش»، وهي اختصار لعبارة «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، وصدر بيان في الأيام الأخيرة للمتكلم الرسمي باسم التنظيم، أبي محمد العدناني، يعدّل فيه الاسم إلى «الدولة الإسلامية».

والهدف الأساسي لتنظيم داعش هو إحقاق الخلافة الإسلامية استنادا إلى الحديث الشريف الذي ورد فيه أن «أول دينكم نبوة ورحمة وتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها الله جل جلاله. ثم تكون خلافة على منهاج النبوة ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله جل جلاله. ثم تكون مُلكاً عاضاً، فيكون ما شاء الله أن يكون ثم يرفعه الله جل جلاله. ثم يكون ملكاً جبرية فتكون ما شاء الله أن تكون ، ثم يرفعها الله جل جلاله. ثم تكون خلافة على منهاج النبوة».

وهذا الحديث كان يتشدد في إلقائه على الناس شيوخ زماننا الميسورين، كالعريفي ومحمد حسان وعائض القرني وغيرهم، لكنهم الآن، يعتقدون، كل لأسبابه الخاصة، أن ما يدعو إليه أبو بكر البغدادي، زعيم التنظيم الذي يحمل اسم أول خليفة للمسلمين، ليس خلافة، وفي المغرب رأى الفيزازي أن ما يقوم به الداعشيون من ذبح وقتل وتطبيق للحدود لا يستقيم مع السلوك الإسلامي الذي يجب أن تحاط به خلافة آخر الزمان، وكأني بهم جميعا، يريدون أن تخرج الخلافة من قماقمهم لكي يؤمنوا بها أو يؤيدوها، والحال أن الفيزازي مثلا، يخاف من البشر إن أعلن عليهم رأي الله.

ومهما يكن من أمر، فالحديث عن الخلافة الإسلامية قد يثير حماسة الشباب الفقير والمقهور والمندفع، ليستجيب لرسالة خليفة المسلمين الجديد، أبي بكر البغدادي، الذي قال في رسالة وجهها إلى المجاهدين والأمة الإسلامية: «هلموا إلى دولتكم أيها المسلمون، هلموا، فليست سوريا للسوريين، وليس العراق للعراقيين.. فيا أيها المسلمون في كل مكان، من استطاع الهجرة إلى الدولة الإسلامية فليهاجر، إن الهجرة إلى دار الإسلام واجبة».

إن تنظيم القاعدة، الذي كانت «داعش» جزءا منه، لا يعترف بالحدود بين الدول الإسلامية، والعمل الجهادي في نظره لا يمكن له أن يتجزأ عبر الأقطار الإسلامية، بل إن وجود العمل الجهادي في سوريا يتطلب من كل المنتمين والمتعاطفين الإسلاميين التوجه إلى أرضها للقتال، كما أن وجوده في صقع آخر من أصقاع العالم يتطلب الأمر نفسه، لهذا لا نستغرب إن حدثت هجرات قادمة من المغرب إلى المشرق من أجل نصرة الدولة الإسلامية في العراق والشام، وقد قام مؤخرا موقع إلكتروني بنشر مقطع فيديو عبر الأنترنيت، وقام مراقبو اليوتيوب بحذفه.

ومع ما يتوافر عليه هذا التنظيم من عتاد مادي وعسكري، فقد عقد العزم على تصفية المخالفين في الرأي، حتى من أفراد الجماعات الإسلامية الآخرين، فقد ورد في البيان الذي نشره الناطق الرسمي باسم التنظيم، أبو محمد العدناني، أنه أصبح من واجب «جميع المسلمين مبايعة الخليفة وتبطل جميع الإمارات والولايات والتنظيمات التي يتمدد إليها سلطانه ويصلها جنده»، وأن كل الجماعات والتنظيمات الإسلامية الأخرى بطلت شرعيتها، ولا يحل لأ حد منها أ ن يبيت و لا يد ين بالولاء

مبارك أباعزي

للخليفة». أما الذين يخالفونهم في ذلك فمصيرهم الرمي بالرصاص كما ورد في بيانه.

ومن ثمة فالجماعات الإسلامية، والشباب المتحمس، ورغم عدم تأييدهم لداعش، لا يملكون إلا أن يسلموا بالأمر الواقع، ويلتحقوا بزملائهم في العقيدة، لأنهم في آخر المطاف، إذا افترضنا أن التنظيم سيتمدد إلى الدول الإسلامية الأخرى، لن يستطيعوا مقاتلة إسلاميين مثلهم، ومن ثمة يصبح تأييدهم نجاة بالنفس أكثر مما هو استجابة لنداء الخلافة المباركة.

وتقول التقارير إن «الدولة الإسلامية» تضم آلاف المقاتلين الأجانب، وإنها أصبحت العنصر الرئيسي لجذب الجهاديين المتطوعين من أوروبا وشمال أفريقيا». ويؤكد الباحث «كوبر» المنتمي إلى مؤسسة «كيليام فاونديشن» أن «النقطة التي ينجذب إليها جهاديون من أنحاء العالم هي الذهاب إلى العراق أو سوريا والقتال معها من أجل الخلافة الإسلامية المثلى». لهذا فالتقارير الأمريكية تقول إن 1500 مغربي يتواجد في أراضي القتال في سوريا والعراق، بين 12 ألف مجاهد أجنبي، وتشير أيضا إلى أن 3000 من المؤمنين بأسطورة الخلافة في تونس تركوا بلدانهم تلبية لنداء الله!

# الاحزاب والجالية... أي مخرج للمشهد السياسي ؟؟

لقد أبدى المغاربة منذ عهد ليس ببعيد، أكثر من أي وقت مضى، إهتماما بالمشهد السياسي الوطني وشاركوا بكثافة نسبيا في الانتخابات التشريعية التي تم إجراؤها يوم 25 نونبر 2011. إلا أن هذا المشهد السياسي ذاته لم يبدي إهتماما بمشاركة 5 ملايين مواطن مغربي يقطنون بالخارج، رغم أن الدستور المغربي الجديد ينص صراحة على مشاركة المواطنين بالخارج.

تجنيبا لمقدسات الشعب المغربي وثوابت البلد من المزايدة والمتاجرة بها وتحت القيادة الفعلية الرشيدة للعاهل المغربي . تحقيقا للديمقراطية التي نتطلع بناءها كمغاربة جميعا هنا وهناك عبرالمشاركة الحرة للمواطن في الحياة السياسية التعددية من خلال مساهمته في الأنشطة الحزبية و ممارسته لحرية التعبير وإحتكامه إلى صندوق الاقتراع؛ تظل الاحزاب السياسية واقع لايمكن تجاهله داخل المجتمع المغربي، والجالية ليست إستثناء من هذه القاعدة. لذا على الاحزاب أن تستفيد من هذه الظرفية السياسية لتتموقع وبصفة دائمة داخل صفوف الجالية وبكل إستحقاق وعقلنة؛ لاسيما هذه الاخيرة أصبحت تمثل قوة أخلاقية وعددية لايتوجب غض النظر عنها، وقوة سياسية إلزامية بحكم ما أثبتته نصوص الدستور الحالي.

حتى نكون صرحاء، فالجالية المغربية هي تنوع ثقافي وإديولوجي متميز عن ماهو كائن في المغرب؛ يستدعي هذا التنوع نهج مقاربة متجددة وشاملة ومتوازنة، قائمة على الحوار والتشاور لإدماجها وإشراكها في المؤسسات والهيئات المغربية.

فالمواطنون المغاربة بالخارج الأن ليسوا هم من يتحركون وفق ديماغوجية إجماعية وإرتباكية « كلنا مغاربة » أو «مرحبا بكم في بلادكم « أو 10غشت للمهاجر»، وكأنهم عجينة يسهل تشكيلها بخليط السياسة والإعلام والدعاية والبروتوكولات الخاوية والعرضات. بل المغاربة في الخارج الجدد مواطنون مغاربة بالتأكيد وفق الدستور الحالي ومواطنون في بلد الإقامة، لأنهم حصلوا على درجة عالية من التحرر والإستقلالية، ويحملون كذلك مفاهيم وتصورات مختلفة للديموقراطية والمساواة بين الرجل والمرأة والمواطنة وسيادة القانون؛ ولن يقبلوا بألاعيب وبيداغوجيات سياسية زائفة ولو غلفت بالإرادة الوطنية والمشاركة السياسية بمفهومهما التقليدي، والدليل على ذلك أن المواطنون المغاربة في الخارج صوتوا بنعم لدستور فاتح يوليوز 2011 لأنهم أدركوا أنه واقع لايمكن تجاهله.

فالاحزاب السياسية عموما لاتنطلق من منطلقاتها الفكرية لكسب أصوات الناخبين، بل من برامجها الإنتخابية التي تلبي حاجة الناخب، وبالتالي ما نريده كجالية هو التصويت للبرنامج الانتخابي الذي يلبي طموحاتنا خاصة المتعلقة منها بالمشاكل العالقة لدينا هنا وهناك.

ويمكن سياغة المثال التالي : خلال لقائي في إحدى التجمعات لحزب من الأحزاب المغربية في إحدى العواصم الأوروبية، حيث وجه بعض من كبار رموزه كلمات تخص الجالية؛ فسألهم أحد من الحضور: هل لديكم برامج واضحة تخصون بها 5 ملايين مواطن مغربي في الخارج؛ أم جئتم لجمع الأصوات والدعاية الحزبية.؟ ولأنني، ومن خلال تجاربنا في أوروبا، تعلمنا التصويت على برنامج الحزب الانتخابي الذي يلتقي ومصالحي، إنتظرت الجواب لأعلم أي برنامج يدعوننا إليه هذا الحزب. ففوجئت بالرد.!!!

هذا ما يأكد أن الاحزاب المغربية لاتهتم بالسياسة الخارجية وليس لها أية رؤية بما يخص قضايا المواطنين في الخارج، وعليه فالمواطن يجد من حقه الإطلاع على البرامج التي سوف تدير مصالحه ومشاكله العالقة منذ عهود. ومن ثم فإن الاحزاب مطالبة ببلورة برامج خلاقة تليق وحاجيات الجالية وتستجيب لإنشغالاتها الحقيقية؛ والحزب الذي يخفق في تحقيق برنامجه سيخسر لامحالة أصوات الجالية في الإنتخابات. فنحن من يحدد الحزب الأجدر بأصواتنا عبر صناديق الإقتراع إذا هو توافق ومصالحنا. لذلك ليس هناك خيارا أمامنا سوى عن طريق التصويت على البرنامج الإنتخابي الحزبي الذي يهمنا كجالية والعمل على تطبيقه عندما يصل هذا الحزب إلى السلطة.

فالمواطنون المغاربة في الخارج ليسوا بحاجة لأن يكونوا في السلطة بل إرتباطهم بالدولة والعرش لم ولن يتزحزح وتطلعاتهم مشروعة ومرتبطة بمشاركتهم الناجحة في مختلف جوانب الحياة الوطنية، والتنزيل الأنسب للمواد 163،18،17،16 و30 من الدستور وعن وضع سياسة تهدف إلى تحقيق التكامل في العمل بين مختلف الجهات المتدخلة في تدبير قضايا 5 ملايين مواطن بالمهجر.

لايوجدعلى العموم من داخل الأحزاب السياسية المغربية من له رؤية واضحة ودائمة تجاه 5 ملايين مواطن مغربي في الخارج، لكن وللأسف الشديد بعض الاحزاب وبممارستها ألا عقلانية تتصرف وكأنها الوحيدة المالكة للشرعية، وواجبها منحصرفقط في خلق الفروع وتشكيل الخلايا داخل صفوف الجالية، دون رؤية موسعة وبدون مسؤلية تشاركية أخلاقية.

فإذا كانت الأحزاب ساعية إلى كسب الأصوات فقط، وليس من أجل تحقيق مطالب الجالية والإنتقال بها إلى ما هو أفضل والعمل على إشراكها في إتخاذ القرار بغية تحقيق الديمقراطية والعدالة الإجتماعية؛ فإنها لامحال تزيد من تخوفات وإنشغالات خمسة ملايين مواطن في الخارج. إذا المطلوب أن تعمل الأحزاب على تأطير المواطنين هنا وهناك لتمكينهم المشاركة في تسيير شؤون البلاد، وكذا من أجل تنظيمهم وتكوينهم وإشراكهم في تهييئ وتقييم قرارالمشهد السياسي. ولأجل ضمان إستمرارها داخل صفوف المواطنين المغاربة في الخارج، يتوجب على الأحزاب أن تساهم مساهمة فعالة في إرساء أسس المواطنة الخلاقة والحفاظ على الهوية المتنوعة للمغاربة وإحترام حقوق الإنسان من جهة. ومن جهة أخرى أن تُقنع نفسها بأنها تتعامل ومواطنين مارسوا الدمقراطية وخبروا دهاليزها إن كانت تسعى لكسب ثقتهم. لأنني متيقن من أن المواطنين المغاربة في الخارج كما وجدوا أساليب سياسية فعالة للقيام بواجبهم نحو وطنهم والدفاع عنه وعن مصالحهم فيما مضى، فإنهم سيستمرون ويتوحدون ويقررون ثم يقومون لما هو آت.

* بروكسيل، علي زيبر
حركة الوسيط للجالية

# المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان يسجل تعثر الحكومة وتأخرها في تفعيل المقتضيات الدستورية الجديدة واصدار القوانين التنظيمية المهيكلة للبناء المؤسسي للدولة

سجلت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، خلال الدورة العادية لمجلسها الوطني بتاريخ 28 يونيو 2014 بمقرها المركزي بالرباط، الخطوات الجارية لعقد المؤتمر الوطني التاسع للمنظمة والمزمع عقده أيام 3-4-5 أبريل 2015 ويقرر دعوة اللجنة التحضيرية للاجتماع.

وعبرت عن انشغالها بتنامي ظاهرة العنف في الفضاء العام ولاسيما داخل الجامعة، ودعت إلى دعم قيم التسامح والحوار واحترام الاختلاف والتعدد، وكذا النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

واستحضرت المنظمة السياسة العمومية الجديدة في مجال الهجرة واللجوء. وفي هذا الصدد، دعت الحكومة المغربية إلى إقرار تسوية استثنائية لوضعية المهاجرين المقيمين بصفة غير نظامية قبل العاشر من شتنبر الماضي، تضمن حقوقهم وكرامتهم. كما أعتبرت بأن الحل الواقعي لظاهرة الهجرة غير النظامية يتطلب تعاون مختلف البلدان المغاربية الخمسة من جهة، وكذا انخراط ودعم البلدان الأوروبية، وفق مقاربة تنموية شمولية وفي هذا الاطار أوصت بعقد ندوة وطنية حول قضايا الهجرة.

وسجلت تأخر الحكومة في تفعيل المقتضيات الدستورية الجديدة، ولاسيما اصدار القوانين التنظيمية المهيكلة للبناء المؤسسي للدولة، مثل تلك المرتبطة بالمناصفة والأمازيغية وإصلاح العدالة وهيئات الحكامة... وطالبت باستحضار الالتزامات الدولية للمغرب، وخاصة في مجال حقوق الإنسان أثناء صياغة تلك المشاريع، علاوة على الإشراك الفعلي لمنظمات المجتمع المدني المعنية والاستجابة لمطالبها.

واستغربت للتصريحات الأخيرة لرئيس الحكومة أمام مجلس المستشارين حول النساء المغربيات، تلك التصريحات التي عبرت عن نظرة نمطية ودونية للمرأة، مما يشكل تراجعا ومسا سافرا بحقوقها. وفي هذا الشأن، وتذكر المنظمة المغربية رئيس الحكومة المغربية بالتزاماته الدستورية بخصوص المساواة والمناصفة وصيانة المكتسبات في مجال الحريات والحقوق الأساسية.

ونبهت إلى التراجعات الكبيرة التي تضمنتها بعض مشاريع القوانين، مثل مسودة المشروع المتعلق بقانون المسطرة الجنائية التي لم تستجب للمعايير والضمانات المتعلقة بحقوق الدفاع والمحاكمة العادلة مثلا... وبهذا الخصوص، تدعو المنظمة المغربية لحقوق الإنسان إلى بلورة تشريع جنائي يحترم مقتضيات الدستور والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

كما تسجل نفس التراجع فيما يتعلق بمشروع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وكذا حق الولوج إلى المعلومة.

وعبرت عن قلقها البالغ من وجود حالات للتعذيب بمراكز الاحتجاز والاعتقال، مما أفضى إلى حدوث وفيات بها، هذا بالرغم من وجود مقتضيات قانونية ودستورية تجرم التعذيب.

وفي هذا الشأن، تطالب المنظمة بالتحقيق في كافة حالات التعذيب والكشف عن النتائج فور الانتهاء من التحقيق، مع ترتيب كافة المسؤوليات بحق الجناة وإخبار الرأي العام بذلك...

ودعت الحكومة المغربية إلى تسريع استكمال اجراءات مسطرة التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب من جهة، وإلى الإسراع بإطلاق المشاورات الخاصة بإنشاء الآلية الوطنية المستقلة للوقاية من التعذيب مع مختلف الأطراف المعنية من جهة ثانية.

وعبرت عن الاحتجاج الشديد على التعنيف الممارس من طرف القوات العمومية، إزاء الحركات الاحتجاجية المطلبية والتظاهرات السلمية. ودعت إلى احترام ممارسة الحق في الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي.

كما أعلنت رفضها لأي مس بحرية الفكر والرأي والتعبير والإبداع في كل المجالات وبحرية الصحافة.

واستحضرت حالات التضييق على عدد من الجمعيات وفروعها من خلال الامتناع عن تسليم الوصولات المؤقتة والنهائية لأصحابها. وطالبت باحترام الحق في تأسيس الجمعيات كمكتسب أساسي مكرس في القانون والدستور.

وأثارت الانتباه الى تنامي مؤشرات الاحتقان الاجتماعي ببلادنا ودعت الى تفعيل ومأسسة الوساطة والحوار الاجتماعي بين الحكومة ومختلف الفاعلين الاجتماعيين، تعزيزا للمكانة الدستورية للهيئات النقابية والمهنية والمدنية، وفي سياق السعي إلى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

واعتبرت بأن وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان يتطلب بداية الكف عن تبرير الإفلات من العقاب، ووضع استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب، كما جاء في التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة.

ودعت إلى تنفيذ ما تبقى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وخاصة إلغاء عقوبة الإعدام والانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية وملاءمة القوانين الوطنية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان...

كما عبرت عن قلقها من التدهور الخطير لأوضاع حقوق الإنسان بمنطقة الشرق الأوسط، وخاصة بسوريا والعراق، حيث نزوح الآلاف من النساء والأطفال والأشخاص المسنين الى البلدان المجاورة هربا من الحروب وطلبا للجوء والإغاثة مما يفرض على المجتمع التدخل اللازم.

ورفضت الأحكام الجماعية بالإعدام الصادرة في حق مئآت من المعارضين المصريين وغياب شروط المحاكمة العادلة وطالبت بوقف التوظيف السياسي للقضاء.

وأمام تدهور الأوضاع في فلسطين والانتهاكات المستمرة من طرف الحكومة الإسرائيلية والخرق السافر لاتفاقيات جنيف وللقانون الدولي الإنساني، باعتقال وقتل المدنيين الأبرياء، وهدم مساكنهم ، كعملية انتقامية إثر اختطاف وتصفية ثلاثة شبان إسرائيليين، هذا الفعل الغير المبرر والغير مقبول، فإن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ترفض قتل المدنيين العزل وتطالب المنتظم الدولي أن يتدخل بفرض احترام دولة الاحتلال للشرعية الدولية وللمواثيق الخاصة بحماية المدنيين وتمكينهم من العيش بأمن وسلام وكرامة.

وعبرت عن التضامن مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وشددت على أن مواجهة تلك الانتهاكات تتطلب المزيد من دعم التشبيك والعمل المشترك بين المدافعين عن حقوق الإنسان وكل مكونات الحركة الحقوقية وطنيا وإقليميا ودوليا.

# جمعية أدرار للتنمية والبيئة بتاهلة تنظم النسخة الثانية من فعاليات أيام الإبداع

افتتحت جمعية أدرار للتنمية والبيئة بشراكة مع المجلس البلدي لتاهلة النسخة الثانية من فعاليات أيام الإبداع تحت شعار: «الفيلم الوثائقي في خدمة قضايا المجتمع»، يوم الإثنين 14 من الشهر الحالي والذي سيستمر على مدى أسبوع من 14 إلى 20 يوليوز 2014.

وتهدف جمعية أدرار من تنظيمها لهذه الفعاليات رد الاعتبار للموروث الثقافي المحلي والرقي به والسعي إلى إبراز وتشجيع الطاقات والفعاليات المحلية والانفتاح على الفعاليات الوطنية في مختلف المجالات، لإشعاع المنطقة ثقافياً وفنياً وتنموياً.

وافتتحت فعاليات الإبداع الغنية والمتنوعة يوم الإثنين 14 يوليوز بمعرض للفن التشكيلي والفوتوغرافي وعرض فقرات فولكلورية من إحياء الفرقة

المحلية لفن أحيدوس «فرقة إيزلي نآيت وراين».

وسيكون رواد الفعاليات وعموم ساكنة تاهلة والنواحي على موعد كل يوم على الساعة العاشرة ليلاً في فضاء أورتو مع أفلام وثائقية، منها «أفراح صغيرة» لمخرجه محمد الشريف طريبق، و «الراقصة» لمخرجه عبد الإله الجوهري، و «همسات الأعالي» لمخرجه عامر الشرقي، و «جواهر الحزن» لمخرجه محمد تبيل، و «معاناة كاد أن يطويها النسيان».

كما تم تنظيم يوم 16 يوليوز طاولة مستديرة حول موضوع «الفيلم الوثائقي في خدمة قضايا المجتمع»، يحضرها المخرج عبد الإله الجوهري والمخرج محمد شريف طريبق والمخرج عامر الشرقي والأستاذ الجامعي والناقد حميد تباتو.

وفي يوم 18 يوليوز «ليلة الاحتفاء بالمبدعين المحليين»، عبر قراءة في آخر إصدارات بعض الأساتذة الجامعيين منها «الأرض والثقافة دراسات مختارة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا» للأستاذ عبد الله هرهار، و«تاريخ شمال أفريقيا» للأستاذ منعم بوعملات، و«مشكلة الوجود بين ابن رشد وأرسطو» للأستاذ محمد مزوز.

وستختتم فعاليات أيام الإبداع بسهرة فنية يحييها كل من الفنان ناصر ميكري ومجموعة أمناي باند وفرقة إزومال فريدم وصفراوآ فيزيون ومجموعة النبراس الغيوانية وفرقة إيزلي نآيت وراين، حيث ستحتضن منصة بالملعب البلدي لتاهلة حفل الاختتام.

ويأتي تنظيم هذه الفعاليات لما تعتبر الثقافة ركيزة أساسية لمجتمع حداثي قوي قادر على صنع التغيير والتفاعل مع محيطه، وأيضاً للمكانة التي يتبوأها البعد الثقافي كأحد ركائز التنمية المستدامة التي تضع صوب أعينها العنصر البشري كمحور رئيسي ضمن هذه العملية.

# العثورعلى قطع فخارية قديمة بمنطقة «يليش» غرب مدينة الحسيمة

* أشرف بلعلي

رئيس نادي اليونسكو لحماية التراث بالريف

عثر نادي اليونسكو لحماية التراث بالريف مؤخرا في موقع «يليش» التاريخي على عدد مهم من القطع الاثرية /الفخارية القديمة، ذلك خلال خرجة إستكشافية الى قلعة «طوريس» الاثرية والتاريخية، المتواجدة بتراب جماعة آيث بوفراح التي تبعد عن مدينة الحسيمة بحوالي 55 كيلومترا.

اللقى الأثرية/الفخارية التي تم العثور عليها هي عبارة عن أجزاء من أوان فخارية/ طينية ، وبقايا عظام ، فضلاً عن 25 قطعة فخار لأواني و أجزاء من جرار مكسورة بأحجام وأشكال وألوان مختلفة، بعضها يحمل نقوشات ورسومات ذات قيمة فنية استثنائية.

وقد أمكننا تعقب آثار هاته المعثورات الفخارية، من خلال استنطاق ما تتضمنه بعض الوثائق والمصادر التاريخية التي اهتمت ببلاد الريف في العصر الوسيط من أخبار ومعطيات، لاسيما كتاب «افريقيا» لصاحبه «مارمول كربخال»، الرحال والجغرافي الاسباني عن وصفه لشرم «يليش» ومدينة بادس التاريخية، دليلا يمكن أن يساعدنا في تحديد ومعرفة تاريخها، لاسيما أن ما ذكره يرتبط ارتباطاً وثيقًا بالميدان الذي وجدت فيه هاته اللقى الاثرية/الطينية، وهو الموقع الذي يقع بالقرب من قلعة «طوريس» الاثرية التي تعني باللغة الاسبانية القلاع أو الابراج، التي بناها البرتغاليين في أعلى الجبل المطل على شاطئ « سبعة ن ثاوورا»، إبان زحفهم على المنطقة سنة 1508-1509.

حيث وصف مارمول الموقع الاثري قائلا: [... يليش مدينة صغيرة واقعة على الساحل، أسسها القوط-حسبما يقال- على مسافة فرسخين من بادس في إتجاه الشرق، لها ميناء صغير تلتجئ إليه السفن الكبيرة الذاهبة إلى بادس عندما يهيج البحر ولا يسكنها سوى صيادين يعيشون دائما على تخوف من المسيحيين، ولا يكادون يكتشفون وجود باخرة في البحر إلا فروا إلى الجبل، أو الى غابة قريبة مكسوة بالصنوبر العالي. هم تابعون لبادس، ويقيمون في أكواخ من الاغصان على جانب البحر، أو في منازل رديئة من طين، بحيث لمساكنهم شكلا مغايرا تماما لشكل المدينة ولو أنها تعتبر كذلك... ].

نستشف منه من خلال ما ذكره في كتابه، أن منطقة «يليش» كان لها في الماضي إشعاع وأهمية كبيرة في مجال التجارة الخارجية والنقل البحري، المباشر مع العالم الاخر المسيحي، كما أنها كانت مدينة عامرة ومعظم سكانها صيادين [ومعقل للحاخامات البارزين من التجار والصناع اليهود ] يقول أحمد بن شريف في روايته (قلاع طوريس) عن ذات الموقع.

وجدير بالذكر، أن نادي اليونسكو لحماية التراث بالريف، سيقوم بمسح شامل للموقع الاثري بعناية سيرا على الاقدام برفقة مهتمين وباحثين في مجال الآثار والتاريخ، قصد تسجيل وجمع ملاحظات تفصيلية دقيقة ومنهجية حول أهمية الموقع الاثري الذي وجدت فيه تلك المعثورات الفخارية، كما أنه سيقوم بعرضها على خبراء ومختصين في الموضوع من أجل أن يقدموا لنا فكرة عن مآهية القطع المكتشفة، ومعرفة مدى قيمتها التاريخية والاثرية.

# جمعية أمزيان تحيي الذكرى السادسة عشر لاغتيال المناضل والفنان الأمازيغي معطوب لوناس

تخليد للذكرى السادسة عشر لاستشهاد الفنان والمناضل الامازيغي ابن ثامزغا معطوب لوناس الذي اغتالته أيادي الغدر والظلام سنة 1998 بتيزي وزو - الجزائر - حقدا وانتقاما من أفكاره ونضالاته التحررية المدافعة عن قضايا الديمقراطية والحرية والقضية الامازيغية بشكل خاص، حيث نظمت جمعية امزيان يوم السبت 22 يونيو 2014 بالمركب الثقافي بالناظور، أمسية فنية تكريمية لروح الشهيد، الهدف منها استحضار نضالات وتضحيات الفنان المتمرد معتوب لوناس في سبيل الدفاع عن الحق الامازيغي بثامزغا.

وقد افتتحت هذه الأمسية الفنية بكلمة الجمعية تطرقت إلى المغزى من استحضار هذه الذكرى وكذا الواقع الذي تعيشه القضية الامازيغية في الوقت الراهن. كما عرفت فقرات برنامج الأمسية عرض شريط فيديو يتطرق إلى حيثيات قضية اغتيال الفنان معطوب لوناس، لتتناوب بعد ذلك مشاركات فنية لمجموعة من الفرق الموسيقية والفنانين والفكاهيين والشعراء من مدن الناظور والحسيمة وطنجة ( فرقة ماسينيسا، فرقة افريون، سيفاو كوست، سيفاو الهاني، مريم مريمي، علي بنتلا، عبيد حميش...)

كما تميزت هذه الأمسية التكريمية التي تفضل بتقديمها الشاعر المتميز بلال وعلاس، بتكريم الفرقة الموسيقية الريفية «بنعمان» التي قدمت خدمات جليلة للأغنية الامازيغية الريفية على مدار أزيد من اربعة عقود ولحد الآن، وقد تناوب على تناول الكلمات التكريمية في حق هذه المجموعة كل من الفنان علال شيلح والأستاذ حسين البوجدادي و الفنان صالح اصفذاون، كما سلمت لهم لوحة تشكيلية تذكارية عبارة عن «بورتريه» جماعي لفرقة «بنعمان» .

اختتمت هذه الأمسية في جو نضالي متميز، استحضر فيها أهمية الفن في النضال الحضاري حول القضايا العادلة للشعوب، على اعتبار الفن وسيلة فعّالة في توعية الأجيال بأهمية التشبث والنضال حول حقوقهم وقضاهم الهوياتية، على غرار المسار النضالي الذي سلكه المتمرد معتوب لوناس الذي اتخذ من الفن والفكر سلاحان أساسيان لمواجهة الأفكار الظلامية الرجعية، وسبيل للنضال حول الديموقراطية والحرية والقضية الامازيغية بشكل خاص.

# أحكام قاسية في حق نشطاء بإميضر

أيدت محكمة الاستئناف في مدينة ورزازات جنوب المغرب، أحكاماً ابتدائية بالسجن مع النفاذ في حق ثلاثة ناشطين من إميضر التي يحتج سكانها منذ ثلاث سنوات ضد شركة معادن إميضر المستغلة لمنجم إميضر للفضة ، وفق ما ذكرت جمعية محلية الأربعاء.

وقال محمد الداودي، مسؤول لجنة الإعلام في «حركة على درب 96» الاحتجاجية في قرية إميضر (200 كلم غرب مدينة ورزازات) في تصريح لـ«فرانس برس»، إنه «تم تأكيد الحكم الجنائي ضد الشباب الثلاثة إذ سيقضي كل واحد ثلاث سنوات في السجن ويؤدي 60 ألف درهم (5400 يورو) غرامة».

وحكم على الشباب الثلاثة في المحكمة الابتدائية بالسجن ستة أشهر مع النفاذ لكل منهم في 23 مارس الماضي، بعدما اعتقلوا في بداية الشهر نفسه، لكن حكماً جنائياً جديداً صدر بحقهم في 27 مايو الماضي بالسجن ثلاث سنوات لكل واحد منهم مع غرامة 5400 يورو، وهو الحكم الذي تم تأكيده في الإستئناف.

ووجهت لكل من عمر موجان (24 عاماً) وابراهيم الحمداوي (24 عاماً) وعبد الصمد مادري (من مواليد 22 عاماً) تهم «عرقلة حرية العمل وسير شركة معادن إميضر والهجوم على منجم إميضر وسرقة الفضة وترويجها، وعرقلة مشاريع تنموية في المنطقة»، وفق ما أفاد مسؤول لجنة الإعلام في «حركة على درب 96».

# وفد أمازيغي وحقوقي يعاين الترامي على أراضي قبائل آيت سيدي لحسن بإقليم الخميسات

قام يوم السبت 14 يونيو 2014 وفد عن التجمع العالمي الأمازيغي يضم كلا من أمينة بن الشيخ رئيسة التجمع العالمي الأمازيغي بالمغرب ورشيد الراخا الرئيس الدولي لذات المنظمة الدولية ومحمد حيمي عضو مكتب التنظيم العالمي الأمازيغي، رفقة وفد يضم مسؤولين حقوقيين وجمعويين بزيارة ميدانية لجماعة آيت سيدي لحسن قيادة المعازيز إقليم الخميسات، حيث اطلع الوفد رفقة السيدة حليمة الإدريسي النائبة السلالية لأربعة قبائل بذات المنطقة على ترامي مفضوح على أراضي تبلغ مساحتها أزيد من ألفي هكتار تابعة للجماعة السلالية آيت سيدي لحسن.

*** قافلة لمعاينة الأراضي المترامى عليها**

منذ العاشرة من صباح يوم السبت 14 يونيو توافد على مدينة الخميسات عدد من الجمعويين والحقوقيين وأعضاء التجمع العالمي الأمازيغي، الذين كانت في استقبالهم السيدة حليمة الإدريسي النائبة السلالية لأربع قبائل بآيت سيدي لحسن، قبل أن ينطلق الجميع في قافلة من السيارات باتجاه ثلاث مناطق تضم أراضي فلاحية تابعة للجماعة السلالية السالفة الذكر، وكانت المفاجأة أن جميع تلك الأراضي محفظة وفي ملكية الجماعة السلالية بموجب رسم التحفيظ وكذا أحكام قضائية تقضي منذ سنة 1987 بإفراغ عدد قليل من العائلات تتهمها الجماعة السلالية لآيت سيدي لحسن بالترامي على أملاكها، لكن السلطات المغربية ممثلة في عمالة الخميسات رفضت تنفيذ حكم الإفراغ الصادر عن المحاكم المغربية تحت ذريعة صعوبة التنفيذ.

***نافذون وراء عدم تنفيذ أحكام قضائية**

تتعقد مشكلة الألفي هكتار أكثر من ذلك خاصة وأن ملاك الأرض من قبائل المنطقة يتهمون منتخبين ونافذين بالتخطيط للترامي على أراضي في ملكيتهم قانونيا، وذلك بمحاولة توطين بضعة أفراد أو عائلات في كل مساحة معينة للحيلولة دون تنفيذ أحكام قضائية تحت مبرر صعوبة التنفيذ، ما يحرم الجماعة السلالية لآيت سيدي لحسن من أراضيها المحفظة وكذلك من تنفيذ أحكام قضائية لصالحها تقضي بإفراغ المستوطنين من أراضيها لكي تتمكن من التصرف فيها وفق ما يكفله لها القانون، وما يزكي هذه الاتهامات حسب ذوي الحقوق هو قيام أحد الوزراء السابقين والمنتمين لحزب معروف في المنطقة ببناء مسجد لتجمع سكني جد صغير على أرض القبائل المحفظة في ملكية قبائل بجماعة ايت سيدي لحسن، على الرغم من صدور أحكام قضائية بإفراغ هؤلاء، وهو ما يعتبر من قبل المتضررين سعيا لتعقيد المشكلة والحيلولة دون تنفيذ أحكام قضائية ومحاولة للإستحواذ على أرض القبائل، لكن السؤال في نظر هؤلاء المتضررين يبقى حول الجهات المسؤولة التي منحت تراخيص ببناء المسجد على الرغم من علمها بالوضعية القانونية لتلك الأراضي.

*** تحرش وتمع واعتقالات للمحتجين من أبناء القبائل المالكة للأرض**

تتحدث حليمة الإدريسي النائبة السلالية لأربعة قبائل بجماعة آيت سيدي لحسن بكثير من المرارة عن المؤامرة التي تعرضت لها أرض القبائل بالمنطقة، كما عن احتجاجات سابقة للسكان تعرضت للقمع من قبل الدرك الملكي الذين اعتقلوها مع أختها وأفراد من عائلتها، بعد أن مزقوا ثيابها وحملوها وهي شبه عارية في سيارة الدرك، بل أكثر من ذلك تتحدث حليمة عن تعرضها للتحرش ومحاولات اغتصاب أثناء فترة احتجازها لدى الدرك رفقة أختها التي دامت لحوالي ثمانية وأربعين يوما، وتم تحرير محضر لها يضم اتهامات خطيرة في مقدمتها تكوين عصابة إجرامية وتحريض القبائل على الثورة والعنف.

*** لقاء لتداول ونقاش الخطوات المستقبلية**

بعد الزيارة الميدانية والإطلاع على نماذج لأراضي في ملكية قبائل بجماعة سيدي لحسن تم الترامي عليها رغم أنها محفظة في ملكية القبائل، وترفض السلطات بإقليم الخميسات تنفيذ أحكام قضائية بإفراغها من المترامين نظرا لصعوبة التنفيذ التي تبقى غير مبررة خاصة وأن الإطلاع على وضعية تلك الأراضي يفيد بهشاشة الإستطيان فيها، حيث يقوم شخص أو عائلة صغيرة ببناء بيوت طينية صغيرة ليتحكموا في استغلال أراضي شاسعة.

عقب هذه المعاينة الميدانية انتقل الوفد إلى منطقة الشعبة الحمراء بجماعة آيت سيدي لحسن حيث نصبت خيمتين خصصتا لإستقبال الضيوف وتنظيم نقاش بين الحقوقيين ووفد التجمع العالمي الأمازيغي وضحايا نزع الأراضي، وتم التركيز بشكل كبير على قضية النائبة السلالية حليمة الإدريسي وأراضي القبائل المترامى عليها والتي تمت معاينتها، وتم تداول سبل وضع حد للترامي على أراضي القبائل وكذا إمكانية التنسيق بين مختلف القبائل بكل مناطق المغرب. كما تم استحضار الحوار الوطني حول الأراضي السلالية الذي تشرف عليه وزارة الداخلية، حيث عبر عدد من ضحايا سياسة نزع الأراضي عن رفضهم ومقاطعتهم له في ظل عدم الاستجابة لمجموعة من الشروط، في مقدمتها إطلاق سراح كل المعتقلين على خلفية الاحتجاج ضد سياسة نزع الأراضي أو الترامي عليها، إلى جانب التشطيب على كل الأحكام القضائية الصادرة في حقهم.

ذات اللقاء تداول كذلك مجموعة من الخطوات التي أقدم عليها عدد من النواب السلاليون ومجموعات ضحايا نزع الأراضي بمختلف مناطق المغرب، كاللقاءات الرسمية التي عقدوها مع رئيس الحكومة المغربية عبد الإله بنكيران ووزيره في العدل مصطفى الرميد وهي لقاءات أجمع كل الحاضرين على أنها لم تسفر على أي شئ يذكر على الإطلاق.

هذا وقد أصدرت عدد من الهيئات المشاركة في الزيارة الحقوقية بيانا مفصلا حول قضية الترامي على أراضي قبائل آيت سيدي لحسن قيادة المعازيز إقليم الخميسات جاء نصه كما يلي:

من أجل الوقوف على ما يتعرض له ذوي حقوق في الجماعة السلالية لآيت سيدي لحسن قيادة المعازيز إقليم الخميسات من نهب وسلب وانتزاع أراضيهم من قبل أجانب عن جماعتهم دون موجب حق أو سند للحيازة أو التملك، قام الإئتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لإصلاح منظومة العدالة وبرلماني يمثل المنطقة، إلى جانب الجماعة السلالية لأيت سيدي لحسن بالخميسات وتنسيقية أدرار وجمعية مولاي اسماعيل وتنسيقية سيدي بوزكري بمكناس، بصحبة منابر إعلامية مثل العالم الأمازيغي والمساء ورسالة الأمة وجريدة الدفاع، بزيارة تفقدية واستطلاعية للجماعة المذكورة وذلك يوم السبت 14 يونيو 2014 لمعاينة الأراضي قيد النزاع والإستماع للمتضررين.

وقد انطلقت فعاليات هذه الزيارة بقافلة من مدينة الخميسات في اتجاه منطقة أيت سيدي لحسن جماعة سبت أيت يكو حيث نصبت خيمتين لإستقبال الضيوف، وخلال الطريق توقفت القافلة مرات من أجل معاينة وضعية الأراضي السلالية التي أفاد ذوي الحقوق أنها تعرضت للإحتلال من طرف أشخاص مسنودين من ذوي النفوذ بالمنطقة.

وقد استمعت الجمعيات الحقوقية وكذا الصحافة التي رافقت القافلة إلى ذوي الحقوق المعنيين بالأمر ، كما تناوبت الجمعيات الحقوقية على الكلمة، وبعد المناقشة والتداول تسجل الجمعيات الحقوقية والفعاليات المذكورة الملاحظات التالية:

- أفادت النائبة السلالية السيدة حليمة الإدريسي أن ذوي الحقوق في الجماعة السلالية يتعرضون للإستفزاز والمضايقة والتهديد ، وأنها تعرضت لإعتقال تعسفي لمدة 48 يوما مع اختها وتم تعذيبها، بتهم ملفقة، وأنها تعرضت أثناء اعتقالها للابتزاز والضغط من أجل التخلي عن تمثيل القبيلة، وأكدت أنها ما تزال تتعرض للمضايقات. فضلا عن الإعتقالات التي طالت مجموعة من أبناء القبيلة.
- أفاد ذوو الحقوق أن القبيلة تتوفر على الحق في ملكية أراضي سلالية بجماعة آيت سيدي لحسن بن منصور بجماعة آيت إيكو الخميسات ، بموجب رسم عقاري مؤسس بدوره على ظهائر تزكية الحيازة.
- تمت معاينة الأراضي الشاسعة التي استولت عليها إدارة المياه والغابات والتي حولتها إلى محمية غابوية مسيجة. ويفيد ذوو الحقوق أنهم يملكون الأرض ذات الرسم العقاري عدد1781 R المسماة بتافوديت دائرة ولماس مساحتها 700هكتار، وأن إدارة المياه و الغابات قامت بالإجراءات الإدارية لتهييئ التحديد الإداري للعقار المذكور قصد تبرير احتلالها و استيلائها على الأرض الفلاحية والرعوية التابعة لجماعة آيت سيدي لحسن، وهو ما دفع السيدة النائبة السلالية حليمة الإدريسي التي تنوب عن الجماعة إلى تقديم طلب تعرض كلي على هذا التحديد والتحفيظ بالرسم العقاري الذي هو أصلا في ملكية الجماعة السلالية لآيت سيدي لحسن، والذي لا يقبل التفويت ولا البيع أو الشراء أو الكراء ولا يخضع للتقادم.
- تمت معاينة الأراضي التي صدرت فيها أحكام نهائية والتي تقضي بإفراغ المنفذ عليهم من الأرض بفدان «تافوديت» ومساحتة 2056 هكتار والمتكون من أرض عارية في اسم الجماعة السلالية لآيت سيدي لحسن. وقد افادتنا النائبة السلالية وذوي الحقوق عن الإستماع إليهم أن عمالة الخميسات قد رفضت الإذن بتنفيذ الأحكام القضائية بدعوى أن التنفيذ من شأنه المس بالأمن العام لكون النزاع يتعلق بقبيلتين.

والحال حسب ما عايناه أن الأمر يتعلق فقط بستة أسر متفرقة على الأرض المتنازع عليها. علما أن المحكمة الابتدائية بالخميسات سبق لها أن قضت لفائدة ذوي الحقوق في الملف الاستعجالي عدد 1986/23 بإفراغ مغتصبي أرضهم موضوع الرسم العقاري عددR4367 والمسمى فدان تافوديت البالغ مساحته 2056 هكتار 51 آر و 30 سنتيار من الأرض العارية التي هي في اسم الجماعة السلالية آيت سيدي لحسن. هذا الحكم الذي تم تأييده استئنافيا حسب القرار الصادر في الملفين المضمومين عدد 87/923 و87/1039 بتاريخ 1990/10. كما أفادت النائبة السلالية أن بعض الأغيار الأجانب عن القبيلة يعرقلون التنفيذ في محاولة لاستيلائهم على أراضي الجماعة باستغلال السلطة و النفوذ وتسخير الدرك الملكي والسلطة المحلية لمصالحهم.

- معاينة الضيعة التي كانت تستغلها شركة صوجيطا والتي تبلغ مساحتها 377 هكتار، وقد أنشئ لها رسم عقاري في اسم الأملاك المخزنية على الرغم من أن الضيعة تابعة لعقار محفظ باسم الجماعة السلالية لآيت سيدي لحسن. وحسب إفادة النائبة السلالية، فإنه بعد انسحاب شركة صوجيطا من أراضي الجماعة، تم الترامي على هذه الضيعة من طرف شخص في البحرية الملكية. وبدأ في استغلالها، ورغم مراسلة ذوي الحقوق لعامل الإقليم في الموضوع فإن الوضع لم يتغير. وللتذكير فإن هذه الأراضي حسب الإفادات التي تلقيناها انتزعتها السلطات الإستعمارية خلال فترة الاستعمار من القبيلة (ضيعة تافوديت). وبعد خروج الاستعمار وعوض إرجاع هذه الأراضي لمالكيها الأصليين تم الاستيلاء عليها من طرف الدولة التي أبرمت عقد كراء طويل الأمد مع شركة (صوجيطا) بسومة كرائية قدرها 250 درهم في السنة مقابل استغلال 377 هكتار من الأراضي الخصبة.

وبناء على المعطيات السابقة قررت الجمعيات الحقوقية التي قامت بالزيارة التفقدية والإستطلاعية للأراضي السلالية لجماعة آيت سيدي لحسن قيادة المعازيز إقليم الخميسات ما يلي:

- اعتماد مقاربة حقوقية وقانونية لكشف التلاعب في وثائق الأراضي التي توجد في ملكية الجماعة السلالية لآيت سيدي لحسن وترتيب الجزاءات في حق المتلاعبين و وضع حد للشطط في استعمال السلطة واستغلال النفوذ.
- الإحتجاج على الإعتقالات التي تعرض لها ذوي الحقوق وفي مقدمتهم النائبة السلالية السيدة حليمة الإدريسي والتنديد بالتعذيب الذي تعرضت له، والمطالبة بفتح تحقيق في الموضوع من طرف الجهات المختصة، حول استمرار الإستفزاز والمضايقات.
- التدخل من أجل فرض تطبيق القانون وإرجاع الحقوق إلى ذويها.
- العمل على فتح بحث في موضوع التماطل في تنفيذ أحكام قضائية نهائية ذات الصلة بالقضية.
- مطالبة الحكومة باعتماد مقاربة شاملة لحل قضية الأراضي السلالية وأراضي الكيش والملك الغابوي، ووضع حد لكل ما من شأنه التلاعب بحقوق المواطنين.

## حوار «العالم الأمازيغي» مع السيد عزيز بروال

# الهدف من الكأس الأمازيغية تمثيل الأمازيغ في الساحة الرياضية

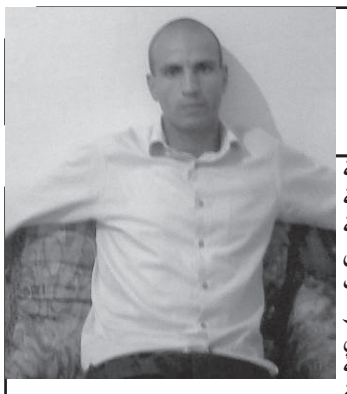

*** لماذا كأس الأمازيغية لكرة القدم ؟**

** لأن الأمازيغ موجودون ومن حقهم صنع ما تصنع باقي شعوب العالم.

*** وكيف جاءت فكرة خلق هذه الكأس؟**

** جاءتنا الفكرة لخلق هذه الكأس من مثل مشهور «الحاجة أم الاختراع» أي كما يقول المثل الأمازيغي ازوزت ليترو اسكين

*** وما الهدف من ذلك؟**

** الهدف من ذلك ذو أبعاد متعددة أولا: إغناء الثقافة الأمازيغية خاصة و إغناء الثقافة المغربية عامة وإضافة مولود جديد للرياضة الوطنية وليشعر أمازيغ المغرب أنهم موجودون في جميع المجالات ليس فقط في مجال الرقص و الغناء ...

*** ما هي القيمة المضافة لكأس الأمازيغية لباقي الكؤوس المعروفة في مجال الكرة؟**

** القيمة المضافة لكأس الأمازيغية لباقي الكؤوس المعروفة في مجال الكرة تمثيل الأمازيغ في الساحة الرياضية رغم أن المبادرة حديثة الولادة ولكن حاضنها ذو جدور عريقة سيعتزون بها وجميع الكؤوس المعروفة في مجال كرة القدم كان عدد الفروق المشاركة على رؤوس الأصابيع، نحن على يقين أن مستقبل هذه الكأس ستحذو حذو باقي الكؤوس الأخرى.

*** هل سبق و نظمتم مسابقات وطنية و دولية في هذا الشأن؟**

** نعم سبق لنا ونظمنا مسابقات ولكن المشاركة اختصرت على الفرق المحلية بمنطقة سوس ولم نستثني أحدا سواء كان أمازيغي أو عربي كما أن النظام الداخلي للمسابقات كان يأخذ طابعه من التقاليد الأمازيغية وهذه السنة دخل في نسخته الثالثة.

معلومات: بدأ تنظيم كأس الأمازيغية لكرة القدم.

أول دورة كانت في 15/05/2012 إلى غاية 30/05/2012 و عدد الفرق المشاركة عشرة تمثل فرق جهة أكادير و الفريق الفائز إثران إمازيغن.

ثاني دورة كانت في 15/05/2013 إلى غاية 30/05/2013 و صل عدد الفرق المشاركة 20 و الفريق الفائز مستقبل علال.

ثالث دورة كانت في 15/05/2014 إلى غاية 08/06/2014 وصل عدد الفرق المشاركة 30 و الفريق الفائز هو شباب ايت عميرة.

اللجنة المنظمة تتكون من أعضاء الفرق و لاعبين قدماء لهم تجربة في تنظيم تظاهرات رياضية وعلى رأسهم صاحب الفكرة عزيز بروال.

جائزة الدوري: كأس مصمم ومزخرف بحروف تيفيناغ وشكله حرف ياز من تصميم صاحب الفكرة.

*** ماهي الآفاق المستقبلية لهذه الكأس؟**

** الآفاق المستقبلية لهذه الكأس أن تصل إلى ما وصلت إليه التظاهرات العالمية و تفتح أبواب لجميع الفرق من أنحاء العالم.

*** وهل هناك دعم من جهة معينة لإنجاح هذه المبادرة التي تعتبر الأولى من نوعها؟**

** إلى حد الآن لم نتلقى أي دعم من أي جهة معينة نكتفي فقط بمبلغ رمزي من كل فريق مشارك لتمويل هذه المسابقة التي تعتبر الأولى من نوعها وغالية علينا كأمازيغ و مغاربة.

*** هل تفكرون في تطوير هذه المبادرة لتحدو حذو باقي الكؤوس المعروفة وطنيا؟**

** نعم نفكر بجدية و نمد أيدينا لمن له الغيرة على الهوية الأمازيغية المغربية ونطلب من وزارة الشباب والرياضة و المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وجميع المسؤولين في هذا المجال أن تندمج هذه الكأس في التظاهرات الرسمية وتقديم الدعم المادي والمعنوي والإعلامي لها.

*** هل تفكرون في تكوين منتخب أمازيغي مائة بالمائة؟**

* نحن لا نفكر و لم يتبادر إلى ذهننا مثل هذه الفكرة لأن لدينا منتخب مغربي و طني يمثل جميع الفئات والثقافات المغربية وهدفنا هو كأس الأمازيغية لإغناء الثقافة و الساحة الرياضية المغربية.

وفي الأخير نشكر الإعلام الحر و الهادف الذي أول اهتمامه لهذه التظاهرة الرياضية.

* حاورته ر.إمرزيك

# تخليد الذكرى 58 لاغتيال الشهيد عباس المسعدي، قائد جيش التحرير بالريف الشرقي

تحقيق: جمال الكتابي و سعيد العمراني

كثر الحديث مؤخرا حول اغتيال الشهيد عباس المساعدي وخاصة بعد صدور الكتاب «عباس المساعدي، الشجرة التي تخفي غابة جيش التحرير...»، لمؤلفه محمد لخواجة، وإثارة اسمه في مذكرات احرضان، والتهم المتبادلة علانية حول من يقف وراء اغتياله.
ومن دواعي الغيرة على ذلك الرجل الكبير وتاريخه الكفاحي ودوره البارز في قيادة جيش التحرير في الشمال الشرقي للمغرب وبحثا عن الحقيقة، أجرينا تحرياتنا حول عائلة الشهيد وتمكنا من الإلقاء بها شهر مارس الماضي. وتحدثنا معها مباشرة حول شخصية عباس المساعدي وحيثاث اغتياله، وكيف؟ ولماذا؟ ومن كان وراء اغتال الشهيد؟

*** عباس المساعدي والريف**

يعد عباس المسعدي من ابرز مؤسسي جيش التحرير وقادتها إلى جانب الصنهاجي وآخرين. قبل التحاقه بالريف كان مناضلا بارزا بالدار البيضاء مما كلفه حريته اذ اعتقل لمدة تفوق 22 يوما سنة 1953 وعذب عذابا اليما من طرف القوات الاستعمارية الفرنسية.
شجاعته وصموده ابهر جلاديه كما أثار إعجاب واعتزاز رفاقه لاسيما منهم الشهيد محمد الزرقطوني وابراهيم الروداني.
غادر عباس الدار البيضاء في اتجاه جبال الريف بعد ان اقتنع بان لا خيار سوى ايجاد استراتيجية بديلة لمواجهة المحتل الغاصب تعتمد على حرب تحرير طويلة النفس وضرورة تنظيم الشعب في الجبال و البوادي لاستنزاف قوات الاحتلال.
قرر عباس الالتحاق بجبال الريف وفلاحيه الفقراء ليستقر نهائيا بين أبناء الريف الكبير، لربط مصيره بمصيرهم في بناء جيش تحرير الشمال والأطلس المتوسط من أجل إنجاز استقلال حقيقي للمغرب.
عباس جاء تاركا المدينة وماكريها بعد إقصاءه من طرف هؤلاء من قيادة المقاومة المسلحة بالدار البيضاء مباشرة بعد اغتيال الشهيد الزرقطوني احد ابرز قادة جيش التحرير بالبيضاء.
بتاريخ 5 يوليوز1955، وصل عباس المساعدي إلى الريف الشرقي حيث وجد هناك رجالا مسلحين شبه منظمين في مجموعات صغيرة لدى اغلبيتهم تجربة قتالية مهمة اكتسبوها إبان فترة مقاومتهم للاستعمار الاسباني بزعامة محمد بن عبد الكريم الخطابي. كما لمس عند أغلبيتهم حساسية كبيرة اتجاه حزب الاستقلال وقيادته التي وقعت اتفاقيات إكاس ليبن ضدا على إرادة جيش التحرير وغالبية الشعب المغربي.
بعد التحاقه بالريف احتك سريعا بالسكان الريفيين وتعلم لغتهم كما شرع في بناء التنظيم على خط الجبهة الممتدة من قبائل أيت يزناسن،أيت صغروشن،أيت وراين مرورا بالناظور ومثلث الموت مرنيسة ومطالسة. واتخذ عباس من الناظور المقر المركزي لقيادة جيش التحرير.
فبالإضافة إلى تشنج علاقته عباس المسعدي ببنبركة، فان ديناميته وحركيته المتواصلة و سفرياته المتعددة والتقائه بزعيم الثورة الريفية محمذ بن عبد الكريم الخطابي في القاهرة عجلت إعلان ابتعاده وبالتالي تقديم استقالته من حزب الاستقلال وذلك بالضبط يوم 16 ماي 1956 (وثيقة رسمية).
لعنة المكر هذه لحقته واطالته حتى في الريف من مليشيات تابعة لحزب الاستقلال التي كانت تريد إلحاق جيش التحرير بالشمال الشرقي بحزب الاستقلال و لو بالقوة.
عباس رفض ذلك العرض ولو تحت تهديد السلاح معتبرا تلك الجماعة ب»الكارثة»، إذا سيطرت لوحدها على المقاومة ومن ثم السلطة.
وعند تعاظم دوره وشأنه تم تصفية عباس المساعدي في 27 يونيو 1956 ، وهذه المرة ليست من طرف قوات الإحلال بل بنيران «صديقة» التي نفذت عملية الاغتيال في واضحة النهار. وللإشارة فان هذا الاغتيال جاء سياق الحملة الواسعة من الاختطافات والاغتيالات التي شهدها شمال المغرب ككل وخاصة في شهري مايو و يونيو 1956 والتي زج بمناضلين بررة في المعتقل السيئ الذكر «دار بريشة» والتي أشرفت عليها عصابات حزب الاستقلال.

*** عائلة المسعدي**

عباس المساعدي لم يكن يوما «مقطوعا من الشجرة»، كما يضنه الكثيرون، بل كان وراءه رجال أحرار يحبونه و يحبون المغرب والمغاربة، وكذا زوجة من طينة ناذرة، تحبه ولازالت تبكي على فقدانها له رغم مرور 58 سنة على اغتياله.
زوجة كغير الزوجات، مخلصة، وفية، صامدة، ثابتة رغم تقدمها في السن. امرأة مجاهدة جربت سجون الاستعمارين الفرنسي و الاسباني.، وتفرغت طوال حياتها لتربية ابنيها وتكلفت بدراستهما حتى أصبح ابنها خليل (الابن الوحيد لعباس المساعدي) من ابرز المهندسين بالدار البيضاء اليوم.
لا نريد الدخول في تفاصيل العائلة احتراما لحرمتها، لكن ما يهمنا في هذا الموضوع هو كيف تنظر هذه العائلة إلى عباس المساعدي وإلى تاريخه الكفاحي والقتالي و إلى اغتياله و قاتليه؟
يضل عباس المساعدي الخبز اليومي لعائلته الصغيرة. زوجة عباس، ام ذكية متعلمة تتحدث على عباس المساعدي بكثير من الحسرة احيانا، وبكثير من الفخر والاعتزاز وتصفه بأنه «كان خليفة لعبد الكريم الخطابي في الريف»، على حد تعبيرها. إنها فقدت فيه كل شيء الرجل الإنسان والزوج ورفيق الكفاح الذي أحب وطنه المغرب وشعبه حب الجنون حتى يوم اغتياله.
ابنه خليل المساعدي، اغتيل أباه وهو طفلا صغيرا جدا لا يتجاوز عمره آنذاك 7 أشهر فقط من عمره. بالرغم من ذلك، فيتبين أن له دراية كبيرة بملف اغتيال أبيه ويعرف عنه كل صغيرة و كبيرة ودون كل شيء في ذاكرته حول أبيه. وجمع أهم الوثائق بما فيها الرسمية (كبيانات جيش التحرير ومراسلات أبيه ووثائقه الشخصية ). ابن ثابت رزين مثقف وحذر يعرف ما يقول وانه لا ينطق عن الهوى.
خليل المساعدي متزوج بامرأة محترمة، يبدو أنها مثقفة جدا تابعت الحوار الذي أجريناه مع العائلة بتأني لم تنطق إلا قليلا، لكنها لم تتدخل في تفاصيل الحوار. لهما ابنين ذكر و أنثى. الولد سماه ب «عباس» وفاء وامتنانا منهما للشهيد عباس المساعدي.
عباس الحفيد شاب يافع ذكي يحترم الضيوف ويخاطبنا ب «عمي». كان يسمع بهدوء استجوابنا لجدته غيتة وأباه خليل. فخور بانتمائه إلى عائلة المساعدي. شاب حركي كأبناء جيله مهووس بعالم الإعلاميات و دروس الروسية.
حضر اللقاء أيضا أخت خليل من أمه وزوجهابناني اللذان تابعا أطوار الحوار بحذر وثبات وكثير من الثقة في النفس.
الجلسة مع العائلة كانت مطولة و دارت حول مختلف حيثيات اغتيال عباس المساعدي.
استقبلتنا عائلة المساعدي بحفاوة كبيرة واحتضنتنا كما أنهم يعرفوننا منذ زمان فبالرغم من الحذر (الذي هو أمر طبيعي في مثل هذه الحالات. و خاصة أنهم عائلة ليست كالعائلات نظرا لانتمائها لرمز من رموز الكفاح الوطني في المغرب)، لكن سرعان ما وضعت فينا ثقتها الكاملة و فتحت لنا صدرها و بدؤوا يتحدثون إلينا بتلقائية مع و ضع النقاط على الحروف طبعا.

*** شهادة السيدة غيتة المساعدي (زوجة الشهيد عباس)**

سنقتصر في هذا المقال الأول/ أو ما يمكن أن نسميه ب»إعلان اللقاء مع عائلة عباس المساعدي»، على رواية غيتة المساعدي/ زوجة الشهيد عباس وشهادتها حول زوجها و كيف عاش وكيف تم تصفيته ومن هم المتهمون؟
غيتة من مواليد فاس و أباها كان عالما في القرويين، ومقاوما حرا، وأجدادها من مدينة الشاون (من بينهم الكورونيل علوش الذي تم تصفيته إبان أحداث الصخيرات سنة 1971).
تحكي غيتة بان زوجها كان مطاردا من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية وسبق أن تم اعتقاله عدة مرات من طرف السلطات الاستعمارية. مما جعله يتوجه إلى الريف ليتخندق في جبالها الشامخة ويعيش بين أبناءها بعد أن احتضنه أبناء الشمال بصدر رحب.
فبعد تركيست وتطوان استقر عباس المساعدي سرا بالناظور ونواحيها. كان يتقن اللغة الريفية ويخاطب المقاتلين بالريفية وهو من أيت سيدي مساعد تزارين بناحية ورززات.
وجد عباس ضالته في الريف لتنظيم المقاومين هناك.
وبغية الحاق غيتة بزوجها (عباس)، أرسل لها هذا الأخير مقاومة اسمها «فاطمة التاغزوتية» إلى فاس وفي خضم رحلتهما الصعبة إلى الشمال عبر جبال الريف اعتقلتهما السلطات الفرنسية وقضتا (غيتة والمقاومة فاطمة التاغزوتية) شهرين في سجون الاحتلال وبصمودهما جعلتهما تنجوان من حكم كان قد يكون قاسيا.
كانت غيتة المساعدي تحمل اسما حركيا وهو «خديجة» وكذبت على المحققين مصرحة لهم بأنها كانت مجرد خادمة عند عائلة في فاس (تقصد عائلتها). وان أهل فاس كثيرا ما يغيرون أسماء شاغلتهم. مما جعلتهما تخرجان من السجن بالبراءة دون أن يتنبه الجيش الفرنسي أن غيتة كانت هي الزوجة الشرعية لقائد جيش التحرير بالشمال عباس المساعدي.
وبعد خروجهما واصلا طريقهما إلى تاركيست (مقر سكنى عباس آنذاك)، لكن تم توقيفهما مرة أخرى من طرف السلطات الاستعمارية الاسبانية عند الحدود الفرنسية الاسبانية (الحدود التي رسمها المستعمرين الاسباني والفرنسي في المغرب) لكن هذه المرة لم يقضيا إلا ليلة واحدة عند سلطات الإحتلال الاسبانية وأطلقت سراحهما بعد تدخل احد المقاومين له صلة بعباس على حد تعبيرها.
أخيرا غيته تمكنت هذه المرة من التقاء زوجها، بطل جيش التحرير في تاركيست الريف (وبكت كثيرا بفرحة لقاء زوجها. فرح ممزوج بالخوف من جراء المصير المجهول الذي كان ينتظرهما).
أخذ عباس زوجته إلى تطوان وبعد أيام قليلة عاد إلى الريف الأوسط وبالضبط في مدينة الناظور للاستقرار هناك في بيت سري جدا، بعيدا على أعين السلطات الاستعمارية الاسبانية و العملاء.
غيتة تحكى كيف كان تساعد زوجها و أعضاء جيش التحرير وكانت إلى جانب نساء ريفيات أخريات تحضرن بسرية الخبز والمأكل لعشرات المقاتلين من جيش التحرير.
تروي غيتة قصة الباخرة «دينا» التي أفرغت سلاحها يوما في شواطئ الناضور وكان جزءا من ذلك السلاح مخبأ في المنزل الذي تقطنه.

*** شخصية عباس**

تصف غيتة زوجها بأنه كان طويل القامة قوي الشخصية شديد الصرامة مع خصومه كثير الحركة والسفر. تحدثت على خطاباته القوية الموجهة لأعضاء جيش التحرير وقدرته الفائقة على التأقلم مع المتغيرات السياسية و التنظيمية. كما تحدثت عن سفرياته وخاصة سفره إلى مصر والتقائه بمحمد بن عبد الكريم الخطابي وبصراعه المعلن والعلني مع المهدي بن بركة.

*** العلاقة بين بركة**

تصف علاقة عباس بالمهدي بالمتوترة جدا. فذات يوم فعباس انزل المهدي من المنصة في اكنول عندما كان يخاطب أعضاء جيش التحرير وخاصة بعد أن أراد أن يربط في خطابه جيش التحرير بحزب الاستقلال. بل وصل به الامر إلى توجيهه صفعة للمهدي أمام الملا ومن ثم أعتقله لساعات.
وتم الإفراج عنه بعد تدخل بعض قادة حزب الاستقلال.
كما تحدثت على طرد المهدي بن بركة من اجتماع انعقد بمدريد أمام أعين علال الفاسي، معتبرا «أن المهدي كان ضد المقاومة المسلحة و لا علاقة له بجيش التحرير».

*** عباس و السرية**

من خلال البحث الذي اجريناه يتضح بان محمد المسعدي (اسمه الحقيقي)، كان يحمل عدة اسماء حركية و عدة بطائق هوية وجوزات سفر وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على ان محمد المسعدي (عباس) كانت شخصية عالمية ويتمتع بعلاقات مهمة في الداخل والخارج، بحيث كان يتحرك بسبعة اسماء اهمها: محمد بن عبد الله ومحمد بنطاهر، وحسين بنعلي، وعبد الواهب الصفريوي...، كما كان يمتلك ثلاثة جوازات سفر مختلفة من بينها جواز السفر الذي استلمه من مصر والاخر من يوغسلافيا تيتو ... وزار عدة دول كالجزائر وتونس ومصر واسبانيا وايطاليا...

*** لقاء عباس بعبد الكريم الخطابي**

عباس المساعدي زار القاهرة والتقى بالقائد والأب الروحي للثورة الريفية محمد بن عبد الكريم الخطابي ووقف عبد الكريم لتحية عباس وقال لعباس «كيف لا أقف لأحيي خليفتي في الريف» على حد تعبير غيتة الزوجة.

*** السلاح**

تتذكر السيدة غيتا ان السلاح كان يأتي إلى جيش التحرير من مصر بحرا وشيكوسلوفاكيا (عبر روما). تحدث غيتا عن الباخرتتان «دينا» و «أطوس» المملوءتان بالسلاح التان قدمتا من مصر وافرغتا حمولتهما بشواطئ الناظور. أما الباخرة الثالثة فتم إلقاء القبض عليها و حجزها في المياه الدولية المحاذية للجزائر من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية. وهنا تتهم العائلة مباشرة احد قادة حزب الاستقلال بإخبار السلطات الفرنسية بموضوع السلاح.

*** حكاية الباخرة الثانية**

بالنسبة لغيتا المساعدي بان كل شيء تغير بعد التقاء عباس المساعدي بعبد الكريم الخطابي بالقاهرة. فمنذ ذلك التاريخ رفض المصريون تسليم المساعدات لعلال الفاسي، و قرروا التعامل مباشرة مع عباس المساعدي، مما دفع بعض الاستقلاليين و تذكر بالاسم «بلافريج» بالاتصال بالسلطات الفرنسية لإخبارها بقدوم الباخرة الثالثة المحمولة بالسلاح من مصر، مما أدى إلى احتجاز الباخرة المصرية عند عبورها للشواطئ الجزائرية و طاقمها الذي كان يقوده «إبراهيم النيال السوداني» و الذي لم يفرج عنه إلا بعد استقلال الجزائر.
تحدثت غيتا عن اجتماعات قيادات جيش التحرير وحزب الاستقلال كانت دائما تنتهي بالتشنج و انعدام الثقة. فمثلا في تجمع اكنول عباس سيطرد المهدي بن بركة و تكرر نفس الأمر في اجتماع بمدريد.

*** حول اغتيال عباس المساعدي**

تعترف غيتة المسعدي أن اغتيال المساعدي جاء في إطار الأجواء المشحونة التي صاحبت «استقلال المغرب». كما تعترف بأنه كان هناك تحريض معلن من طرف بعض قادة حزب الاستقلال ضده. فمثلا تقول بان يوما كان لعباس المساعدي لقاءا مع الملك محمد الخامس في قصره. لكن قبل وصوله سبقه علال الفاسي وحذر الملك من عباس و قال له «رد بالك من عباس انه جمهوري».
و عند عودته إلى المنزل قال عباس لزوجته: « أتعرفين ما قاله بولحية (يقصد علال الفاسي) للملك؟
قالت له ماذا؟
قال لها بان في لقائه مع محمد الخامس قال له هذا الأخير بان علال الفاسي حذره منه و قال له «رد بالك من عباس، انه جمهوري».
بالنسبة لعائلة عباس بان ليس هناك أدنى شك بان عباس المساعدي تم تصفيته من طرف بعض قادة حزب الاستقلال و تستند إلى عدة معطيات أبرزها العلاقة المتوترة جدا بين المهدي بن بركة وعباس المساعدي. بل تقول بان المهدي و من معه (تذكرهم بعضهم بالاسم) هم من خططوا مؤامرة الاغتيال من ألفها إلى يائها.
وتقول العائلة بان المسمى الغزاوي (مدير الأمن آنذاك هو الذي نفذ الاوامر لتصفية عباس المساعدي)

*** قبر عباس المساعدي**

عباس المساعدي تم دفنه في المرة الأولى في فاس، و بعدها تم إعادة دفنه من طرف أعضاء جيش التحرير (رغم أعتراض حكومة بلفريج ) في أجدير باكنول و قبره يوجد إلى يومنا هذا في أجدير باكنول بالريف الكبير.

*** خلاصة أولية**

يمكن اعتبار ملف الشهيد عباس المساعدي من اخطر ملفات الاغتيال السياسي بالمغرب ويعد ملفا ملغوما وخطيرا بكل ما تعني الكلمة من معنى، يصعب الوصول لخلاصات حاسمة بالسهولة المطلوبة. وهذا ما يتطلب تعاملا حذرا مع الموضوع والعمل على جمع كل المعطيات والشهادات. نعتبر أن شهادة العائلة ليست مهمة فحسب بل ضرورية وحاسمة في العديد من جوانب الملف، لكن لا يمكن أن نعرف الحقيقة الكاملة حول جريمة اغتيال عباس المساعدي، إلا بعد أن يتكلم القتلة الأحياء منهم والموتى ورفع الدولة يدها على سرية الملف.
إن الدولة تعرف كل الأسرار فهي التي تبقى عاجزة إلى يومنا هذا أن تصرح بأسماء القتلة و من يقف ورائهم وتقديم الأحياء منهم إلى العدالة لترتاح العائلة و نرتاح معها نحن جميعا. العائلة متيقنة من أن القتلة هم بعض قادة حزب الاستقلال و من خلالهم كل من كان لهم مصلحة في تصفية جيش التحرير.

*** الحسن الثاني (ولي العهد آنذاك) تعاظمت نفوذه.**

يصعب تحديد دوره في ذلك الاغتيال/الجريمة تقول العائلة، لكن حضوره كان لافتا إبان فترات التحقيق وهو الذي امر بالإفراج عن القتلة/منفذي الجريمة بل علاقته مع أستاذه المهدي بن بركة كانت عظيمة آنذاك.
هل كان على علم بخطة اغتيال الشهيد المساعدي؟
سؤال يحير العائلة لكنها متأكدة بان الحسن الثاني كان يعرف كل شيء حول الحدث المؤلم ولم يقم بأي شيء لمعاقبة القتلة ؟؟؟؟؟ هذا السؤال يبقى مفتوحا ولا جواب عند العائلة حول الموضوع....
العائلة ظلت صامتة إلى يوم زيارتنا. فبعد التقائنا بها، خرج خليل المساعدي لأول مرة عن صمته وأجرى حوارا مطولا مع جريدة المساء. كرر فيه نفس الحقائق التي عبر عنها إبان لقائنا.
الموضوع يستحق أكثر من مقال ويتطلب بحثا دقيقا مفصلا و استجماع كل المعطيات و الشهادات الممكنة وخاصة من الذين عاشروا وعايشوا عباس.
الزعيم اليساري بنسعيد ايت يدر الذي يحترمه العديد من المغاربة إلى يومنا هذا (و الذي نكن له كل الاحترام و التقدير)، متهم اليوم علانية بالتورط في اغتيال عباس المساعدى. نعتقد انه آن الأوان لكي يدلي هذا الرجل بشهادته كاملة حول الموضوع و بكل تفاصيلها و يفصح عن كل ما يعرفه حول هذا الملف بعيدا عن «قوالب السياسة»، لكي لا يدينه التاريخ و يسيء لنفسه و يسقط من عيون ألكثيرين و خاصة أن الرجل متهم اليوم ليس من طرف احرضان فقط، بل من طرف عائلة الشهيد نفسها. و اخذا بالفرضية التي تقول بان «كل متهم بريء حتى تثبت إدانة فإننا نستغرب لماذا لم يرفع بن سعيد الدعوة ضد تصريحات احرضان اذا كان يعتبر نفسه بريئا.
و فيما يخص هذا الأخير (احرضان)، فعائلة المسعدي تنفي أن يكون لهذا الرجل أي دور في جيش التحرير و أما الخطيب فقصة أخرى.....

# أمازيغ المزاب يتبنون الحكم الذاتي في ظل استمرار القتل

ساعيد الفروح

لقي شاب جزائري ميزابي أمازيغي مساء الأحد 30 يونيو 2014 حتفه متأثرا بإصابات بليغة على مستوى الرأس، بعد أن تعرض للرشق بالحجارة وهو على متن دراجته النارية بمنطقة بوهراوة في غرداية من طرف محسوبين على عرب الشعانبة.

وأوضح عضو هيئة التنسيق والمتابعة لأحداث غرداية خضير باباز في تصريحات إعلامية، أن الضحية المدعو «الياسع بن محمد عوف» والبالغ من العمر 17 سنة، فارق الحياة بمستشفى غرداية الذي نقل إليه على جناح السرعة، عقب تعرضه للرمي بالحجارة ما تسبب في إصابته بجروح خطيرة على مستوى الرأس.

هذا وقبل أسبوع عن الحادث كانت قد اندلعت مناوشات بين عرب الشعانبة وأمازيغ المزاب، أصيب على إثرها عشرة أشخاص بجروح في منطقة بريان أثناء الاحتفال بفوز منتخب الجزائر لكرة القدم على كوريا الجنوبية في مونديال البرازيل، وأعقبت تلك المناوشات أعمال عنف حادة وضعت حدا للهدوء الهش الذي ساد ولاية غرداية، بعد توقف الهجمات التي دامت لأشهر طويلة والتي كانت تقوم بها مليشيات عرب الشعانبة ضد أمازيغ المزاب، ما أسفر عن عدد من القتلى ومئات الجرحى والمهجرين في صفوف أمازيغ المزاب بالإضافة لخراب مهول وحرق لمئات المنازل والمحلات وحتى المآثر، ولكن حادث مقتل الشاب الأمازيغي «الياسع بن محمد عوف» نهاية يونيو جعل الأوضاع بغرداية تتصاعد حدتها بشكل خطير خاصة وأن قائمة قتلى أمازيغ المزاب ارتفعت بذلك لتصل لتسعة أشخاص كلهم قتلوا هذه السنة وبعضهم تم تصوير جريمة قتله بشكل بشع على يد ميليشيات الشعانبة.

وقد واصل أمازيغ المزاب بعد الحادث الأخير اتهام السلطات الجزائرية باستهدافهم والتواطئ مع مليشيات الشعانبة ضدهم، ونظموا يوم السبت 05 يوليوز مسيرة احتجاجية حاشدة بولاية غرداية شارك فيها الآلاف استجابة لنداء جمعيات أحياء المزابيين وتنظيمات المجتمع المدني المزابي في غرداية، كما تم بالموازاة تنظيم اعتصام أمام مقر دار الصحافة طاهر جاووت بالعاصمة الجزائرية، وتنظيم احتجاجات بكل من قسنطينة ووهران في نفس اليوم.

وطالب أمازيغ المزاب في احتجاجاتهم بتوفير الأمن بغرداية وحمايتهم من الانتهاكات والجرائم التي تطالهم، وكذا وضع حد لتدمير كل مقوماتهم وللهجمات ضدهم وللتصفية العرقية التي يتعرضون لها خاصة وأن حدتها تزايدت منذ سبعة أشهر، كما سجل أمازيغ المزاب عدم تنفيذ نظام بوتفليقة لأي وعد من الوعود التي أطلقها خاصة خلال حملة الانتخابات الرئاسية. ورفع المحتجون صورا لقتلاهم وضمنها صورة لآخر قتيل في صفوفهم الشاب «عوف الياسع»، وإلى جانب الإحتجاجات الحاشدة شهدت مختلف أحياء غرداية إضرابا عاما للمحلات التجارية والورشات والمصانع.

وفيما بدا كمحاولة لامتصاص الغضب الأمازيغي المزابي، قامت السلطات الجزائرية يوم 08 يونيو بإطلاق سراح ثمانية معتقلين أمازيغ في أحداث «باب الحداد « بغرادية التي اندلعت نهاية يونيو، وكانت قد وجهت للموقوفين وهم «التومي بحيو « و» بابا وسماعيل نور الدين» و» أويابة جابر « و» بوصباع ابراهيم « و»حجاج باحمد» و» الشيخ صالح « و» خطارة سليمان» و» عوف بكير» تهم التجمهر المسلح والإعتداء على مصالح الأمن وحمل أسلحة بيضاء وإثارة الفوضى.

وقال خضير باباز عضو هيئة التنسيق والمتابعة لأحداث غرداية في تصريحات أوردتها وسائل إعلام جزائرية، أن مرافعة المحامين عن الأمازيغ المعتقلين كانت في المستوى، حيث أكد الدفاع بالدليل أن مصالح الدرك الجزائري كانت تقوم في كل مرة بإعتقالات عشوائية وغير مدروسة للأمازيغ، و أضاف: « تصور أن من بين المعتقلين مثلما قال أحد المحامين شخص معروف بولاية غرداية أنه رزين ووديع لكن مصالح الدرك اعتقلته و اتهمته بالتجمهر المسلح «.

ولم تدم فرحة أمازيغ المزاب الإفراج عن عدد من معتقليهم طويلا إذ عاد القتل ليحصد ضحية جديدة في صفوفهم، حيث تم اغتيال المزابي الأمازيغي أوجانة حسين 42 سنة صباح يوم الخميس 10 يوليوز 2014، لما كان مارا بدراجته النارية بحي عين لوبو المحاذي لقصر غرداية العتيق من طرف مجموعة تنمي لعرب الشعانبة نصبت حاجزا مزيفا للإعتداء على الأمازيغ المزابيين.

وحسب ما تداوله النشطاء الأمازيغ المزابيون فجسم الضحية تعرض للتنكيل، حيث تلقى ما لا يعد من الضربات بالحجارة على كامل جسمه وخاصة على مستوى الرأس.

ومباشرة بعد هذا الحادث قامت قوات الدرك الوطني التي تتمركز في نفس الحي بتطويق كامل أحياء المزابيين الأمازيغ في غرداية وأمطرت المساكن بوابل من الغازات الخانقة، وحسب نشطاء أمازيغ المزاب فقوات الدرك الجزائري تساند الإرهابيين في حرق مساكن الأمازيغ بعد نهبها، وقاموا بنشر صور وفيديوهات تظهر صحة اتهاماتهم بوضوح، واستمرت المواجهات والعنف في غرداية لأيام بعد مقتل أمازيغي مزابي ثاني في أقل من أسبوعين والعاشر هذه السنة.

يشار إلى أنه وعلى الرغم من الخطوات المحتشمة للسلطات الجزائرية التي أطلقت سيلا من الوعود بتعويض متضرري أحداث غرداية وفتح تحقيقات في الوفيات وكذا صياغة خريطة طريق لوضع حد للعنف، إلا أن أمازيغ المزاب على ما يبدوا فقدوا الثقة في وعود السلطات الجزائرية التي تكررت طوال سنوات بلا نتيجة ملموسة، لذا سلكوا طرقا أخرى، فإلى جانب التوجه للمنتظم الدولي وإطلاق نداءات موجهة للمنظمات الدولية والأمم المتحدة، أعلن أمازيغ المزاب مؤخرا عن تبنيهم لمطلب الحكم الذاتي.

وفي بيان موقع بإسم الممثل الرسمي لمنطقة مزاب بالتجمع العالمي لأ ما ز يغي وكل المزابيين اللذين يعانون من العنصرية و ا لتمييز ، ووفقا للقوانين الوطنية والعهود و ا لا تفا قا ت الدولية، طالب أمازيغ المزاب بحق المزابيين القانوني في الحكم الذاتي في المسائل المتصلة بالشؤون الداخلية والمحلية لمنطقة مزاب، كما اعتبروا أن تطبيق الحكم الذاتي سيكون السبيل الوحيد لمنع الدمج القسري واندثار التراث الحضاري والإنساني للمزابيين.

جاء مطلب الحكم الذاتي لمزاب في بيان طويل وردت فيه معطيات مفصلة حول ما يتعرض له المواطن المزابي من توقيف وتعذيب وحتى تحرشات الجنسية واغتصاب في مخافر الشرطة الجزائرية ثم السجن ومختلف العقوبات، إلى جانب معطيات حول اختراق المؤسسات التقليدية المزابية من قبل النظام الجزائري، وكذا تطبيق نظام بوتفليقة وفرضه لقاعدة الصمت على الجرائم المقترفة ضد المزابيين الأمازيغ.

كما بنى المزابيون مطلبهم بالحكم الذاتي على الأحداث الأخيرة واليأس من نهاية الحرب ضد المزابيين وهويتهم، وكذا الخروقات القانونية الناتجة عن مأساة تلك الحرب، والمتمثلة أساسا في الخروقات المسجلة للقانون الوطني وللدستور الجزائري، والمرتبطة بالإعلانات والاتفاقات والمعاهدات الدولية التي تتعلق باحترام حقوق الإنسان، خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والإعلان العالمي لحقوق الشعوب الأصلية

وأورد بيان المزابيين المطالبين بالحكم الذاتي كذلك أن ما دفعهم للجوء لهذا الخيار، هو مخاطر الحرب على المزابيين الأمازيغ على المدى القصير والمتوسط خاصة الدمج القسري والتهجير، واعتبروا السكوت على استمرار ما وصفوه بالظلم التاريخي المسلط على الشعب المزابي، وعلى استمرار خرق القوانين الوطنية والدولية سيؤدي لا محالة إلى انقراض الشعب المزابي بكامله أو اندثار تراث شعب هو جزء من التراث العالمي.

من جهة أخرى نقلت وكالة الأنباء الجزائرية يوم الأربعاء 09 يوليوز 2014، أن الحكومة الجزائرية وضعت خطة «مدروسة» بمنطقة غرداية تتضمن «تدابير أمنية وغير أمنية» تستهدف استتباب الأمن بهذه الولاية، حسبما صرح وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية الطيب بلعيز بالجزائر العاصمة.

وفي رده عن سؤال لوكالة أنباء الجزائر حول الأوضاع التي تشهدها منطقة غرداية منذ فترة، قال بلعيز على هامش مصادقة المجلس الشعبي الوطني على بعض مشاريع قوانين أن «الحكومة قامت بوضع خطة مدروسة بكل حكمة وتعقل هدفها استتباب الأمن وإرجاع النظام العام في هذه الولاية العزيزة على قلوبنا» على حد تعبيره.

وأوضح أن هذه الخطة تتضمن «تدابير أمنية وغير أمنية» ستنفذ من طرف السلطة التنفيذية لولاية غرداية وعلى رأسها الوالي، حيث سيقوم بتنفيذها بالتدريج حتى «يرجع استتباب الأمن فيها وتصبح كما كانت في السابق آمنة مطمئنة».

وفي زيارة تفقدية له للمنطقة الشهر الفارط كان الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال أكد أن الوضع في غرداية عرف «تحسنا»، مضيفا حينها أن الحكومة ستحل المشاكل التي تعاني منها المنطقة «نهائيا بالحوار والتشاور» تنفيذا للتعليمات الصارمة لرئيس الجمهورية. كما صرح سلال في ذات السياق أن «حقيقة الوضع تحسن لكن من الضروري مواصلة العمل ولهذا طلبت من سكان هذه الولاية العريقة أن يكونوا أكثر توجها نحو مساعي توحيد الصفوف «لأنه كما قال» حان وقت الابتعاد عن كل ما يؤدي إلى الفتنة».

# الحرب تتجدد بين الطوارق والحكومة المالية مخلفة عشرات القتلى والجرحى

أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد للرأي العام الوطني والدولي في بيان صدر يوم الجمعة 11 يوليوز عن خرق الحكومة المالية لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 21 مايو الماضي، وذلك بقيام قوات من الجيش المالي مدعومة بالمليشيات الإثنية التابعة للهجي أغ غامو (جنرال في الجيش المالي) وعناصر حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، بشن هجوم عسكري استخدمت فيه مختلف الأسلحة، فجر يوم الجمعة 11 يوليو 2014 على نقاط تمركز لمقاتلي الحركات الأزوادية في منطقة أنفيف.

وحسب بيان حركة تحرير أزواد فمنذ أسابيع كانت الحكومة المالية تعد العدة لهذا الهجوم في الخفاء والسر، وبالتحالف مع الإرهابيين في حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا والمليشيات الإثنية، وقاد الهجوم ضباط سامون في الجيش المالي.

وأورد ذات البيان أنالحركة الوطنية لتحرير أزواد وإذ تتخذ من ضامني اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في كيدال بتاريخ 21 مايو 2014 إثر الهزيمة الكبيرة للجيش المالي شهودا على هذا العدوان، تعلن للمجتمع الدولي وخاصة البعثة الدولية في مالي (منسما) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أن القوات الأزوادية لم يكن لديها أي خيار اليوم إلا صد العدوان عليها، وممارسة حقها في الدفاع عن نفسها، تماما مثل ما حدث في 21 مايو الماضي.

وأما حصيلة المعركة فلا تزال أولية مع استمرار المواجهات، وقد تم تسجيل 35 قتيلا وعدد من الجرحى، وتدمير 6 سيارات في صفوف الجيش المالي والجماعات المساندة لها، فيما سقط خمسة 5 جرحى في صف المقاتلين الأزواديين.

يشار إلى أن هذه المواجهات الجديدة تندلع على مقربة أيام من جولة جديدة للمباحثات بين الحركات الأزوادية في الجزائر يوم الأربعاء 16 يوليوز 2014، وذلك عقب توقيع تلك الحركات سابقا لإعلان الجزائر الذي التزمت فيه بالمسلسل التفاوضي لحسم الصراع مع مالي.

# انتخاب برلمان ليبيا رغم مقاطعة الأمازيغ

أكد مراسل وكالة الأنباء الليبية بمدينة نالوت الأمازيغية أن كافة مراكز الاقتراع لانتخاب مجلس النواب بالمدينة شهدت إقبالا كثيفا، وأشار المراسل إلى أن هذا الإقبال تم في عشرة مراكز وتسعة عشرة محطة، فيما بلغ عدد الناخبين ألفين وأربعمائة وتسعة وتسعين ناخبا.

هذا وكان أمازيغ ليبيا قد عقدوا عدة لقاءات لدراسة قضية المشاركة في الانتخابات من عدمها، وانتهت كل اللقاءات بمقاطعة انتخابات البرلمان الليبي التي أجريت يوم الأربعاء 25 يونيو الماضي ردا على تجاهل الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية، وكذا مطالبهم بخصوص تعديل الإعلان الدستوري الليبي وزيادة تمثيلية المناطق الأمازيغية في البرلمان وهيأة صياغة الدستور الليبي، وباستثناء نالوت فقد قاطعت بقية المناطق الأمازيغية انتخابات البرلمان الليبي كما لم تقدم أي مرشحين عنها.

من جهة أخرى، كان عبد الله الثني رئيس الحكومة الانتقالية الليبية قد صرح، بعد التصويت في أحد مراكز الاقتراع بالعاصمة طرابلس، بخصوص مقاطعة الأمازيغ للإنتخابات البرلمانية «أنهم منذ البداية لم يشاركوا، وهو وضع خاص».

من جانب آخر ثمنت الهيئة التحضيرية للحوار الوطني الليبي، الخطوات الهامة والتواصل المجتمعي الذي تقوم به الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع دستور يعكس آمال وطموحات الشعب الليبي.

وعبّرت الهيئة في بيان صحافي أوردته وكالة الأنباء الليبية عن تفاؤلها بإجراء الإنتخابات البرلمانية يوم 25 يونيو الماضي، من أجل اختيار برلمان وطني يقود المرحلة الانتقالية القادمة. وأكدت أن التوافق الوطني، سيظل مفتاحا أساسيا للنجاح من أجل بناء مؤسسات الدولة وخدمة المواطن.

كما أكدت الهيئة وفق نفس المصدر، على أن الحوار الوطني الشامل و مخر جا ته ا لمستد ا مة سيبقى هو الأساس الصلب والمتين والمستقر الذي يجب أن يبني عليه الوطن ودولة المؤسسات والقانون والحرية والحقوق والمسؤوليات. ورأت أن الوقت المناسب لحوار وطني شامل، يكون مباشرة بعد انتخاب مجلس النواب من أجل انطلاق المرحلة الانتقالية الثالثة على أساس صحيح، وتوافق أساسي حول الأولويات والمهام بعيداً عن الإستقطابات والصراعات والمشاحنات التي عصفت بالبلاد ومؤسساتها في المرحلة الانتقالية الثانية، والتي أدت إلى مرحلة انتقالية ثالثة كان يمكن تلافيها. كما أكدت الهيئة في بيانها، أن المرور الناجح عبر مرحلة انتقالية ثالثة إلى مرحلة الاستقرار والعمل والبناء لابد أن يكون عبر حوارات وتوافقات وطنية تضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار وقبل كل شيء.

وتجدر الإشارة إلى أن أمازيغ ليبيا كانوا قد قاطعوا انتخابات هيأة صياغة الدستور الليبي، كما أعلنوا عن مقاطعتهم انتخابات البرلمان الليبي المزمع إجراؤها نهاية شهر يونيو الحالي، وذلك احتجاجا على رفض المؤتمر الوطني الليبي ومختلف الحكومات الليبية المؤقتة الإستجابة لمطالبهم المتعلقة أساسا بضمان إقرار حقوقهم اللغوية والثقافية وفي مقدمتها ترسيم الأمازيغية، وذلك بتعديل المادة ثلاثين من الإعلان الدستوري الليبي ليتم إقرار حقوق المكونات اللغوية والثقافية الليبية داخل هيأة صياغة الدستور بالتوافق وليس التصويت كما هو عليه الحال الآن، هذا إلى جانب زيادة تمثليتهم داخل هيأة صياغة الدستور وفي البرلمان بما يتناسب وحجمهم.

هذا وأعلن رئيس المفوضية العليا للإنتخابات في ليبيا أن إعلان نتائج الإنتخابات البرلمانية، سيتأخر لمدة أسبوع نظرا للحاجة للمزيد من الوقت لفرز الأصوات، وبالتالي فموعد إعلان النتائج هو يوم 20 يوليوز.

المناضلة الجمعوية والحقوقية عاطفة تيمجردين المنسقة الوطنية لأناروز الشبكة الوطنية لمراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف، في حوار مع «العالم الأمازيغي»:

# اللقاء مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان تأكيد على أن قضايا المساواة بين الجنسين قضية مشروع مجتمعي وقضية واختيار وإرادة

## عدد من الاستراتيجيات والبرامج حول العنف وضعت وحققت بعض التراكم، لكن مانعاني منه هو الاستمرارية والرسملة، إذ نلاحظ أن الكثير من الجهود تجهض من حكومة لحكومة وهذا ما يضبب الصورة ويؤدي في كل مرة إلى اختراع العجلة من جديد

حاورتها رشيدة إمرزيك

*** حضرتم اللقاء الذي نظم مع نافي بيلاي المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ماهي أهداف هذا اللقاء؟**

** مثل كل اللقاءات التي تتم مع ممثلي المنظمات الدولية ، تهدف هذه اللقاءات إلى الإنصات للمجتمع المدني بخصوص قضايا حقوق الإنسان وتقييم وجهات نظرها في مسار حقوق الإنسان ، خاصة فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات الدولية .

*** ماهي أهم المحاور أو المواضيع التي نوقشت في هذا اللقاء، وماهي القيمة المضافة للمشهد الحقوقي بلقائكم مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان؟**

** سمح اللقاء مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بعرض المسار الذي عرفته نساء المغرب من أجل تحقيق المساواة والوقوف على التعثرات التي يعرفها هذا المسار، إذ تم التركيز على دسترة المساواة باعتبارها مكسبا قانونيا لنساء المغرب، إلا أن الإنجازات التي تحققت خلال الثلاث السنوات الأخيرة هزيلة جدا بل اتسمت بالجمود سواء فيما يتعلق بهيئة المناصفة ومناهضة كل أشكال التمييز ، التي لم يتم الإعلان عن نتائج أشغال اللجنة العلمية التي تم وضعها أو على مستوى تفعيل الخطة الوطنية للمساواة أو على مستوى الانضمام للبروتوكول الاختياري، الذي تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الحكومي والمجلس الوزاري ، إلا أنه ظل في وضعية جمود لدى البرلمان أو فيما يتعلق ببعض القضايا مثل زواج الطفلات والعنف ضد النساء.

تتجلى القيمة المضافة للقاء في تأكيده على أن قضايا المساواة بين الجنسين قضية مشروع مجتمعي وقضية واختيار وإرادة.

*** حول ماذا تحدثتم كجمعية نسائية مع نافي بيلاي وما مدى استجابتها لما قدم في ذلك اللقاء؟**

** من المؤكد أن السيدة نافي بيلاي تفاعلت مع تدخلات الجمعيات النسائية خاصة فيما يتعلق بوفاء المغرب لالتزاماته الدولية ولتفاعله مع التوصيات الصادرة عن أشغال لجنة سيداو وتقارير المقررين الخواص وفرق العمل .

*** كيف ترين المشهد الحقوقي خصوصا الشق المتعلق بالمرأة في ظل الحكومة الحالية؟**

** لا شك أن الحديث عن الشق المتعلق بحقوق النساء قد يطول، لذلك سأكتفي بالإقرار بأن الحركة النسائية اليوم قلقة بخصوص تعزيز حقوق النساء على مستوى الواقع بسبب التعثر الذي تعرفه الملفات المتعلقة بحقوقهن، سواء على مستوى الإصلاحات التشريعية أو السياسات العمومية أو وضع الآليات الكفيلة بضمان حماية حقوق النساء

*** بخصوص ظاهرة زواج القاصرات بالمغرب في نظرك ماهي أسباب تفاقم هذه الظاهرة إن علمنا أنه في السنوات الأخيرة عرفت ارتفاعا مهما؟**

** اسمحي لي أن أعود إلى مذكرة تحالف «ربيع الكرامة» التي اعتمدت على الإحصائيات المقدمة من قبل وزارة العدل إذ يتضح أن تزويج الطفلات أصبح ظاهرة اجتماعية تعكس تعارضا مع الدستور وتساهلا مع ثقافة خرق القانون والتمييز بسبب الجنس، فقد انتقل عدد رسوم الزواج دون سن أهلية الزواج من 18341 سنة 2004 إلى 21660 سنة 2005 ثم قفز إلى 35152 سنة 2013، ليشكل بذلك 11.47 % من مجموع عقود الزواج.

أما عدد الطلبات المقدمة من أجل الإذن بزواج من هم دون سن الأهلية فقد بلغت 43508 طلبا سنة 2013 ولم تتعد طلبات القاصرين الذكور ضمنها 92 -طلبا، مما يؤكد أن الظاهرة مؤنثة وأن التطبيق غير السليم للنص القانوني أفضى إلى التمييز بسبب الجنس.

وفي تقرير للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2010، حول «اتجاهات تطور الزواج والطلاق عند المرأة المغربية»، تم الكشف عن الارتفاع الكبير لمتوسط سن الزواج لدى المغاربة، فبالنسبة للنساء انتقل من 17.3 %سنة 1960 إلى 26.6 % سنة 2010، لكنه وقف أيضا على واقع اجتماعي آخر ال يساير هذا التحول، ويتجلى في كون تزويج الطفلات يشمل 9 % من الفئة العمرية التي يتراوح سنها بين 15 و16 سنة.

بالنسبة للأسباب : أولا الاستثناء الذي وضعته مدونة الأسرة في الفصل 20 اصبح قاعدة ، ثانيا هناك خاصية في علاقة المواطن بالقانون ما أن يلمس إمكانية تجاوز القانون والسهولة التي يعرفها القضاء حتى تتحول الاستثناءات إلى قواعد، الدليل هو الارتفاع في النسب المئوية منذ 2004 سنة وضع مدونة الاسرة حيز التنفيذ

*** من خلال جمعيتكم أترين أن العنف ضد المرأة عرف انخفاضا وإن كان جوابكم، وماهي أسباب العنف ضد المرأة وماهي مظاهره والفئة التي تتعرض للعنف بكثرة؟**

** يصعب الإحاطة بكل عناصر الموضوع ولكن ما يمكن قوله عن ظاهرة العنف ضد النساء أنه لا يمكن الحديث عن الارتفاع أو الانخفاض ما دمنا في مرحلة لا زلنا لم نصل بعد إلى إصلاح القوانين التمييزية، خاصة المتعلقة بالفضاء الخاص كالقانون الجنائي والمسطرة الجنائية ولم نضع بعد قوانين مناهضة العنف ولم ندمج مناهضة العنف في السياسات العمومية من خلال التدابير التي يجب أن يلتزم بها كل من الإعلام والتربية والتكوين على مستوى التحسيس والتوعية ولم نضع البنيات والمؤسسات الخاصة بالتكفل بنساء ضحايا العنف.

من المؤكد أن عدد من الاستراتيجيات والبرامج وضعت وحققت بعض التراكم، لكن مانعاني منه هو الاستمرارية والرسملة، إذ نلاحظ أن الكثير من الجهود تجهض من حكومة لحكومة وهذا ما يضبب الصورة ويؤدي في كل مرة إلى اختراع العجلة من جديد.

العنف كما هو معرف في الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة هو «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عنه أو يرجح أن يترتب عنه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل او القسر او الحرمان التعسفي من الحرية ، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة .»

من خلال هذا التعريف يمكن القول لا شيء يبرر العنف ولا يمكن أن نتحدث عن أسباب، بل ما يمكن الحديث عنه هو الوضع الذي تعيشه النساء وما يحيطه من تمييز بسبب جنسها مما يؤدي إلى الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية وصعوبة الولوج إلى العدالة وانعدام التدابير الحمائية .

إن المستوى التعليمي والوضع المهني يخلق الفرق بين النساء في مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي، لذلك نحرص كثيرا في جمعياتنا على تمكين النساء ونترافع من أجل الاستقلالية الاقتصادية للنساء وتمتيعهن بكل الخدمات الأساسية خاصة التعليم، حتى يتمكن من الأدوات والوسائل الكفيلة بحمايتهن ومواجهة المواقف والافعال التمييزية.

*** من خلال تسمية جمعيتكم «أناروز» هل تهتمون بوضعية المرأة الأمازيغية وكيف ترين الوضعية التي تعيشها هذه الفئة من النساء؟**

** اسم « أناروز» اسم شبكتنا الذي نعتز به، مثله مثل الجبال والأنهار والمدن التي تنطق أمازيغية، وشبكتنا تضم عددا من المراكز في كل جها ت المغرب وبالتالي ما تعاني منه المرأة الأمازيغية لتعبير صريح وصادق عن التهميش الذي لحق بعض المناطق النائية وغير النائية على مستوى الولوج للتعليم والصحة والعمل والمشاركة في تدبير الشأن العام ودليل على الهشاشة المضاعفة..

كوننا جمعية ترافعية، عملنا يتوجه لإصلاح القوانين التمييزية ووضع السياسات العمومية المراعية للمساواة بين الجنسين التي لا شك أن إصلاحها ووضع التدابير الملائمة لذلك سيساهم في التخلص من التهميش التاريخي الذي عرفته هذه المناطق.

*** ما هو موقف جمعيتكم من التصريحات الأخيرة لرئيس الحكومة حول عمل المرأة؟**

** من الضروري التذكير أيضا بأن وفاء الحكومة الحالية بالتزاماتها في ظل دستور يقر بالمساواة بين الجنسين ظل قاصرا إن على مستوى التفعيل للبرامج والسياسات المعلن عنها أو على مستوى الإرادة في تعزيز الإصلاحات التشريعية التي انطلقت من أجل النهوض بالحقوق الأساسية للنساء ووضع الآليات الملائمة لذلك.

وبدل أن تخصص الجلسة الشهرية لتقديم الإمكانيات والحلول لسد الثغرات التي لحقت التفعيل وتجاوز الخلل، ارتكز مضمون الرد على أسئلة المستشارين على خطاب مهين للمرأة المغربية محمل بعبارات صادمة للرأي العام بصفة عامة وللمرأة المغربية بصفة خاصة، وبتصريحات تضرب عرض الحائط التزامات المغرب واختيار نسائه ورجاله للمواطنة الكاملة والحق في العمل والمسؤولية المشتركة والمشاركة في اتخاذ القرار على كل المستويات في الفضاء الخاص والفضاء العام. ومكرس لأطروحة: «النساء للبيت ولتربية الأطفال».

إن دفاع رئيس الحكومة عن مثل هذه الأطروحة في عدد من الخطابات والتصريحات ليدل على:

•التناقض وقول الشيء وضده بخصوص الحقوق الأساسية للنساء على كل المستويات، من خلال تمرير خطاب إيديولوجي مشخصن يستعمل ضمير المتكلم، لم يستوعب التصور المتكامل للمشروع المجتمعي لمغرب اليوم،

•اللجوء إلى المقاربة الإحسانية في معالجة وضعية النساء وتكريس فهم «النساء المتكفل بهن والراعيات لأفراد الأسرة» والمصنفات من خلال وضعهن الاجتماعي وليس من خلال كونهن مواطنات والدعوة إلى الدعم المباشر بدل التسريع بوضع نظام حقيقي للحماية الاجتماعية للنساء وتحمل الدولة لمسؤوليتها فيما يتعلق بالحماية الحقيقية للنساء في وضعية هشاشة.

•ان التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية بالنسبة للرجال والنساء يمكن أن تتحقق من خلال توفير الدولة للوسائل الضامنة والحرص على استمرارها من خلال سياسات عمومية وأن الأدوار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنساء والرجال على حد سواء لا تحول أبدا أمام نجاحهم في القيام بمهامهم الأسرية متى توفرت إرادة الدولة في توفير بنيات ومؤسسات تدعم الأفراد في حياتهم الخاصة وتقدر أدوار الجميع في إعداد المواطن/ة.

في هذا الإطار دعونا إلى وقف هذا السيل من الخطابات النكوصية، التي يختلط ضمنها المسؤول الحكومي بالناطق الحزبي ودعونا كل المسؤولين على السياسات العمومية أن ينتبهوا إلى:

1.أن الخطابات والدعوات التي تصدر من قبة البرلمان بغرفتيه أو من طرف بعض المسؤولين من شأنها أن تؤخر الاختيار الذي وضعه المغرب من أجل مجتمع المساواة والديمقراطية.

2.ضرورة التسريع باتخاذ التدابير الكفيلة والإجراءات القادرة على ضمان حقوق المواطنة للنساء والرجال المسطرة في القوانين التي استغرق إصلاحها عقودا، ولازال الكثير منها قيد المطالبة بإصلاحها من أجل حماية الأفراد كأفراد في الأسرة وفي العمل وفي باقي الفضاءات حتى نتجنب تحول المؤسسة التشريعية إلى مصدر لترويج خطاب يدعو للتردي بدل الرد عن أسئلة واضحة لأعضائها.

# الحكومة تمنع رئيسة جمعية عدالة وجمعيات أمازيغية من حضور جلسة عمومية بالبرلمان

في سابقة خطيرة منعت الحكومة رئيسة جمعية عدالة وجمعيات أمازيغية من الحضور في الجلسة العمومية المخصصة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

وبهذا المنع تكون الحكومة قد ضربت عرض الحائط المواثيق الدولية والأبواب والفصول الدستورية، كما أن هذا سلوك يتنافى مع الحق في الوصول الى المعلومة، وهي تراجعات عن المكاسب التي حققها المغاربة، وباعتبار المؤسسة البرلمانية والبرلمانيين يعبران عن صوت الشعب ،فإن المنع الذي طال المرأة المناضلة بشكل خاص و ممثلات الجمعيات المجتمع المدني بشكل عام هو سلوك أدانه مختلف الفرقاء السياسين لأنه استمرار للحط من كرامة المرأة المغربية بصفة عامة.

الحكومة بقرار منع جمعيات نسائية من السماح لهن ولوج البرلمان هو تأكيد على الميز والاستهتار بحق من الحقوق التي يمنحها الدستور الى جمعيات المجتمع المدني الذين من حقهن الدستوري وواجبهن تتبع الحصيلة البرلمانية التي رفعت فيها النساء البرلمانيات الممثلات لفرق المعارضة شعارات ورقية بقاعة الجلسات العمومية أثناء العرض الذي تقدم به رئيس الحكومة تدين فيها المرأة البرلمانية تصريحات رئيس الحكومة الذي ينم عن الميز العنصري ويحط من كرامتهن.

# الإعلان عن انطلاق الدورة التاسعة لتيفاوين والوقوف عند مجريات تحضيراتها

عقدت جمعية فستيفال تيفاوين اجتماعا موسعا لأعضاء مكتبها بالإضافة إلى فريق عمل المهرجان، وذلك للتداول في حيثيات تنظيم الدورة التاسعة لتيفاوين والوقوف عند مجريات تحضيراتها، وقد استحضرت الجمعية، باهتمام شديد، الوضعية الصعبة التي تعيشها مدينة تافراوت في هذه الفترة الصيفية، بسبب ندرة الماء الصالح للشرب، وما لذلك من تأثير مباشر على كل مشاريع الاستقطاب التي تحتضنها المدينة بما فيها مشروع مهرجان تيفاوين، متمنية أن تجد المؤسسات المعنية، حلا لهذه الوضعية في أقرب الآجال.

وإذ تعلن الجمعية، أن فعاليات الدورة التاسعة للمهرجان، ستحتضنها مدينة تافراوت والجماعة القروية لأملن في الفترة الممتدة ما بين 15 و 17 غشت 2014، فإن هذه الدورة،وكسابقاتها، ستعرف برمجة متميزة تتنوع فقراتها بين ما هو فني وثقافي واجتماعي، في إطار تفعيل شعار تيفاوين الدائم « الإنتصار لفنون القرية»، وسيتم خلالها الاحتفاء بالمرأة القروية كتمية خاصة لهذه الدورة، و ستتوزع فقرات المهرجان على الفقرات التالية :

•تيفاوين أماركـ (فقرة السهرات الفنية الكبرى و فرجات القرب بالساحات العمومية)

•تيفاوين تايسي (فقرة مفاجأة المهرجان»حفل الميكا MEGA «)

•تيفاوين تيسنتاي (مبادرة الزواج الجماعي ومبادرة تحفيز المتفوقين في التعليم الابتدائي و الثانوي و الأصيل)

•تيفاوين تيسيمغورين (فقرة تكريم شخصيات محلية و النسخة الثانية لجائزة الراحل ادريس أوشاكور للصحافة)

•بالإضافة إلى تيفاوين تيمزكادوين (فقرة للتراث الديني الامازيغي).

هذا وسيتم تنظيم ندوة صحفية، في الأيام المقبلة، للإعلان عن البرنامج الكامل والمفصل للدورة التاسعة لفستيفال تيفاوين.

# فتح باب التسجيل في وجه الراغبين في الاستفادة من عملية الزواج الجماعي

في إطار أنشطتها الإجتماعية والتضامنية المبرمجة ضمن فعاليات الدورة التاسعة لفيستقال تيفاوين، وسعيا وراء تحفيز الشباب على الزواج تحقيقا لغاية التحصين والعفة عن طريق هذه الرابطة المقدسة، تعلن جمعية فستيفال تيفاوين عن فتح باب التسجيل في وجه الراغبين في الاستفادة من هذه العملية وفق الشروط التالية:

- أن ينتمي أحد العروسين إلى إحدى جماعات دائرة تافراوت ؛
- أن يتم عقد القران جماعة في مكان محدد وضمن فعاليات فستيفال تيفاوين ؛
- أن يدلي الراغب في الاستفادة بالوثائق الإدارية المطلوبة ( نسخة كاملة من عقد الازدياد ؛ نسخة من البطاقة الوطنية؛ شهادة طبية؛ الإذن بالزواج ؛ شهادة العزوبة )؛

آخر أجل لتلقي الطلبات هو يوم الأربعاء 13 غشت 2014 على الساعة السادسة مساءً . تحرر الطلبات بإسم الخطيبين و تودع لدى مكتب الحالة المدنية لجماعة أملـن قبل 13 غشت 2014

لجميع المعلومات الإتصال بقسم الحالة المدنية بجماعة أملـن أو على الرقم التالي :

/ 05 28 800 525 / 06 66 77 18 84

سيخصص للعشرة المستفيدين من هذه العملية مبلغ مالي قدره عشرة آلاف درهم مع تغطية مصاريف عقد الزواج وذلك من قبل شركة "صباغات أطلس" الشريك الإجتماعي لفستيفال تيفاوين.

# فيستيفال تيفاوين بتافراوت يفتح باب المشاركة في النسخة الثانية لجائزة أوشاكور للصحافة لسنة 2014
## تكريما لروح الصحفي الراحل ادريس أوشاكور

في إطار انفتاحها على الجسم الصحفي الوطني ومن باب تشجيع الكفاءات الصحفية المغربية المهنية، وعلى غرار الدورة السابقة، وفي سياق تخليدها وتقديرها لقيمة ومكانة واحد من أبنائها، واعترافا بالخدمات الجليلة التي أسداها لمنطقة تافراوات سواء في شقها الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الفني، عبر مواكبة مختلف دورات مهرجان تيفاوين ومنذ بداياته الأولى، وتكريما لروح هذا الصحافي الجليل، ابن المنطقة ومراسل جريدة ليبراسيون سابقا، الراحل ادريس أوشاكور، قررت إدارة مهرجان تيفاوين خلال دورتها التاسعة لهذا العام والتي ستقام خلال الفترة ما بين 15و17 غشت 2014، تنظيم النسخة الثانية لجائزة أوشاكور للصحافة والتي ستتوج أفضل عمل صحفي يتم إنجازه حول منطقة تافراوت خلال الفترة الممتدة مابين غشت 2013 ويوليوز 2014.

وفي هذا السياق، فإن إدارة المهرجان تعلن عن فتح باب الترشيح إلى جائزة أوشاكور للصحافة، في وجه الصحافيين العاملين في مختلف المنابر الإعلامية الوطنية الذين أنجزوا مقالات صحافية من روبورتاجات وتغطيات وتقارير حول منطقة تافراوت.

وتعد جائزة أوشاكور للصحافة، تقليدا سنويا سيحرص عليه المنظمون في كل الدورات القادمة لمهرجان تيفاوين. فبالإضافة إلى كونها تكريمية وعربون محبة صادقة وتخليدا لشخصية ادريس أوشاكور الذي ستقترن باسمه، فإنها ستكون بمثابة خطوة تحفيزية وتشجيعية للصحافيين. كما أن من شأن هذه الجائزة أن تخلق تنافسية جميلة وإيجابية بين الصحافيين من مختلف المشارب، للقيام بأعمال إعلامية حول مناطق تافراوت، سواء التلفزيون أو الإذاعة أو الصحافة المكتوبة أو الالكترونية..

### * فئات الجائزة

تتوزع جائزة أوشاكور للصحافة لدورة هذه السنة إلى أربع فئات، سيتم خلالها اختيار أهم المواضيع الصحافية التي أنجزت حول منطقة تافراوت خلال الفترة الممتدة ما بين 23غشت 2013 و يوليوز 2014 وسيتم تسليمها خلال الدورة التاسعة لمهرجان تيفاوين والتي ستقام من 15 إلى 17 غشت 2014 بتافراوت). الجوائز المعنية هي:

- جائزة الصحافة المكتوبة
- جائزة الصحافة الإليكترونية
- جائزة الصحافة المسموعة « راديو»
- جائزة الصحافة المرئية «تلفزيون «

### * شروط المشاركة في الجائزة:

توجه إدارة مهرجان تيفاوين الدعوة إلى جميع الصحافيين العاملين في التلفزيون والإذاعة و في الصحافة المكتوبة والالكترونية لتقديم أعمالهم للمشاركة في النسخة الثانية لجائزة أوشاكور للصحافة لهذه السنة 2014.

وقد حددت إدارة المهرجان شروط المشاركة في:

أولا: الإدلاء بنسخة من العمل الصحفي بالنسبة للفئات الأربعة : الصحافة المكتوبة، الإليكترونية، المسموعة والمرئية.

ثانيا: يجب أن تكون المادة الصحفية المقدمة لنيل جائزة أوشاكور للصحافة منشورة في إحدى الصحف أو المجلات المطبوعة أو الالكترونية اليومية أو الأسبوعية أو تمت إذاعتها أو بثها بالإذاعة والتلفزة خلال الفترة الممتدة من غشت 2013 إلى يوليوز 2014.

ثالثا: يحق لكل صحافي(ة) المشاركة ضمن فئة واحدة فقط

رابعا: آخر أجل لتلقي طلبات المشاركة هو تاريخ 10 غشت 2014

### * لجنة الإشراف على الجائزة:

شكلت إدارة تيفاوين لجنة للإشراف على جائزة أوشاكور للصحافة، تترأسها الإعلامية الأستاذة أمينة ابن الشيخ وتضم في عضويتها كل من الإعلاميين: ذ. حسن بنجوا، ذ. لحسن درميش، ذ. الهاشم أمسكوري وذ. عز الدين فتحاوي كاتب فرع النقابة الوطنية للصحافة المغربية بجهة سوس ماسة درعة، وتتولى لجنة الإشراف، اختيار الأسماء الأربعة التي سيتم تشريفها بجائزة أوشاكور للصحافة لهذه السنة

### * إعلان النتائج:

تعلن لجنة الإشراف عن أسماء الصحفيين الحائزين على جائزة أوشاكور للصحافة لسنة 2014، بأنواعها الأربعة، يوم الأحد 17 غشت 2014، وستسلم لهم جوائز قيمة خلال السهرة الفنية لنفس اليوم بساحة محمد السادس بتافراوت.

وعلى من تتوفر فيه شروط المشاركة لنيل جائزة أوشاكور للصحافة، أن يتصل بإدارة المهرجان عبر الأرقام التالية:

- أمينة بن الشيخ: 0661767073

:بنجوا حسن -

06 61 41 50 26

:أو عبر البريد الالكتروني

ouchagorprix@gmail.com

## نبذة موجزة عن الراحل ادريس أوشاكور

يعد الراحل ادريس أوشاكور، من بين الأقلام النزيهة التي أوصلت بأمانة هموم ومشاكل ومطالب ساكنة المناطق الجبلية النائية بجهة سوس ماسة درعة، كما ظل حريصا على التغطية الصحفية اليومية للأحداث التي تعيشها منطقة تافراوت وتزنيت على كل الأصعدة الإجتماعية و الثقافية والسياسية، فقد كرس حياته وسخر قلمه لمكافحة جميع أشكال المخالفات والفساد التي تعاني منها الإدارة المغربية خاصة على المستوى الإقليمي و الجهوي، ينحدر من منطقة تاسريرت بتافراوت، نجل الراحل الحاج بوبكر أوشاكور، أحد رجالات التنمية والإدارة المحلية، الذي عمل جنبا إلى جنب مع رفيقه الحاج احمد أوكدورت،أحد رجالات المقاومة الذين ساهموا في بناء تافراوت ما بعد الإستقلال، بدأ الراحل ادريس أوشاكور الكتابة بجريدة ليبراسيون بعد مغادرته الكلية، وقد التحق بالرفيق الأعلى وهو لازال في ريعان شبابه وفي ذروة عطاءه، ليلة الأربعاء 21 مارس 2012 إثر أزمة قلبية ألمت به، إسمه لن يخفى على أي متتبع لمقالاته الصحفية حول منطقة تافراوت خاصة وإقليم تيزنيت عامة، له مهارة ومهنية كبيرة في نقل الأحداث وإثارة المواضيع والقضايا باللغة الفرنسية، التي كانت تنشر بشكل كبير بجريدة ليبيراسيون الصادرة باللغة الفرنسية.

# أحمد أباعمران يفجرها ويكشف قائمة من لحن لهم، وأغلبهم أقطاب غنائية عملاقة، وينتقد تيميتار

حاوره: مبارك أباعزي

*** أبدأ معك هذا الحوار بالسؤال الكلاسيكي، من هو أحمد أباعمران؟**

** أنا فنان أمازيغي، أنحدر من إفران أطلس الصغير، عاشق مجنون لآلة «لوتار»، وفي الأخير، شاب يحاول أن يقدم للفن الأمازيغي ما يستطيع.

*** تحدث الفنان صالح الباشا مؤخرا في برنامج إذاعي عنك، وقال إنك تعتبر الملحن الأول عند الأمازيغ، أو في سوس حسب تعبيره، ما هو تعليقك.**

** الفنان صالح الباشا تجمعني به علاقة طيبة، وقد عملنا معا لإنجاز عدد من الألبومات، وأنا أشكره على نيته الطيبة وكلامه في حق صديق قديم.

*** ولكن وصفه لك بالملحن الأول يفيد أنك لا تلحن لنفسك فقط، بل تقدم ألحانا للآخرين أيضا.**

** أظنه يقصد أن ألحاني جيدة؟

*** نعم، قد يكون هذا أيضا هو المقصود. ولكن دعني أسألك هذا السؤال، لمن لحنت من المغنين الأمازيغ.**

** كثيرا ما طرح علي هذا السؤال، وكنت أجيب دائما بأن ذلك من أسرار المهنة، ولكني سأجيبك، لأن ذلك في آخر المطاف حقي وجهدي الذي بذلت فيه من أعصابي وصحتي. والحقيقة أنني لا أعرف لم ظللت أخفي أنني لحنت لأودادن مثلا..

*** مقاطعا: هل لحنت لأودادن؟**

** نعم، ولحنت أيضا للحسين أمراكشي، وحسن أرسموك، وفاطمة تحيحيت مزين، وفاطمة تحيحيت دورجين، وفاطمة تاشتوكت، ونعيمة بنت أودادن، وحميد إنرزاف، والحاج أعراب أتيكي، وإينوراز، ومحمد أتحناوت، ومينة تباعمرانت، وعائشة تاشنويت، ورقية الدمسيرية، وفاطمة تاشتوكت(الأشرطة الثلاثة الأولى كلها)، ونجوم أيت باعمران (الأشرطة السبعة الأولى كلها أيضا). والقائمة طويلة، يعني أن هناك ما يفوق هذا العدد، وقد أكشف عنها عند الضرورة. وهناك أشرطة كثيرة غنيت فيها بصوتي ووضعت صورة أحد آخر لأغراض تجارية بحتة، وهذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها عن الأمر، بعد ما يزيد على خمس عشرة سنة.

*** فعلت كل هذا، ومع ذلك فنحن لم نسمع عن وجودك في «تيميتار» مثلا، وهو مهرجان يحتفي بالأغنية الأمازيغية، وتم مؤخرا الإفراج عن لائحة الفنانين الذين سيشاركون في هذه الدورة، وأنت لست من بينهم.**

** أنا أعتبر نفسي سيد الصمت، فأنا لا أتملق أحدا، فلست من الذين يطبلون لبعض الأشخاص لقاء اهتمامهم بي، أو تذكرهم لي في مناسبات من قبيل «تيمتار»، يكفيني الخبز والماء، لأصون كرامتي وشخصي وإيماني بقيمتي الفنية، فأنا لا أغني لكي أعيش، بل أعيش لكي أغني.

*** هل هذا يعني أنك ترفض الظهور في المهرجان؟**

** طبعا لا، فأي فنان يتمنى أن يكون حاضرا في مهرجان من قيمة تيميتار، ولكن أسلوب الحضور وطريقته تختلفان، فأنا لست مجبرا على تقديم سيرتي الفنية مثلا، لأن أعمالي لا تحتاج إلى توثيق ورقي، ويكفي القائمين على المهرجان أن يلجوا «اليوتوب» ليجدوا أعداد مشاهدي أحمد أباعمران الذين يقدرون بالملايين، وهو ما يبين نفاذ اسمي في أوساط تلقي الأغنية الأمازيغية.

*** لم يسبق لك أن ظهرت في القناة الأمازيغية أيضا.**

** (يجيب ضاحكا) أنت تفاجئني الآن، فأنت متتبع لهذه الأمور. على كل، فالحديث عن القناة الأمازيغية أمر آخر، فهم يهينون الفنانين حينما يعوضون ظهورهم في القناة بـ 3500 درهم، وهذا لا يمكن أن أقبله لنفسي، فأنا لست شحاذا يطلب الفضلات. لقد اندحرت صورة الفنان الأمازيغي، لهذا تجدهم الآن يعانون مع كسرة الخبز، والذين نسمع عن مرضهم وحاجتهم إلى العلاج، سببه خوفهم من ذلك اليوم الذي يتحولون فيه إلى شحاذين. وهناك عدد كبير منهم وصلوا إلى هذا المستوى، ونحن اللاحقون طبعا.

*** لا نتمنى ذلك، نرجو أن يتم الالتفات على عجل إلى الفنان الأمازيغي على وجه السرعة.**

** نرجو ذلك.

*** أشكرك سي أحمد على وقتك، وأعترف أن الحوار معك كان رائقا.**

** نعم، وهذا بفضلك. شكرا على اهتمامك.

BMCE_ANP_EuroServices_Fem_25x36cm_VA-HD.pdf 1 17/07/14 12:45

# "بنكـي يرافقنـي بالمغـرب وبالخـارج "

- شبكة تضم أكثر من **27** وكالة **BMCE EuroServices** بأوروبا
- حلول **متميزة** خاصة بالتمويل، المساعدة وتحويل الأموال
- **مستشار الزبناء** رهن إشارتكم بالمغرب وبالخارج

**BMCE BANK**
عـالمنـا ثـروتنـا الأولى

+212 522 438 373
www.bmcebank.ma
140 محج الحسن الثاني الدارالبيضاء - المغرب